

# المجلة الاجتماعية القومية

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

من مواد المجلة :

- استطلاع رأى النخبة حول استخدام الطاقة النووية فى مصر
- مقدمة لتشخيص الحركات الدينية والسياسية .

بلغات أجنبية :

- من الطغيان الشرقى الى الاستقلال المحلى دراسة فى التاريخ لمصر

- نحو هوية جديدة للعلوم الاجتماعية فى الوطن العربى
- القانون والسكان

● مؤتمرات

● رسائل جامعية



١٩٨٦

يناير - مايو - سبتمبر

المجلد الثالث والعشرون

# المجلة الاجتماعية القومية

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنتائية

بريد الزمالك - القاهرة

رئيس التحرير

دكتور أحمد محمد خليفه

نائب رئيس التحرير

دكتور عزت حجازى

سكرتير التحرير

دكتورة نجوى حسين خليل

قواعد النشر

- ١ - المجلة الاجتماعية القومية دورية ثلث سنوية ( تصدر فى يناير ومايو وسبتمبر ) تهتم بنشر مواد فى العلوم الاجتماعية .
- ٢ - يعتمد على رأى محكمين متخصصين فى تحديد صلاحية المادة للنشر .
- ٣ - تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر . ويلزم الحصول على موافقة كتابية من المركز قبل اعادة نشر مادة نشرت فيها .
- ٤ - يحسن الا يتجاوز حجم المقال ٢٥ صفحة كوارتو مسافة مزدوجة . ويقدم مع المقال ملخص بلغة غير التى كتب بها ، فى حوالى صفتين .
- ٥ - يشار الى الهوامش والمراجع فى المتن بأرقام . وترد قائمتها فى نهاية المقال ، لافى أسفل الصفحة .

ثمن العدد والاشتراك

- ثمن العدد الواحد ( فى مصر ) جنيه ( وخمسة دولارات للخارج )
- قيمة الاشتراك السنوى ( فى مصر ) ٢ جنيه ( عشرة دولارات للخارج )

■ وتكون المراسلات على العنوان التالى :

المجلة الاجتماعية القومية ، نائب رئيس التحرير

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنتائية ، بريد الزمالك ، القاهرة ، مصر .

---

المجلد الثالث والعشرون      يناير - مايو - سبتمبر      ١٩٨٦

---

## المجلة الاجتماعية القومية

المجلد الثالث والعشرون يناير - مايو - سبتمبر ١٩٨٦

### محتويات المجلد

#### أولاً : بحوث ومقالات

- ١ - استطلاع رأى النخبة حول استخدام الطاقة النووية  
في مصر . . . . . ٢  
أمانى قنديل
- ٢ - مقدمة لتشخيص الحركات الدينية والسياسية . . ١٨  
محمد السيد سعيد
- ٣ - القيم الاجتماعية والتنمية بين السريف والحضر :  
بحث ميدانى لمجتمع الخرطوم بالسودان . . . ٤٥  
جلال مذبولى

#### ثانياً : الأبواب

- ١ - مؤتمرات
  - (أ) ندوة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمدن  
الجديدة ، القاهرة ، ٢ : ١٠ أبريل ١٩٨٦ ٧٤
  - (ب) ندوة مسألة الطفل في مصر ، القاهرة ،  
١٥ يوليو ١٩٨٦ . . . . . ٨٥
  - (ج) اجتماع القاهرة رفيع المستوى للتمساون  
الاقتصادى فيما بين الدول النامية ، القاهرة ،  
١٨ : ٢٢ أغسطس ١٩٨٦ . . . . . ٩١
  - (د) المؤتمر العالمى الحادى عشر لعلم الاجتماع ،  
نيودلهى ، ١٨ : ٢٢ أغسطس ١٩٨٦ . . ١٠٤
- ٢ - رسائل جامعية
  - (أ) القضايا الاجتماعية في الصحافة المصرية :  
منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى ثورة  
يوليو سنة ١٩٥٢ ، رسالة دكتوراه ، قسم  
الصحافة ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ١١٠
  - نجوى حسين خليل

- (ب) دوايح وصيغ الاستقار في الاقتصاد  
الاسلامي ، رسالة دكتوراه ، قسم  
الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم  
السياسية ، جامعة القاهرة . . . . . ١١٨  
أميرة عبداللطيف مشهور

- (ج) السمات الشخصية المييزة للمصفوانيين  
وانسائهم القلبية ، دراسة سيكولوجية مقارنة  
بين البنين والبنات ، رسالة دكتوراه ،  
قسم علم النفس ، كلية الآداب ، جامعة  
عين شمس . . . . . ١٢٤  
سيحة نصر عبدالغنى

- (د) التصنيع والبناء الاجتماعي ، دراسة  
ميدانية لآثار التصنيع في مدينة أمكو -  
محافظة البحيرة ، رسالة ماجستير ، قسم  
علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة  
عين شمس . . . . . ١٣١  
على عبدالمنعم مراد

- (هـ) السمات الشخصية المييزة للفتيات المحجبات  
وانسائهن القلبية : دراسة مقارنة بالفتيات  
غير المحجبات ، قسم علم النفس ، كلية  
الآداب ، جامعة عين شمس . . . . . ١٣٧  
أمل حسن حلال

### ثالثا : مواد بلغات اجنبية

- ١ - بلغات بالانجليزية لمقالات باللغة العربية
- ٢ - من الاستبداد العرقي الى الاستغلال المحلى  
ليك باردوليسكو وروبير البير
- ٢ - نحو عوية جديدة للعلوم الاجتماعية في الوطن العربي  
السيد ياسين
- ٤ - القانون والمسكران  
عادل هازر

استطلاع رأى النخبة  
حول استخدام الطاقة النووية في مصر

دراسة استطلاعية \*

أمانى قنديل \*\*

تكتسب قضية الطاقة النووية في مصر ، كموضوع لدراسة يجريها جهاز قياس الرأي العام ، أهمية كبيرة . ويأتى أول مبررات اختيار هذا الموضوع من الخلاف ، والجدل - السياسي والفنى - الذى أثاره طرح مشروع المفاعل النووى كحل لمشكلة الطاقة في مصر ، وبالرغم من أن الموضوع كان مطروحا للنقاش منذ أوائل الثمانينيات . إلا أن الجدل قد تزايدت حدته في العامين الأخيرين ، ولم تقتصر أطرافه على الخبراء والفنيين في حقل الطاقة ، وإنما امتد الى مختلف القوى السياسية - ممثلة في الأحزاب - كما امتد الى الصحف الحكومية والمعارضة ، وإلى مؤسسات البحث المعنية بالطاقة وإلى تلك المعنية بالقضايا القومية على وجه العموم . ويمكن القول أن إعلان الحكومة عن بعض تفاصيل مشروعها داخل مجلس الشعب في أوائل عام ١٩٨٥ ، كان العامل المنعرج لكل هذه المناقشات والخلافات . فقد عرضت الحكومة على المجلس مشروعاً لإنشاء محطة نووية لتوليد الكهرباء في منطقة الضبعة ، وذلك بهدف مواجهة الاستهلاك المتزايد للكهرباء في مصر ، الذى ارتفعت معدلاته من ١٢.٥٪ الى ١٦٪ ، في العام الذى سبق الإعلان عن مشروع المفاعل النووي وفى معدلات تتوق كثيرا معدلات التنمية ، التى لا تتعدى ٧٪ . وبهذا الطرح لمشروع المفاعل النووى المصرى ، فى علاقته بتقديرات استهلاك الكهرباء ، احتدم النقاش حول عدد من الأبعاد الهامة - الاقتصادية والسياسية والفنية - عكست التساؤل عن مدى ضرورة إنشاء هذا المفاعل ، والنتائج التى يمكن أن تترتب على هذا القرار .

---

\* قام بكتابة تقرير الاستطلاع في صورته النهائية د . أمانى قنديل . شارك في إجراء الاستطلاع : د . زينب شاهين ، ود . سلوى المسامري ، ود . أمانى قنديل ، ونجوى حسين خليل ، وسميحة نصر ، وكل من د . عادل زاهر لتصميم عينة الاستطلاع ونازح عاشور للعمليات الإحصائية ، ومنى حلمى للسكترارية الفنية .

\*\* دكتوراه في العلوم السياسية . خبيرة . جهاز قياس الرأي العام . المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

أما ثلثي الاعتبارات ، التي تحدد أهمية اختيار هذا الموضوع ، فهى من طبيعة القضية ذاتها وتعلقها بالحاضر والمستقبل . للقضية أهمية ، تربطها بمستقبل التنمية في مصر ، وتضم أبعادا متشابكة وبتداخله — سيئسمة واقتصادية وفنية . كما أن نطاق تحليل مشكلة الطاقة في مصر يتخطى الإطار المحلى ، ويمتد الى إطار عالمى أكثر رحابة . وهناك أدوار تلعبها بعض القوى الكبرى ومؤسسات التمويل الدولية ، بحيث يأتى قرار المعاملات النووى فى النهاية محصلة تفاعل عدد من الاعتبارات المحلية والاقتصادية والمالية .

والاعتبار الثالث الذى يفسى على اختيار هذه القضية أهمية خاصة هو الأطراف الحقيقية المشاركون فى النقاش والجدل ، وهو أمر يرتبط بطبيعة القضية . وهنا يمكن القول أن الحكومة باعتبارها صاحبة القرار — كانت الطرف الأول ، وأن النخبة الفنية — المتخصصة وغير المتخصصة — كانت الطرف الثانى للقضية . حتى هذا أنه رغم أهمية المشكلة وتعلقها بالحاضر ومستقبل التنمية والطاقة فى مصر ، إلا أن المواطن العادى أو رجل الشارع لم يكن طرفا فيها وظل بعيدا عنها الى حد كبير ، وهو الأمر الناتج عن طبيعة القضية ، من حيث تخصصها وتحددها من ناحية وابتمادها عن حياة المواطن اليومية ومعالجه المباشرة من ناحية أخرى . هذا بالإضافة الى ارتفاع نسبة الأمية ، الذى ينعكس على استطلاعات الرأى العام فى الدول النامية . ولعل هذا الاعتبار كان أحد محددات اختيار مينة الدراسة من النخبة المتخصصة وغير المتخصصة : الأولى يمثلها الخبراء العاملون فى المجالات المختلفة للطاقة ، والثانية تمثلها مجموعة من اساتذة الجامعات والمحنيين والكاتب وأعضاء الأحزاب .

وعلى الرغم من محدودية تطبيق هذه الدراسة التحليلية أو الاستطلاعية ، إلا أنها يمكن أن تكون مقدمة لمزيد من الدراسات الأكثر عمقا وشبولا ، والتي تتناول آراء الجمهور العام والنخبة أيضا . ويرتبط إجراء هذه الدراسات بمزيد من التدفق الإعلامى والمطوس منها ، أو بمزيد من الأحداث والتطورات التى لحقت بالمشروع أو قضية الطاقة على وجه الخصوص ، وهو الأمر الذى تحقق بالفعل فى الفترة ما بين تطبيق استشارة البحث وكتابة التقرير النهائى له .

وتهدف الدراسة الاستطلاعية التى أجراها جهاز قياس الرأى المسلم ( بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ) الى الإجابة عن بعض التساؤلات الهامة التى تحدد آراء النخبة المتخصصة وغير المتخصصة بخصوص استخدام الطاقة النووية فى مصر . ويتعلق أهمها بسدئ ضرورة الحل النووى ، وآثاره ، والسياسات التى يجب توفرها . وقد حرصت الدراسة

على رصد التباين - أن وجد - بين آراء النخبة المتفخصة وغير المتفخصة؛ كما حرصت على إبراز أوزان المخبرات الفنية والسياسية والاقتصادية في تأثيرها على آراء المجموعتين .

وينقسم العرض التالي الى ثلاثة أقسام : يهتم أولها بتحديد أطراف تناول القضية ، ويعرض ثانيها الإجراءات المتبعة في الدراسة ، ويختتم ثالثها بتحليل أهم النتائج التي إبرزتها الدراسة ، وأخيرا تطرح الخاتمة أهم الاتجاهات العامة التي كشفت عنها التحليل .

وفي الصفحات التالية نعرض ملخصا للدراسة والنتائج التي إبرزتها

## أولا

### الاطار العالمي والمحلي لتحليل قضية الطاقة النووية في مصر

القضية هي بلا شك جزء من أزمة الطاقة ككل . والاتجاه نصير الحل النووي هو أيضا جزء من اتجاه عالمي . من هنا لا بد من وضع مشكلة الطاقة في مجرى داخل اطار عالمي أرحب ، يفسر ويعلق الضوء على ما يتم في الاطار المحلي .

ويعتبر عام ١٩٧٣ نقطة تحول في توجه العالم نحو استخدام الطاقة النووية . فقد قامت الدول أعضاء منظمة « الاوبك » برفع أسعار البترول من جانب واحد ، وتراوحت هذه الزيادة ما بين ٤٠ و ٤٥ ٪ ، بحيث أصبح ذلك إيذانا بظهور مرحلة جديدة في اقتصاديات العالم على وجه العموم ، وفي قضايا الطاقة على وجه الخصوص ( التي تزايد الطلب عليها مع اتجاه معدل أسعارها الى الارتفاع ) . في هذا الاطار شاع الحديث من أزمة الطاقة ، وتساعد البحث عن مصادر طاقة بديلة متجددة ، خاصة مع اتجاه الدول المنتجة للبترول الى خفض كميات إنتاجها وتطبيق سياسات الإبقاء على الطاقة .

كان هذا هو المناخ الذي ازدهر في ظله الاتجاه نحو استخدام الطاقة النووية . ووضعت الدول المتقدمة برامج جديدة لتطوير هذا المصدر البديل . ومتابعة التطور الرقعي للمحطات النووية تكشف عن هذا الاتجاه ، إذ بلغ عددها ٢١٨ محطة في نهاية عام ١٩٨٣ بالإضافة الى ٢٠٦ محطات أخرى تحت الإنشاء . هذا بالإضافة الى أن بعض الدول الغنية ، مثل الهند ، استطاعت أن تحرز نجاحا في المجال النووي . إلا أن الأمر بالنسبة لهذه الدول بدأ بالطبع أكثر صعوبة وتعقيدا ، بسبب ارتفاع الدول الثمانية - على وجه العموم - الى الموارد المالية الضخمة التي تتطلبها هذه البرامج النووية ، وكذلك الكوادر الفنية المتخصصة المؤهلة لانتاج هذا المجال . ولا شك إن التعاون الدولي المطلوب لارسانه مثل هذه المشروعات في الدول النامية يتحقق في اطار من عدم التوازن بين القوى ،

وفي عالم توجهه المصالح السياسية والاقتصادية بالدرجة الاولى . ولهذا  
من الطبيعي أن يكن الخطر في اتجاه هذه الدول نحو الحل النووي .

وإذا كان هذا هو الإطار العالمى الذى تثار فى ظله قضية استخدام  
الطاقة النووية كمصدر للكهرباء فى مصر ، فإن المشكلة فى إطارها المحلى  
اثرت وتضاعفت مع تزايد معدلات استهلاك الكهرباء فى مصر . وطسحت  
فكرة الحل النووى فى منتصف الستينيات ، ومعها مناقشة لانشاء معامل  
نووى للطاقة ، ثم أعيد طرحها مرة أخرى بعد حوالى عشر سنوات ، ولكن  
لم تخرج الى حيز التنفيذ . وفى عام ١٩٨٥ طرحت الحكومة المشروع على  
مجلس الشعب ، وارتبط الطرح الرسمى بتزايد معدلات استهلاك الكهرباء  
وأبعاد « مشكلة طاقة » تواجهها مصر . تسجل استهلاك البترول يرتفع  
واستمرار ، ويتوقع الخبراء استهلاك مصر لـ ٢٨٠ مليون طن حتى عام  
١٩٩٠ - بافتراض استمرار الاستهلاك بمعدلاته الحالية - وإذا تسون  
هذا الرقم بالاحتياطى ، الذى يقدر بـ ٣٦٠ مليون طن فقط ، يمكن أن  
تنبئ خطراً يهدد بنضوب البترول قبل ماضى عشر سنوات . ومن جانب  
آخر فإن المصادر الأخرى البديلة إما أنها مستغلة بالكامل تقريباً ( المحطات  
المائية ) ، أو أنها لازالت محدودة فى قدرتها الاقتصادية والاجتماعية  
( الطاقة الشمسية ) .

وهكذا تبلور أمام المسؤولين الحل النووى لمشكلة الطاقة . ولكن  
ما إن أعلنت الحكومة عن بعض معالم تنفيذ هذا المشروع بشكل جدى ،  
الا وتساعد النقاش والجدل حول ضرورة هذا الحل وإبراز إيجابياته أو  
سلبياته . وقد اتسمت الآراء والمناقشات بالتطرف ، فمى إما مؤيدة تماماً  
أو معارضة تماماً ، وكل طرف يرفض منطلقات الآخر ، ويدعم وجهة  
نظره بأرقام وبيانات وتقديرات مختلفة تماماً ( وهى سبة تميز مناقشات  
المجتمع العلمى المصرى أزاء القضية ) ، وأما الفنية المتخمة ، وإذا غاب  
الاتفاق حول أرقام وبيانات دقيقة يصعب الحديث عن المناقشة الموضوعية

ويمكن القول أن هناك أربعة محاور أساسية دار حولها الجدل ،  
واختلقت بخصوصها آراء ومواقف الأطراف المؤيدة أو المعارضة للمشروع .  
المحور الأول الذى سجلته هذه الدراسة يتعلق بمدى ضرورة انشاء المعامل  
النووى المصرى ، والمحور الثانى يتعلق ببعض الأبعاد الفنية ، من أهمها  
مطلوبات كفاءة المحطات النووية وآثارها السلبية ، أما المحور الثالث  
فهو يتعلق بالجدرى الاقتصادية للمشروع ، وأخيراً يمس المحور الرابع  
الخلاف حول وزن الاعتبارات السياسية ، خاصة ما يتعلق بقضية الاستقلال  
القومى والتوازنات الاقليمية والدولية المرتبطة بتنفيذ المعاملات النووية .



## للقيا الاجراءات المنهجية للاستطلاع

تعرضت الدراسة - التي نعرض ملخصا لها على هذه الصلحك - الى بعض الاجراءات المنهجية للاستطلاع . وقد ركز القسم الثاني منها على هيئة الدراسة ، من حيث اختيارها وبلايحها ، ثم عرض خطوات اعداد الاستبيان . ويهنا في هذا المجال ابراز ملامح الهيئة والاطـسـلـر الرئسي الذي تم تنفيذ الاستطلاع فيه .

من حيث اختيار الهيئة ، فقد املت طبيعة الدراسة واهدافها الهيئة الملائمة ، والتي اقتضت على بعض افراد النخبة . وهنا يمكن تقسيم الفئات المختارة ضمن هذه النخبة الى نوعين : اولها نخبة المتخصصين من الخبراء والفنيين العاملين في المجالات المختلفة للطاقة ، وثانيها نخبة من غير المتخصصين في هذا الحقل ، ولكن تجميعهم سبة الاهتمام بلفتنـسـلـها القوية ، باعتبارهم اساتذة جامعة او كتابا او صحفيين او اعضاء احزاب سياسية . وكان المنطق الذي يؤيد اختيار هذه الهيئة مستندا الى طبيعة القضية ذاتها . لموضوع الطاقة النووية في مصر يتسم بالتخصص وتثبـكـ المتغيرات ، وعلى الاكـل في مرحلة تطبيق هذا البحث لا يمكن القول بـسـن الموضوع قد اكتسب اهتمام الرأي العام المصري . ومن ناحية اخرى فان قياسات الرأي العام تتعرض لتوافر حد اثنى للمعلومات حول الموضوع ، وهو مطلب جوهرى لصياغة الرأي . وقد بدا ان هذا الحد الاثنى يصـبـ توافره بين الجمهور العام المصري . لهذا فقد اقتضت الدراسة في مرحلتها الاستطلاعية - التي نعرض لها الان - على بعض افراد النخبة ، على ان تتم دراسة الجمهور العام في مرحلة لاحقة ، في ضوء تطور الاحـسـسـات والمعلومات المرتبطة بالموضوع .

ولقد تم اختيار لمردات الهيئة على اساس عددي . وتتكون الهيئة من ١٦٩ مفردة ، منها ١٢٧ ضمن النخبة المتخصصة ، ومن ثلث حوالى ٧٥ ٪ من الهيئة ، و ٤٢ مفردة من النخبة غير المتخصصة ( بواقع ٢٥ ٪ تقريبا من مجموع الهيئة ) . وتطلب على الهيئة الكلية ( ٦١ ٪ ) نسبة الحصول على درجات فوق الجامعية ، وكانت في اغلب الاحوال مـرجـبة الدكتوراه ، وكانت اعلى نسبة ممثلة داخل مجموعة النخبة المتخصصة ( ٥٢ ٪ ) من العاملين بـهـيـاتـالطـسـافة النووية على اختلافها ، ومثل النسبة الخالصة في المجموعة غير المتخصصة الكتاب والصحفيون ومـطـسـوـن الاحزاب ( ٥٤ ٪ ) . ويلاحظ ايضا ان حوالى ثلثى افراد الهيئة يتـحـسـون في المرحلة المصرية من ٣٠ - ٥٠ عاما . واخرا فان المـفـسـر العام السـسـي حرصت الدراسة على رمـسـه هو الانتماءات الحزبية للمردات الهيئة . وقد

اتضح ان نسبة ضئيلة من العينة الكلية منتبون لاهزاب سياسية (١٤٪) وقد انخفضت هذه النسبة كثيرا داخل النخبة المتخصصة منها غير المتخصصة ، لان الدراسة تمهدت اختيار بعض ممثلى الاحزاب داخل المجموعة الأخيرة باعتبارهم من القوى المؤثرة فى صنع القرار . وتسد ثم اختيار خمسة أعضاء من القيادات داخل التنظيمات الحزبية المنسوبة . وأخيرا يمانه يجب الإشارة الى انه بعد تجربة الاستبيان وتعديله ، تم التطبيق على سينة الدراسة فى الفترة من يونيو الى سبتمبر ١٩٨٥ .

### ثالثا

#### تحليل أهم نتائج الدراسة :

يمكن تقسيم هذه النتائج الى نوعين ، تطلق اولهما بالأبعاد الفنية لقضية الطاقة النووية ، واتجه ثانيهما الى الأبعاد الاقتصادية والسياسية للقضية . وتتل عرض أهم هذه النتائج ، ينبغى الإشارة الى ان النصل بين المتغيرات الفنية والاقتصادية والسياسية هو من مقتضيات التحليل فقط ، لان هناك علاقة تبادلية - تأثير وتاثر - بين كل الأبعاد . وقد حاولت الدراسة اختبار أوزان هذه المتغيرات فى صياغتها للأراء ، خاصة وان العينة قد ضمت نخبة فنية متخصصة فى مشاكل الطاقة ، وأخرى غير متخصصة لكن بجعلها الاهتمام بالقضايا القومية . ونقدم فيما يلى عرضا موجزا لأهم النتائج :

#### ١ - النتائج التى تتعلق بالبعد الفنى :

فى هذا الإطار برزت عدة اعتبارات هامة سعى الاستطلاع الى اختبارها ، والتعرف على الاتجاهات العامة بخصوصها . وكانت نقطة البداية هى الاجابة عن تساؤل هام : ما هو مدى الاتفاق حول الحلول النووية كضرورة تحتها الاحتياجات الحالية والمستقبلية ؟

واللائم للانتباه فى المناقشات التى حكمتها وسائل الاعلام ، صمغ توفر اتفاق كاف حول عنصر الضرورة هذا . فالوقف الرسمى والآراء المؤيدة له تطرح ثلاثة اعتبارات توضح معالم ضرورة هذا الحل ، اولها محدودية الطاقة المائية المتاحة ، وثانيها خطر نضوب البترول بسبب العبء الواقع عليه ، وثالثها التزايد المستمر فى معدلات استهلاك الكهرباء . الا ان هذا التوجه نحو الحل النووى باعتباره ضرورة قد لاقى معارضة شديدة من جانب البعض ، الذين رفضوا مقولة أن المصادر الحالية للطاقة لا يمكن أن تفى باحتياجات مصر فى الحاضر والمستقبل . وأكد هؤلاء على وجود مخزون صمغ من البترول وكميات هائلة من الغاز ، وان المناسج

حاليا لا يستغل استغلالا كاملا ، وهو ما يمكن أن يصبح مصدرا رئيسيا لإمداد البلاد بإحلتها من مصادر الطاقة والكهرباء . أما بخصوص الطاقة الشمسية ، فيذهب هؤلاء الى أنها - كمصدر متجدد للكهرباء - يمكن الحصول منها على ١٥ ٪ من احتياجاتنا في عام ٢٠٠٠ . وهكذا ، فإن المراضين لامتبارات الضرورة في انشاء المحطات النووية يطلون آمالا كبيرة على مصادر الطاقة الحالية والممكن استغلالها ، كما يصفون أهمية أكبر على عمليات ترشيد استخدام الطاقة ، باعتبار أن الناقذ في مصر يصل الى ٤٠ ٪ ، بينما لا يزيد في معدلاته الدولية عن ١٥ ٪ فقط .

وإذا كان ما سبق هو محور الاختلاف بين الآراء حول عنصر الضرورة كمحدد لمشروع الطاقة النووية في مصر ، فالسؤال هو ما هي أهم الاتجاهات التي عكستها آراء بفردات العينة ، وهل هناك تباين في الآراء بين نخبة المتخصصين وغير المتخصصين ؟

في واقع الأمر ذهب الاتجاه العام بين أفراد العينة الكلية الى أن المصادر التقليدية للطاقة المتوافرة حاليا لا تنى باحتياجاتنا من الكهرباء ( وذلك بنسبة ٧١ ٪ ) ، ولم يختلف الاتجاه بهذا الصدد في المجموعة الأولى عنها في الثانية . إلا أن الاختلاف بين المجموعتين قد بدا فيما يتعلق باحتياجات المستقبل . فبينما ذهب معظم أفراد عينة النخبة من المتخصصين الى أن هذه المصادر لا تنى باحتياجات المستقبل ( ٨٤ ٪ ) ، اعتقد حوالي نصف العينة من غير المتخصصين أن المصادر الحالية يمكن أن تنى باحتياجات المستقبل . وقد يفسر ذلك قدرة المتخصصين على تحديد التوقعات المستقبلية بدقة ، وذلك في قضية على درجة عالية من التخصص . كما يسهم في تفسير هذا التباين موقف المجموعة الثانية ( النخبة غير المتخصصة ) من مدى ضرورة الحل النووي في مصر ، إذ أجاب نصف أفراد هذه المجموعة برفض مبدأ الضرورة صراحة مباشرة ، بينما أكدت غالبية المجموعة الأولى المتخصصة ( ٧١٫٦٥ ٪ ) ضرورة الحل النووي .

وبناء على ذلك فإن استجابات أفراد العينة للسؤال الخاص بالكفاية لترشيد الكهرباء كبديل من الحل النووي ، اتت بكلمة للتماؤل من مبدأ الضرورة في استخدام الطاقة النووية . وقد ذهبت نمية خفيفة من هيئة المتخصصين ( ٢٧ ٪ ) الى أن الترشيح يمكن أن يغنى عن التكميل في المشروع النووي . ومعنى هذا أن الاتجاه العام في عينة المتخصصين يؤكد بشكل آخر على مبدأ الضرورة ، وأن الترشيح يمكن أن يكون بديلا ، بينما في عينة النخبة غير المتخصصة يمكن أن نلاحظ ارتفاعا نسبيا في آراء المؤيدين لترشيح الكهرباء كبديل ( ٤٥ ٪ ) .

ولعل هذه الاستجابات المرتبطة ببدا الضرورة في استخدام الطاقة النووية يمكن ان تصل بنا الى النهاية الى آراء واضحة ومحددة ، تعكس مواقف العينة بخصوص استخدام الطاقة النووية لتوليد الكهرباء في مصر ، ليظهر الاستجابات لتكشف بوضوح عن مواقف الاطراف .

كان المؤيدون بلا تحفظات للحل النووي حوالي ٢٠ ٪ من العينة الكلية ، وكانت نسبة المعارضين ١٨ر٢٤ ٪ . الا ان الثلاث لتفسير هو التباين الواضح بين آراء النخبتين المتضمنة وغير المتضمنة ، اذ انخفضت نسبة المؤيدين في عينة غير المتضمنين ( من الكلاب والمضامين وامانة الجامعات وامناء الاحزاب السياسية ) الى ٩ر٥٢ ٪ ، في الوقت الذي وصلت فيه الى ٣٦ر٢٢ ٪ في المجموعة الاولى من المتضمنين .

ومن بين الابعاد الفنية الاخرى التي سمي الاستطلاع الى التعرف على آراء العينة بخصوصها ما تعلق ببعض تفاصيل تنفيذ المشروع ، من ذلك عدد المفاعلات النووية ، واختيار مكان المشروع ، واخيرا الاكمل السلبية التي يتضمنها تنفيذ المفاعلات .

وبخصوص عدد المفاعلات النووية ، يلاحظ ان الحكومة المصرية قد قررت انشاء ثمانية مفاعلات حتى سنة ٢٠٠٠ ، يمكن من خلالها توليد الكهرباء . الا ان هذا الرقم قد لاقى معارضة من جانب بعض الآراء ، حتى بين تلك التي ايدت انشاء المشروع . وينطلق هؤلاء من ضرورة البديل ، او الحل النووي ، ولكن ليس هذا البديل الذي يتفق في انشاء ثمانية مفاعلات نووية ، حيث انه يمثل ميثا علميا وتكنولوجيا تسوء به قدراتنا العلمية . وقد طرحت سيناريوهات مختلفة للحل الذي يقبله الحكومة كلها تؤيد مبدأ التدرج ، وتعتزم في غضون ما على انشاء ثمانية مفاعلات واحدة . وقد انعكست هذه الاتجاهات — بوضوح فنهج — داخل العينة : فقد ايد ٦٠ ٪ تقريبا من العينة الكلية انشاء ثمانية مفاعلات ، بينما ذهب ٣٧ر٥١ ٪ من العينة الى تأييد البدء بمفاعل واحد او اثنين فقط . وهو ما يطرح أمام الحكومة واحدة من اهم نتائج البحث ، التي تستدعي دراسة ومراجعة .

ومن جانب آخر ، فقد اثير الكثير من المناقشات حول اختيار مكان تنفيذ المشروع ، وكانت الحكومة قد اعلنت رسميا عن منطقة للفيحة لانشاء المفاعلات ، وقد اعلن البعض عدم صلاحية هذا الاختيار . وقد اتضح من نتائج الاستجابات ان نسبة ٥٢ر٠٧ ٪ من العينة الكلية توافق على الاختيار ، وهي نسبة تزيد على النصف بقليل ، لكنها لا تعكس اتجاهها مليا يؤيد ، ما يطرح أمام مجلسي

القرار بعداً آخر ينبغي مراجعته ، ويتطلب المزيد من البحث . وقد تضمنت تفاصيل الدراسة الاسباب التي استند اليها كل من مؤيدى ومعارضى اختيار الضبعة كمكان لتنفيذ مشروع المفاعلات النووية .

وكان من بين النتائج الهامة التى ابرزها الاستطلاع الخاص باستخدام الطاقة النووية فى توليد الكهرباء ، موقف مفردات العينة من الآثار السلبية لمحطات النووية . وفى هذا الإطار احتدم النقاش والجدل بين المؤيدين والمعارضين . فالفريق الاول يرى ان ما يذكر كتأثيرات بيئية سلبية لا يستند الى البيانات الفنية الصحيحة ، ويتسم بالاثارة والمغالاة . بينما يركز معارضو المشروع على الآثار السلبية له ، خاصة الناجمة عن حفظ وتحسين النفايات الذرية والتخلص منها . وينطلق هؤلاء من حقيقة هذا المجال الذى لم يبدأ الا فى اوائل الستينيات ، وهو مجال تحيط به الخطورة على مستوى التشغيل ، وعلى مستوى نقل الوقود النووى والفضلات النووية ، و أخيراً على مستوى تخزين النفايات النووية ، ويشير هؤلاء الى بعض الكوارث التى تعرض لها العالم ، من ذلك ما حدث فى منطقة « الثرى بيل ايلاند » فى الولايات المتحدة الامريكية مثلاً .

واللائحة للنظر فى نتائج هذا الاستطلاع أن معظم أفراد العينة الكلية ( ٦١٥٤ ٪ ) يرون ان تنفيذ المشروع له آثار سلبية على البيئة . وبالطبع ارتفعت هذه النسبة داخل عينة غير المتخصصين عنها فى عينة المتخصصين ( ٧٨ و ٥٧ ٪ فى الاولى ، ٥٦ ٪ فى الثانية ) وهو أمر طبيعى يرتبط بعدم تخصصهم وتفهمهم الكامل لهذه القضية المعقدة . ولكن فى نفس الوقت ينبغى التأكيد على أن مجرد موافقة أكثر من نصف عينة المتخصصين - العاملين فى مجال الطاقة - على وجود آثار سلبية بيئية ناجمة عن تنفيذ المشروع هو أمر ينبغى أخذه فى الاعتبار ويشير الى ضرورة الدراسة المتأنية للمشروع والاعداد الجيد له .

#### ب - النتائج التى تتعلق بالإبعاد الاقتصادية والسياسية :

ينبغى قبل عرض اهم النتائج التى كشفت عنها الدراسة ، تحديد مابثيره كل من البعدين الاقتصادى والسياسى من قضايا . اذ يثير البعد الاقتصادى فى قضية الطاقة النووية عدداً من الموضوعات ، يأتى فى مقدمتها التصنيع ومستقبل التنمية ، ثم تكلفة المشروع وجنواء الاقتصادية . بينما يثير البعد السياسى موضوع التنمية ، والتوازن الإقليمى فى الشرق الاوسط ، ودور بعض القوى الكبرى ومؤسسات التمويل .

والملاحظة الجديرة بالاهتمام ، هي اختلاف أوزان المنفردات الفنية عن الاقتصادية والسياسية لدى عينة البحث . إذ بالنظر الى انقسام العينة الى نخبة متخصصة واخرى غير متخصصة ، فمن المفترض ان يطلب على الاولى ما يعرف باسم المنظور التكنوقراطي ، أى سيادة الاعتبارات الفنية على ماعداها من اقتصادية وسياسية ، ومن المفترض تبعاً لذلك ان تميل النخبة غير المتخصصة الى اصفاء وزن اكبر على تلك الاعتبارات الاخرى ، وهو ما ابرزته نتائج الاستطلاع .

ومن أهم القضايا التي أثارها المناقشات الخاصة بالطاقة والمعاملات النووية ، قضية التصنيع ومستقبل التنمية . فمن المسلم به أنه لا تنمية بدون تصنيع ولا تصنيع دون طاقة كهربية إما كان مصدرها . ورغم أن هذه حقيقة أولية يقبلها الجميع ، إلا أن الجدل قد ثار حول تحديد العلاقة بين احتياجات مصر من الكهرباء ووجود خطه واضحة للتصنيع . فالوقف الرسمي أعلن عن احتياجات مصر من الكهرباء على ضوء خطة التصنيع توضح عدم كفاية المصادر الحالية ، وضرورة الاتجاه نحو مصادر جديدة . وطرحَت تقديرات مستقبلية لاستهلاك مصر من الكهرباء . إلا أن هذه التقديرات لاقت معارضة من جانب البعض ، وكانت حججهم الأساسية عدم توافر خطة واضحة للتصنيع في مصر ، فكيف يمكن بناء تقديرات سليمة . ومن ناحية أخرى أثار الاتجاه المعارض مشكلة عدم توافر خطة تصنيع أخرى تركز على المعدات والآلات اللازمة للمحطات النووية ، وطرحوا تجربة الهند التي اتجهت نحو تصنيع أغلب معدات وحداتها النووية محلياً .

وقد أبرز تحليل استجابات مفردات العينة هذا الخلاف حول العلاقة بين التنمية وتوافر مصادر جديدة للطاقة . واتضح أن الاتجاه السام يؤكد على وجود علاقة ايجابية بين الاثنين ( ٦٨.٥ ٪ ) إلا أن اللابت للنظر هو استمرار نفس النسبة تقريباً من المعارضين للمشروع ( ٢٧ ٪ ) تؤكد أن التصنيع ليس في حاجة الى مصادر جديدة لتوليد الطاقة ، وهو ما انضج من تحليل استجابات أسئلة سابقة توضح وتفسر موقف الانجاء المعارض للمشروع ، والذي يرى كفاية المصادر الحالية بإمكانية ترقيده الكهرباء ، وباختصار لا ضرورة للحل النووي . وهذه النتيجة على وجه الخصوصي أوضحت مدى الاتساق في استجابات أفراد العينة .

ويلاحظ أيضاً ، بهذا الخصوص ، الارتفاع النسبي داخل عينة النخبة غير المتخصصة لنسبة من يرون أن التقدم الصناعي والتنمية لا يتطلبان الاتجاه الى الحل النووي ( ٣٦ ٪ ) . وقد يعود ذلك الى الوزن الأكبر الذي لحيته الاعتبارات السياسية والاقتصادية في تحديد آراء المجموعة ، على النحو الذي سيرد فيها بعد .

أما الموضوع الثاني الذى اهتمت حوله الخلاف فى دائرة البعد الاقتصادى لتضخيم الطاقة النووية . فهو يتعلق بتكلفة المشروع وجهاه الاقتصادى . وفى هذا الاطار مكست نتائج الاستطلاع الخلاف الذى ثار بين المؤيدين والمعارضين للمشروع . فقد قدرت وزارة الكهرباء التكلفة الاستثمارية للمحطات بـ ١١ مليار دولار ، بينما قدرت وزارة التخطيط بـ ٢٦ مليار دولار . وهذا وقد اشار تقرير البنك الدولى الى ان تكلفة المحطات النووية فى مصر ٢٥ مليار دولار !! وهكذا تناوتت تقديرات تكلفة المشروع ، الا انها جميعا تقسم الى ضخمة هذه التكلفة ، وضخمة حجم التمويل المطلوب . وعلى أية حال كان الاختلاف حول الأرقام والبيانات كان سمة للنقاش فى بعض أبعاد قضية الطاقة النووية ، وارتبط على وجه الخصوص بطرح الجفوى الاقتصادية للمشروع . وكانت التكلفة الضخمة لانشاء المحطات النووية — رغم الخلاف حولها — سندا للاتجاه الذى يعارض تنفيذ المشروع ، — مسهم يخفون من الظروف الصعبة التى يمر بها الاقتصاد المصرى ، وهم أيضا يخفون من عدم إمكانية الاستثمار فى مراحل تنفيذه . وفى حقيقة الأمر ان بعض تجارب الدول الغنية — مثل اليابان — تؤكد هذا الاحتمال . وآثار الفريق المعارض أيضا ، بناء على ما سبق ، الخوف الناجم من الالتجاء الى القروض طويلة الأجل من الدول الكبرى ومؤسسات التمويل الدولية ، مما ينمكس فى النهاية على زيادة حجم الدين العام وتحسين التبعية للخرب .

وقد أبرزت نتائج الدراسة بهذا الخصوص ، انهاها ما يعتقد ان العائد من مشروع المفاعلات النووية يتفق مع هذه التكلفة الضخمة ( ٦٤ ٪ من القيمة الكلية ) . الا ان الملاحظة الهامة بهذا الصدد هى ارتفاع نسبة المعارضين داخل هيئة النخبة غير المتخصصة ( ٥٥ ٪ ) ، ومسوما معنى زيادة وزن الاعتبارات الاقتصادية والسياسية لدى أفراد هذه المجموعة ، الذين يصرون أهمية متزايدة لظروف الاقتصاد القومى ومشاكل التنمية ، وهو ما تؤكد فى الاستجابات الأخرى التى ستختبر الأبعاد الاقتصادية والسياسية .

ومن القضايا الأخرى الهامة التى نجرها الحديث من الطاقة النووية وتوليد الكهرباء فى مصر ، ما يتعلق بالتنمية والتوازن الاقليمى فى الشرق الأوسط . وقبل تناول النتائج بشيء من التفصيل ، ينبى الإشارة الى بعض الملاحظات الهامة المرتبطة بهذا الجانب . وأول ما يمكن ملاحظته ان كل الأحزاب السياسية قد اهتمت بالموضوع « وسيست » القضية ، بمعنى انها استخدمت القضية بهدف سياسى لمعارضة الحكومة ، ولم يحدث نقاش موضوعى للأبعاد المختلفة التى يتضمنها القرار . فلم نلاحظ ، مثلا ، تنظيم ندوة

جادة حول مشكلة الطاقة في مصر والمعاملات النووية اشتركت فيها كل الاحزاب ، بل اتسم النقاش بالحدة وعدم التنظيم . وقد يكون في ذلك تفسيراً لغياب أو عدم وضوح بعض الابعاد التي تضمنتها القضية ، ومن ذلك البعد الامنى والاستراتيجى .

ويلاحظ ثانياً - وقبل عرض النتائج - أن القرار السياسى بدخول مصر التكنولوجيا النووية هو نموذج لقرار مسبب ومعتد ، حيث تختلط فيه جوانب الرشادة الاقتصادية بالرشادة السياسية . لهذا فإن القرار يصعب تقويبه والحكم عليه من الزاوية الاقتصادية فقط أو السياسية فقط ، كما لا تحدده اللحظة الحالية ، وإنما يهرسه المستقبل ايضا . فلا شك أن دخول مصر ميدان التكنولوجيا النووية بهدف توليد الكهرباء ، سوف يسمح لها في مرحلة مقبلة بالانتقال من الاستخدامات المدنية الى الاستخدامات العسكرية . كما أن الامر يتعلق بتوازنات دقيقة في العالم العربى والشرق الاوسط . وهو ما يضيف مزيداً من الصعوبة عند اتخاذ القرار ، ثم عند تقويبه . وقد يكون لعدم طرح بعض هذه الابعاد للنقاش والحوار - نظراً لحساسيتها - تأثير في صياغة الرأى وتشكيله ، لأن هذا يعنى غياب جانب من المعلومات أو عدم وضوحها ، وهو ما يؤثر في النهاية على مواقف الأطراف واتجاهاتهم ازاء القضية .

والظاهرة اللابئة للنظر في نتائج هذا الاستطلاع هى اتفاق معظم الآراء المؤيدة والمعارضة ، من بين النخبة المتخصصة وغير المتخصصة ، على أهمية الاستقلال السياسى والاقتصادى لمصر . ورغم أن بعض الآراء ربطت بين هذا المشروع النووى ومشاكل التنمية ( ٥٠٪ من العينة الكلية ) ، إلا أن أكثر من النصف بقليل ( ٥٢.٧٪ ) رفضوا الارتباط بين الجانبين ، وطرحوا عدداً من الضمانات التى تكفل الحفاظ على الاستقلال السياسى والاقتصادى لمصر . وبدا أن هناك اتفاقاً حول حد أدنى من هذه الضمانات .

وقد تبثلت هذه الضمانات في نوعين : فنية ، وأخرى سياسية واقتصادية . من أمثلة الاولى التصنيع المحلى لبعض قطع الوحدات النووية ، وحدافة الاجزاء ، وأن تحتفظ مصر بحق ادارة المشروع كاملاً ويكون للخبراء وجود استشارى فقط . ومن أمثلة النوع الثانى من الضمانات الابتعاد عن اية شروط عسكرية أو سياسية ترتبط بتنفيذ المشروع ، وتوزيع مصادر الاتفاق مع الدول الكبرى ، والا يرتبط تنفيذ المعاملات بآية ضغوط سياسية واقتصادية ، أو يمثل في أحد جوانبه تدخلاً في الشؤون الداخلية لمصر .

والجدير بالذكر أن معظم ممثلى الاحزاب السياسية ، التى حرصت الاستطلاع على رصد آرائهم ، قد أبدوا اهتماماً كبيراً بقضية الاستقلال



الوطني ، وطرحوا بعض الخسائمت التي كانت بمثابة اتفاق هام بين التيارات السياسية المختلفة ، على حد اثنى ىنبهى توافره .

واذا كان ما سبق قد لعب دورا سلبيا فى التأثير على آراء العينة بخصوص مشروع الطاقة النووية ، فاستندت معظم الآراء المعارضة على خطورة تعميق التبعية السياسية والاقتصادية ، بل أن الآراء المؤيدة ذاتها وضعت كثيرا من الضمانات لتوغير استقلال الإرادة المصرية ، فسان المتخير الثانى — الخاص بالتوازن الاقليمى فى الشرق الاوسط — مارس دورا ايجابيا فى تحديد آراء اطراف النقاش . ويتلخص ذلك فى دخول اسرائيل مجال التكنولوجيا النووية . ومن المعروف أن لديها فائض كهرباء يقدر بحوالى ٢٨ مليار كيلو وات ساعة سنويا ، ومع ذلك فانها قد اتفقت مع فرنسا على شراء مفاعلات نووية مزدوجة القدرة ، وأن الأخيرة وافقت على التجاوز عن شروط توقيع اسرائيل على اتفاقية منع انتشار الاسلحة النووية . وقد فسرنا بعض الدوائر السياسية ذلك بان هذا الاتفاق ، فى اطار هذه الظروف ، يعكس رغبة اسرائيل فى انتاج القنابل النووية ، ودلالة هذه التطورات أن هناك ارتباطا بين استخدام التكنولوجيا النووية لاهداف اقتصادية واستخدامها لاغراض سياسية وعسكرية ، وأن تنفيذ مشروع المفاعلات النووية لابد أن يوضع فى اطار التوازنات الاقليمية والدولية .

وفى حقيقة الامر انعكس هذا البعد على استجابات افراد العينة ، فجاءت النتائج تشير الى أن الاتجاه العام ( بنسبة ٧١٦ ٪ ) يرى أن انشاء هذه المفاعلات النووية فى مصر يحقق توازنا فى الشرق الاوسط والعالم العربى ، وكانت نسبة الاتفاق حول هذه النقطة مرتفعة داخل عينة المتخصصين وغير المتخصصين (٢٩٢٩ ٪) ، و (٧٨٥٧ ٪) على التوالي، وهو الامر الذى يؤكد الملاحظة السابقة الخاصة بالتأثير الايجابى الذى مارسه هذا المتغير على افراد العينة ، كما يعكس أيضا درجة عالية من الوعى — بين عينة البحث — بأهمية هذا العامل الاستراتيجى والامنى والعسكرى .

وخلاصة القول ان النتائج النهائية للاستطلاع ، التى تمثل اتجاهات القبول أو الرضى ، جاءت خلاصة للتفاعل بين عدد من الاعتبارات الفنية والاقتصادية والسياسية ، قد يزيد وزن البعض منها فيؤخذ على آخر ، ولكنها فى النهاية نتاج هذه الاعتبارات .

## مناقشة ختامية

من الاهمية بكان التأكيد على ظاهرة اتساق مواقف الاطلسراف عبر الاستجابات التي تضمنتها الاستمارة . فقد برز نريقان يؤيد اولهما استخدام الطاقة النووية في توليد الكهرباء ، ويعارضه ثانيهما بقسدة تقاروح من بعد الى آخر . واستمر كل منهما يؤكد موقفه المبذنى على مسدى تطور الاسئلة . وهكذا عكست النتائج درجة عالية من الاتساق ومحم التناقض ، يفسرها طبيعة مفردات العينة التي تضم افرادا على درجة عالية من التعليم والثقافة . يلاحظ ايضا ، بخصوص الاتجاهات الهابة التي ميزت مواقف الاطراف ، انها انطلقت جميعها - سواء المؤيدة او المعارضة - من الرغبة في الحفاظ على المصلحة القومية واصلاء قيمة الاستقلال الوطنى . وهذه الاراء قد اتفقت على ان هناك مشكلة بالتمصل ، لكن الاختلاف فيما قد برز مع طرح الحلول والبدائل . وحسن طرح البديل النووى لم توافق عليه حوالى ربع عينة المتخصصين وحوالى نصف عينة غير المتخصصين . الا ان النقطة الهابة التي يبنى الالتفات اليها ، والتي قد تنفيذ صانع القرار ، هي درجة الاتساق العالية بين مفردات العينة الكلية حول الاثار السلبية لتنفيذ المشروع ، خاصة ما تعلق بالآثار البيئية للطاقة النووية . وتزيد اهمية هذه النتيجة اذا ارتبطت بأراء المتخصصين في الطاقة ، وهو ما يعنى في النهاية ضرورة الدراسة الجادة المتأنية للمشروع .

وأخيرا لا بد من الاشارة الى نقطة هابة في هذا المجال ، وهي تتعلق ببعض التطورات التي لحقت بقضية الطاقة النووية سواء في بعدها المالى او في بعدها المحلى . وهي نقطة تثير ايضا اهمية الاطار الزمنى الذى تتم فيه استطلاعات الرأى العام ، وأهمية توافر المعلومات حول قضايا الرأى العام ، وقبل هذا وذاك توافر منصر الاهتمام . وتسمير ذلك ان الاستطلاع قد تم تطبيقه في صيف ١٩٨٥ ، وبالتحديد في الفترة من يونيو الى سبتمبر ، وهي فترة زمنية حاسمة الكثير من الجدل والنقاش حول قضية استخدام الطاقة النووية في مصر . الا انه يلاحظ ان المساحة قد شهدت بعد ذلك مددا من المضطرابات الجيدة المحلية والعالية ، التي قد تمارس دورها في احادة تشكيل الاراء والمواقف ، وذلك بما احتوته من معلومات جديدة وأحداث جديدة .

ويبرز على المستوى المالى حادث المفاعل النووى السوييتى وتطور اسعار الطاقة . فانفجار المفاعل النووى السوييتى « تشيرنوبل » فتح الباب بلا شك أمام الشعوب والحكومات لاعادة النظر في البديل النووى او الحل النووى . وانعكست هذه الكارثة على المساحة المصرية بلا شك ،

وتساعد الجدل والنقاش من جديد ، وأعيد ترتيب الآراء والمواقف سواء على مستوى الفنيين المتخصصين أو على مستوى مسانعي القرار . وكان إعلان الحكومة رسميا في النهاية إعادة النظر في مشروع المفاعل المبرى . ولا شك ان هذا الحديث بتطورات قد جذب اهتمام الكثيرين للقضية ، فتابعوا تطوراتها ، واكتسبوا مزيدا من المعلومات عنها ، وهو ما سيؤثر بلا شك على نتائج أى دراسة مقبلة سواء على مستوى النقبة أو على مستوى المواطن العادى ، الذى دخل الموضوع دائرة اهتمامه .

والتطور الثانى العالمى ، الذى يمكن أن يعد متفيرا في دراسة قضية الطاقة النووية في مصر ، هو انخفاض أسعار البترول . ففي الصلم الأخير شهدت أسعار البترول انخفاضا من ٢٥ - ٢٨ دولارا للبرميل عام ١٩٨٥ ، الى ما بين ٩ - ١٢ دولارا عام ١٩٨٦ ، وهو الأمر الذى يدفع مرة أخرى لاعادة النظر في انشاء المفاعلات . ففي إطار الاحتياطى البترولى المتوفر ، تصبح دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع مسألة هامة . وهكذا تبدو دراسة الإطار الزمنى في علاقته باستطلاعات الرأى العام بعدا هاما ينبىئ القنبه له ، لا مكانية تخير الآراء من لحظة الى أخرى ، وفقا لتطور الأحداث وتطور المعلومات .

ويؤكد ذلك أيضا بعض التطورات على المستوى المحلى ، والتي برزت بعد تطبيق الاستطلاع . وأهم هذه التطورات التى ترتبط بطريقة غير مباشرة بالقضية محل البحث حادث تسرب الإشعاع من أجهزة كلية العلوم بجامعة القاهرة ، وما نشر من تفاصيل التعامل البشرى مع هذه الأجهزة الدقيقة والخطيرة ، والذى عكس درجة عالية من الإهمال وعدم الانضباط ، وهو الأمر الذى دفع البعض الى اتخاذ موقف سلبي من المفاعل المبرى خشية تكرار الإهمال .

وكل هذا يطرح في النهاية ضرورة الدراسة المتأنية والجادة لمشروع المفاعل النووى المبرى ، باعتباره قضية تومية واختيارا صعبا . كما يطرح أيضا معالجة مشكلة نقص البيانات والمعلومات ، بفكر ناقضا احتياجات ، وضرورة التعامل مع أرقام وبيانات صادقة ، من جانب جهة علمية مختصة . وأخيرا فإن طرح الأبعاد المختلفة لاية قضية ومناقشة المعتقدات التى تقضيها ، بجهد تخضع لعملية تقويم موضوعية ، هو السبيل الوحيد لأخراجها من دائرة الجدل والمزايدات ، وهو أمر يعطى لكل الأطراف فرصة ومسئولية الإسهام في مناقشة أهم القضايا القومية في مصر .

## مقدمة لتفكيك الحركات الدينية والسياسية عبد السيد سعيد \*

### مقدمة :

اثار الصعود السريع للحركة التي أصبحت تدعى « بالاحياء الاسلامى » قدرا كبيرا من الحيرة والاضطراب لدى المفكرين التقديمين العرب . فقد امتاز هؤلاء المفكرون على تحليل الحركات الدينية والمؤسسات المشتغلة بالدين على انها جزء من آلة الدعاية المرتبطة بالطبقات وانظمة الحكم البائدة تاريخيا والرجعية اجتماعيا وسياسيا . كما استقر رأى اغلبيية المفكرين العرب على ان مساهمة الحركات الدينية المعارضة فى حركات الاستقلال الوطنى لم تتناسب لا مع قوتها وفعاليتها السياسية ، ولا مع طبيعة المهام الوطنية ذاتها والتي كانت تحتّم تحالفا عريضا بين القوى السياسية المعارضة والوطنية ، رفضت هذه الحركات دائسا قبوله . ويبدو أن هذا التحليل التقليدى قد تعرض لاهتزازات وتفسر سريع وعميق . فغالبيية التفسيرات التى صدرت عن مفكرين تقديمين عرب للحركات الدينية فى السبعينات قد عكست ما يشبه انقلابا فى التفكيك والتثمين السياسى للحركات الدينية .

ولم يتوقف الامر عند حد قلب التحليل التقليدى ، واعتبار هذه الحركات جزءا جوهريا من حركات التحرر العربية وحركات التغيير الاجتماعى الراديكالية . فقد اتسعت هذه التفسيرات الى دعوة المفكرين التقديمين العرب الى نبذ خلفيتهم الفكرية المعاصرة واعادة توجيه نشاطهم الفكرى الى مصادر أو مناهل المعرفة والثقافة « الأصيلة » التى ترتبط بالاسلام السياسى ارتباطا لا يراه البعض قابلا للانحلال والفك . وتستنه هذه الدعوة لا لجرد الضرورة السياسية ، التى يقال انها تحتّم العودة الى اصول الهوية والذات القومية ، وانما ايضا الى حجة أن اعادة التوجه هذه تبطل ضرورة معرفية وفكرية . أى أن الدعوة هنا تقوم على فكرة أن المعرفة ، والعملية المعرفية ذاتها تقوم على أسس « قومية » أو تستند الى ايديولوجيات وثقافات قومية تاريخية ذات طبيعة طويلة المدى أن لم تكن ثابته (1) .

---

\* دكتوراه فى العلوم السياسية . خبير . مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، بجريدة الاهرام .

### المجلة الاجتماعية القومية

١٩٨٦

يناير - مايو - سبتمبر

المجلد الثالث والعشرون

واحد الاسباب الجوهرية لحيرة المفكرين التقدميين العرب يتصل بالنساق الرومانسي الذي أحيطت به الحركات الدينية ، خاصة في وقت جاءت فيه أعمال بحينة ذات طابع جسور نفذتها بعض الحركات الدينية بموجات من التنازل تخللت اليأس الشامل العام الذي أغرقت فيه المنطقة العربية اثر كامب ديفيد . وهناك سبب آخر يتمثل في تقلص تقدير احتمالات التغيير الثورية في اكثرية البلدان العربية ، وهو ما دعى كثير من المفكرين التقدميين العرب الى تأييد كافة حركات الاعتراض المصادية - شكلا وموضوعا - للامبريالية وتملك فرصة حقيقية في احداث انقلاب سياسي راديكالى ، وان لم يكن ليتجاوز أفق التطور الرأسمالى .

ويغض النظر عن هذه الاعتبارات العملية ، فان الحركات الدينية في العالم العربى تمثل مشكلة اصيلة في التحليل ، لم ينجم الفكر العربى في حلها وفك شفرتها بشكل متكامل بعد . اذ يستحيل التوصل الى موقف صحيح من الحركات الدينية في مصر والعالم العربى قبل تشخيص هذه الحركات ، من حيث طبيعتها وأرضيتها السياسية والفكرية ودورها في عملية التخير السياسى ، أو بالتحديد موقعها في حقل الصراع الطبقي . ونحن نعنى بالتشخيص عموما Identification لامجرد وصفها ، وانما « توقيعها » ( استخداما للاصطلاح الجغرافى الذى يعنى تحديد مكان ما على خريطة ) في مجال الماهيم المرتبطة بها .

ويقضى تشخيص الحركات السياسية الدينية في مصر والعالم العربى أن نبدأ بتحديد طبيعة البعد الدينى في هذه الحركات ، ثم طبيعة الممارسة السياسية المنطلقة من أيديولوجية دينية - ونفص الهيكل الادراكى والايديولوجى لهذه الحركات . ويمكننا ذلك من تحديد موقع هذه الحركات من خريطة الصراع السياسى والايديولوجى، في سياق الظروف المحدودة التى تمر بها امتنا وما تطرحه هذه الظروف من مهام موضوعية وذاتية . وسوف يتناول عرضنا الموجز هذه النقاط بالترتيب .

## أولاً : البعد الفنى في الحركات السياسية :

هل تتميز الذهنية والفكر السياسى الدينى عن غيرها من النظم الفكرية الأخرى في مجال الممارسة السياسية ؟ ويعتبر هذا السؤال جوهرى ، لان بعض الحجج التى تقدم للتشخيص أو الحكم على ممارسات سياسية - دينية تقوم على التماثل Isomorphism ، وبعض الحجج الأخرى تقوم على عدم التماثل ونفى امكانيته . لقد تطور داخل الاطلس العلم لعلم الاجتماع فرع يبحث بصورة علمية في الظاهرة الدينية بمعناها الواسع ، وسمى هذا الفرع بعلم اجتماع الدين . Science of Religion

ويسمى هذا العلم لا لتأيل الظاهرة الدينية في بحثها ، وإنما لبحث طبيعتها ودورها الاجتماعي ، والفرضيات التي تحظى هذه الطبيعة وهذه الدور في سياق التطور التاريخي .

وتهتم المعرفة العلمية بالظاهرة الدينية كمشاط انساني ، ولكنها تولي اهتماما خاصا بالجانب السياسي لهذا النشاط . فلا شك - عند أي باحث تاريخي - أن الدين يمثل أداة سياسية حثيثة . ولكن هذا التمييز ذاته لا يخلو من مضلة منطقية . فكما يلاحظ ميرست First يكتنف « الدين » و « السياسي » مثالان نفسيين مفهومين . فالسلطة الرئيسية التي يتصورها السياسي بطبيعتها حثيثة ، من هذا الملم ، على حين أن السلطة التي يتصورها الدين هي من نوعية أخرى ، وتكمن فيما وراء هذا الملم . وعلى حين تركز السياسة على علاقات الناس المتبادلة ، فإن الدين يتجه لملاقات الناس باله أو بالمكونات والقوى المتصورة روحيا . وعلى حين تتعامل الأديان مع المقدس ، فإن السياسة تتعامل مع الملم والدين . وتستخدم كل من السياسة والدين الحيل والوسائل الحثيثة ، ولكن الدين يتحقق من خلال الوحي على حين تسعى السياسة لتحقيق في نطاق الحثي . الخ (٢) .

وهناك حلان دائمان لهذه المضلة المنطقية . يقوم للحل الأول على افتراض أن الأديان تحمل دائما في طياتها مثل الحياة الدينية التقليدية الاحتفال ، إلى جانب التجربة المرتبطة بالقدسية . ويناسب التعريف الذي قدمه جيرتز Geertz للدين مثل هذه الرؤية . فوفقا له يمثل الدين « نظاما للرموز التي تصل على تكوين مزاج Mood ودوافع Motivation في الناس تنصم بالقوة والنفوذ والديمومة ، عن طريق مياعة ادراكات بنظم عام للوجود ، ومنع هذه الادراكات قوة الوجود الواقعي إلى الحد الذي يبدو فيه المزاجات والادراكات واتمية بفرجة غريبة (٣) . ويقتل التركيز هنا على أن الدوافع والمزاج لا يقوم تجاه شيء محدد وإنما في توجه عام ، وعلى مقولة النظام الشامل للوجود لا تخط في النظام الخارج عن النظام الشيق للعالم الاجتماعي .

ومن هذا المنظور سعى مفكر الحركات الإسلامية إلى التأكيد على العالية والصلابة المطلقة للقواعد التي يصبونها إلى الإسلام ككون ، وذلك بغض النظر عن طبيعة هذه القواعد ومن الزمان والمكان . وليست هذه النظرة قاصرة على هؤلاء ، فكثير من الكعاب الغربيين الكبار يرون أن الدين الإسلامي نفسه يضمن التأكيد على أن « مهمة الجماعة المسلمة ، تطويع نظم مبادئ الحياة في ظل الرب يخطى ككلمة

مراحل الوجود الانساني من تكون الجنين حتى الوفاة ، ويستبعد اى تمييز بين الجوانب المقدسة والدنيوية للحياة ، وذلك من طريق جعل كائنة اوجه الحياة ترتبط بأداء اى عمل مهما كان ، وتتطلب الصياغة الطقوسية المثالية لهذا الاداء (٤) .

وليس من الصعب ايضا أن نجد رؤية مماثلة للوصف السابق فى المسيحية السياسية فى الغرب ، حيث الاعتقاد بأن النصوص المقدسة تحتوى على نموذج شامل ونظام للقناعات والانضباط والمباعدة يأتى بطول مثالية لكل المشكلات (٥) .

على أن هذا الحل ، اى ذلك الذى ينظر الى الدين ذاته على انه نظام شامل للوجود يغطى اوجه الحياة الانسانية ، لا يتقدم بنا كثيرا ، لانه لا يشير الى التناقض والتوتر بين الجزء الدنيوى ، باعتباره كذلك ، والجزء المقدس باعتباره جوهر التجربة الدينية . ويشير توينبى الى هذا التناقض فى نطاق التجربة الاوروبية كما يلى : فطالما ظلت الكنيسة بعيدة عن المجتمع القديم فانها تستطيع بناء مجتمع جديد على مسئوليتها ، ودون أن تتورط فى ضعف وخطايا المجتمع القديم ، ولكن عندما تاتى الى مشاركة مع المجتمع القديم فانها تنخرط فى اخطائه وربما تقاد الى خدمة أغراضه بدون قيد أو شرط . ومن ثم فإن المناوضة على الوفاق مع مؤسسات النظام القديم تؤدي الى انقشال وسائل الكنيسة فى تنفيذ مهماتها الروحية ، وقد يحولها بعيدا عن هذه المهمات ونحو خدمة المجتمع القديم . ومن ناحية أخرى فحيث أن رسالة الكنيسة هى أن تقسم بقوميل التعاليم المقدسة لكل مخلوق ، فانها لا تستطيع أن تنبذ الدعوة للوفاق ، إذ أن ذلك يكون ضد أغراضها (٦) .

على أن هذا التحديد للتناقض لا يقتصر على التجربة الاوروبية ولا على فترة البداية ، بل انه يتوغل فى اعماق السياسة المدنية ذاتها ، اى هيكلها المنطقى - التجريبي . إذ يقوم هذا الهيكل على التأكيد التاريخى وعلى امكانية المعدل المطلق والمثل القائم على الحياة الدينية الكاملة . وليس ثمة من شك فى أن هذا التأكيد زائف بالكامل ، ولا يمكن الا أن يفشل عند أول تجربة عملية مع الحياة الاجتماعية فى اى طور من تطورها . ومن ثم يواجه التدين السياسى بالاختيار بين قبول مسؤولية ممارسات فاسدة على اعتبار انها محتبة - وهنا نمى لا تستطيع توجيه النقد الى اى تنظيم اجتماعى آخر لا يقوم على الحكم الدينى - أو تسمية هذه الممارسات الفاسدة ذاتها على انها الحق والمعدل الموحى به الهيا . وفى هذه الحالة الأخيرة لا يملك الناس سوى الثورة على الدين

ذاته أو الانقسام ضد التفسير السلبي له . وفي كل الأحوال تقوم السياسة الدينية بنى ذات « روحانياتها » وهو ما يهدد لتآكل الولاء لها . ويقوم هذا التناقض حتى عندما لا تكون ثمة مؤسسة دينية حاكمة أو مشاركة في الحكم ، طالما أن التشريع الحاكم يقوم بصورة أساسية على تبرير ديني . وقد اشار شيخنا الجليل على عبد الرازقي الى هذا التناقض لدى برهنته على أن الخلافة ليست مؤسسة اسلامية ، أي معلاة دينيا (٧) أما الحل الآخر لمضلة العلاقة بين الدين والسياسة فيتمثل في اعتبار الدين نوحا من الايديولوجيا . وقد كانت معالجة ماركس للمسألة الدينية أو بصورة أكثر تحديدا للفكر الديني في كل من « المائتة المقدسة » و « الايديولوجية الألمانية » بداية لهذا التقليد في النظر الى الدين والفكر الديني . ويرى ورسلي أن ما يميز الدين كايديولوجية هو التوجه للمثل السياسي القائم على تعاليمات الهبة . ويطور ورسلي أفكار دومونت حول الدور الحقيقي للايديولوجية الدينية ، كشكل للمعى يتميز بالتركيز على كلية Totality الحقيقة الاجتماعية لا أي جزء منها . ومن ثم لمن الدين ، كشكل للايديولوجية ، يعتبر مناسباً للنظر الى أجزاء المجتمع بالاحالة الى نظام كلى للمقولات أو الى نمط من الوعى الكلى Wholistic\* (٨) .

على أن دراسة الدين باعتباره ايديولوجيا تماما يذهب بمعنى الايديولوجية بعيدا . فالايديولوجية ، لكونها بناء مفاهيميا يتصل بنفاذية محددة لجال معنى من الممارسات ، لابد أن تكون تاريخية ، مؤقتة ، وذات نتائج ملموسة ، على حين أن الدين ، ككتشاط وقجربة ، يتميز بديمومة فوق مادية قد تتجاوز عددا من الحقب وعدة أنماط من التشكيلات الاجتماعية ، كما أنها قد تمتد الى عدة أنماط طبقية للممارسة الاجتماعية . ويصور ذلك بالضرورة الى أن جزءا جوهريا من التجربة الدينية يتصل بجمل شروط « حلاّت وطبيعة الوجود الانساني ذاته . أي بتفسير وأضاء المعنى عليه وإعادة قراءته ، من خلال نظامهمعد للرموز والعلامات ذات الطاقة الوجودية ، لا الايديولوجية .

ويلزمنا ذلك بتبنى عدد من التمييزات الهامة . أولا بين المبادئ والأسطورة Myth والقناعات الاخلاقية ، من ناحية ، والمؤسسات والطقوس والتجارب ( أو الممارسات ) ، من ناحية أخرى . وثانيا بين الجزء المعلى Practical والوجودى Existential من الدين كتجربة معاشة . والواقع أنه من الممكن والمناسب منطقيا — ومن زاوية الاحالة التجريبية — أن نقوم بتعريف « التجربة الدينية » في صيغة شبيكة تسمى Smart بما هو جوهرى فيها Essentialist . فيعرف سمات Smart مثلا ، هذه التجربة بأنها « مجموعة من الطقوس المصافة مؤسسيا والتي



تتوحد مع التقليد ، وتعتبر عن أو تستدعى مشاعر مقدسة موجهة الى مركز مقدس أو فوق مقدس ، يرى في سياق البيئة الظاهرانية الانسانية ويوصف على الأقل في الاسطورة أو في الاسطورة والميلادى . ويستهدف هذا التعريف قطعية تنوع هائل من التجارب الدينية (٩) .

أى أنه على حين أن التجربة الدينية الوجودية أو الروحانية تتصلل بمحضلة بحث الانسان ، باعتباره كذلك ، عن المعنى ، فإن التجربة الدينية العملية تؤدي مباشرة الى أنشطة ايديولوجية وسياسية . والواقع أن جاذبية الايديولوجية الدينية تنبع الى حد كبير من اختلاطها وقدرتها على الاستعانة بالقوة الايمانية ، التي هي جوهر التجربة الدينية الروحية . ومن ناحية أخرى ، فإن نشأة تجربة دينية روحية جديدة ترتبط عامة بشرط على — سياسى طاغ يتصف من حيث الشكل على الأقل بتغيرات عارمة تؤدي الى افتقار الترتيبات الاجتماعية — الثقافية القديمة الى القدرة على النوايل مع حاجة الانسان لاستشفاف نظام للمنى 'System of meanings' ولذلك عادة ما يكون نشوء الدين الجديد مرتبطا أو قابلا للتصور على أنه حركات سياسية أيضا .

ومع ذلك كله فإن العلاقة بين هذين الجانبين للتجربة الدينية لا تخضع لقاعدة شكلية — منطقية مبسطة ، بل انها في الواقع تقع دائما في بؤرة متوترة لتناقض حاد . اذ قد لا يستطيع النظام الجديد للمنى أن يخلق نظاما للعلاقات الناس ( الطبقات ) ولعلاقات الناس بالاشياء والعالم الطبيعي قادرا على الوفاء بالاحتياجات المادية — الاجتماعية لاجزاء كبيرة من الجماعة معرمة دينيا ، ومن ثم تنهو عملية التفريق على اساس اجتماعى — دينى ، وتأخذ في هذه الحالة شكل انشقاقات ثيولوجية على هذه الدرجة أو تلك من الاهمية والمعق .

ولكن ما هي أهمية التمييز بين الدين الروحي والدين المصلى أو الايديولوجية الدينية ، وما هو مغزى هذه الأخيرة . ان اسم التنساج التي تنشأ من هذا التمييز هي أن الدين لا يمكن تكذيبه علميا ، ولكن يمكن تكذيب الايديولوجية . ان ما يجب أن يؤكد عليه في المقام الأول هو قابلية الايديولوجية الدينية للاختبار العلمى التجريبي من حيث المبدأ ، وهو ما يقتضى نظريا باثبات صدق أو عدم صدق مقولاتها المحددة . وينتفى أن تكون على أكبر درجة من الدقة هنا بصدد تحديد معنى صدق أو عدم صدق ايديولوجية ما . اذ ان الايديولوجية يمكن تكذيبها Falsiable لا على أساس مبدأ الحقيقة المطلقة ، وانما بالاحتمال الى حقيقة تاريخية ( أى نسبية ومحددة ومشروطة ) كما هي محطة في ضرورة جوهريتها ذلك

انكسارت تجريبية وتحريرية في آن واحد ( ومن هذه الزاوية يصبح ما هو غير حقيقى قميا بطبيعته ، والعكس صحيح بالنسبة لآية لحظة تاريخية بعينها ) . ويمكن القول بصورة عامة بأن الايديولوجيات الدينية أكثر تعرضا للنتيجة سلبية في اختبار مصداقية أو عدم مصداقية مقولاتها ، أى أنها أكثر ميلا لأن تأخذ شكل الوعى الزائف ، نتيجة لطبيعتها البنائية ذاتها .

### ثانيا : الخصائص البنائية للايديولوجية الدينية :

تكشف بعض الدراسات عن أن البناء الفكل لآى ايدولوجية يحتوى على جوانب ستة ، هى الوصف ، والتحليل ، والملاج ( من الناحية الاخلاقية ) ، والملاج ( من الناحية الفنية ) ، وأدوات التنفيذ ، ومقولات نابذة للايديولوجيات الاخرى (١٠) . والواقع أنه يمكن دمج هذه الجوانب في ثلاثة مستويات للمقولات الايديولوجية ، وهى تصوير العالم Presentio والصياغة الاجرائية للممارسة Operationalization والاثارة المساعرية للمواقف Sentimentalization

فكل ايدولوجية تحتوى على مجموعات معينة من المصطلحات والمفاهيم التي يعتقد انها تقوم بتصوير العالم السياسى بطريقة مناسبة لجماعة معينة . ويحتوى التصوير على جمل نصف الفاعلين الهابين ، واساليب ممارستهم ، وطبيعة العلاقات التي تربطهم بالجماعة المعنية وتفسر هذا كله . أن كل ايدولوجية لابد وأن تقوم بصياغة اجرائية لاهداف والقيم والمصالح التي تراها للجماعة المعنية على الأقل الى درجة معينة من الوضوح الفني . ويمكن القول أيضا ان كل الايديولوجيات لا تعاطب عقل الجماعة فقط . بل ولابد ان تلجأ أيضا الى اثارة عواطفها ، عن طريق جمل وبيانات تدمج في صلب المقولات التصورية أو الاجرائية التثمين المتساوى أو غير التدرج لموضوعات التقويم Indifferentiated signification .

هذه الايديولوجيات يمكن ملاحظة ميل واضح لاضفاء قيم متساوية لجميع الأعمال ( الصادرة عن الذات وعن الآخر ) بدون تمييز بين القيم والتافه ، والاستراتيجى والتكتيكى ، والمبدأ والوسائل .. الخ . ومن نفس المنظور ، فإن كل الاطراف الاخرى ترى على أنها متساوية السوء ، والتهديد للجماعة ، وهى اطراف غير قادرة عموما على اصدار أى فعل طيب تجاه الجماعة ، ولا يصح عامة المصالحة أو التوافق معها (١١) .

وترتبط بذلك سمة رابطة للميكل الفكلى للايديولوجيات الدينية ، وهى الميل للكليات Wholism ، وهو ما يمكن على المستوى السسدي

محموما أقصى درجة من المجانس Maximum conformity

ونمط الكليات التي تميل الايديولوجيات الدينية الى البسده منها  
هي الكليات المتجانسة داخليا أو غير القابلة للتمييز الضريبية  
Undifferentiated Totality . بمعنى أنه لا يوجد جسر بين التعليم  
الايديولوجية يمكن نبذه دون الاترار بنينذ الكل ، وبغالبى فلا يوجد  
جزء من كليات أخرى يمكن قبوله بدون قبول هذه الكليات البديهة .

أما من ناحية المضمون ، فإن الايديولوجيات الدينية تتعمسبوع  
بشدة ، وتتبلين من حيث هيكلها من المقولات . ومع ذلك فإنها يمكن أن تكون  
المتناقض ملاحح عامة أو متوازيت مقولانية بين العديد من الايديولوجيات  
الدينية . ومن هذه الملاحح ما يلي :

أولا : الاختزالية الاخلاقية Moral reductionism . فكل  
الايديولوجيات الدينية ترد مقولات عديدة للتأكيد على أن أسس المجتمع  
المفالى هو الصحة الاخلاقية . وينظر الى المجتمع والجماعة الدينية  
الفاضلين على انها نتيجة لتجمع افراد يتصفون بالاخلاق الجيدة .  
وجميع الامراض والعلل الاجتماعية تفسر - في المطلق الاخير - على انها نتائج  
اخطاء وانحرافات اخلاقية . وجميع القيم الأخرى ، كما تأخذ شكلها المحدد  
المثود في الذهن والممارسة الإنسانية ، أما تتعرض للمتجاهل ، أو تنبع من  
حيث المكنة الطبيعية الإلهية ، أو يفردها أبواب خاصة . وتعمسبوع  
الايديولوجية في ذلك على مصدر معين للإلهام ، الذى يشهد بها في موضوعات  
مقدسة أو قيم عليا أو رغبات وتجارب مباشرة . تستمدى القبول للتفسير  
أعلى . وهناك بالطبع اثاره سلبيةقوابلية للمواظف ، لن نقتل في فهمها  
في هذا المقام .

وتتميز الايديولوجيات بعضها عن بعض شكليا بفد من المنطق ، بها  
الطريقة التي ترتب بها التركيز والاولوية على هذه المنطويات . ومن هذه  
الزاوية يمكن القول بأن جميع الايديولوجيات الدينية تتنسرقله في الاولوية  
التي تضعها على اثاره المشاعر ( وخاصة الأثرة السلبية المشاعر ) في  
صورة المبالغة في تصوير التهديد الآتى من الايديولوجيات الأخرى مع عيوبة  
أو غير دينية - على القيم والموضوعات بوضوح المقدس ( وفي ذلك في  
الامية مستوى التصوير الذى يخضع منطقيا ، أو ابتداء بفرم على اختيار  
أمة ومسوق أحداث تاريخية فلسفية . . الخ ، ليستوى الأثرة المشاعر  
وليس العكس .

وإذا كانت الففترات السابقة تحدد النسبة التنسقية التنسقية الأولى  
للأيديولوجيات الدينية ، فإن النسبة الثانية تتمثل في الانسداد الباطن فيه

على التعارضات المزدوجة Binaryopposition بين الالهي والشرطي ، المقدس والمنسحق ، الاستقامة والانحراف .. الخ . وبالتالي فإن تصوير أطراف أى علاقة ، وتشخيص هذه العلاقة ذاتها والانحلال والاستجابات التى تنتج التفاعلات ، يقوم أساسا على هذه المقولات الازدواجية ، حيث يتم إضفاء صفة الخير على طرف والشر على طرف آخر ، صفة مطلقة ، مع عدم الالتفات الى واقع الوحدة فى التجربة الانسانية . وينشأ عن ذلك ميل للشيء الآخر ، واعتبار الاعمال الضارة له من قبيل الخير طالما أنه ليس من جماعة المؤمنين ، وتصوير الناقض لا على أنه خاصة تاريخية للتطور الاجتماعى ، وإنما على أنه مجسداً على مربوط بجماعات معينة كجزء من مسيرها الملى سلفا .

ومن الوصف السابق تنشأ سمة ثالثة فى البناء التكملى للايديولوجيات الدينية ، نتيجة لطبيعتها غير التاريخية ، تميل الى نوع من الصجج القائلة على ما يمكن أن يعترض نظاما للأخلاق المتكاملة والمطلقة ، وكل المشكلات الاجتماعية يمكن من حيث المبدأ اختصارها الى مشكلات أخلاقية .

ثانيا : اختزالية اجتماعية . : إذ تميل معظم الايديولوجيات الى اختزال الجماعة Community ، والثقافة Culture ، الى مقولات دينية صرفة . وبعبارة أخرى ، فإن كلا من الجماعة والثقافة تعرف وتحدد حدودها دينيا ، بحيث تضم أساسا جماعة المؤمنين بالمعتقد المعينة . أما الآخرون ، فهم إما موضوعات لجهود التحويل الى العقيدة المعينة Conversion أى التبشير ، أو هم زوائد لا يحترف لها بحقوق الانتماء الحضارية .

ثالثا : انطباعية تأمرية : مغالبية الايديولوجيات الدينية تميل الى استدعاء صور مختلفة من التهديد الاتى من الجماعات الأخرى . كما تميل الى توقع الكوارث فى حالة الانحراف عن الطريق الصحيح المصحح بالتعليمات الدينية . وكل أسباب النكسات والنقص تطلق ، أما على انحرافات من هذا الطريق أو الى مؤامرات تحببها الجماعات الدينية الأخرى . وعادة ما لا تحتاج هذه الايديولوجية الى البرهنة على صحة تحليلاتها ، ولكنها عندما تفعل تلجأ الى نسيج محدد تخطط فيه وتلجج صغيرة ملبوسة ومتعددة مع الأسطورة والصور الضخمة والإيهامات غير الجازمة .. الخ .

رأبما : تأسيس دوجبا نموصية ومؤسسية : نمالبية  
 الايديولوجيات الدينية تميل بقوة الى تكوين دوجبا ، اى مجموعة من  
 المبادئ الثابتة ذات المكانة القدسية التى لا يجوز مناقشتها منطقيا  
 ومحاكمتها تجريبيا ، وتصلح لبدء اية محاكاة بمدد مجموعة من القضايا  
 المتصلة او المشتقة من المبادئ المعنية . وتميل هذه الدوجبا الى الترجمة  
 فى مؤسست . ومن ثم فان الايديولوجيات الدينية اما تلزم او توجه  
 اتباعها الى الازعان الى قواعد حاسمة للطاعة والقيادة ليس فقط فى المجال  
 الدينى الصرف ، وانما فى مجمل العلاقات والممارسات الاجتماعية  
 الاخرى ايضا .

ولا ينبغي مع ذلك ان نأخذ التعميمات السابقة على علاتها ، بل ان هناك  
 تحفظات ثلاثة ترد على الافتراضات سالفة الذكر ، سواء تلك التى تتعلق  
 بالبناء الشكلى او اتجاه المقولات من حيث المضمون . واول هذه التحفظات  
 هو ضرورة التمييز بين النصوص الدينية المقدسة والايديولوجية الدينية .  
 ففى واقع الامر قد لاتجد الافتراضات السابقة اى تايد فى النصوص الدينية ،  
 ومع ذلك نمى تظل صحيحة بالنسبة للايديولوجيات الدينية، اى الايديولوجيات  
 والحركات التى تنسب انكارها العملية الى قدسية دينية معينة .

والتحفظ الثانى هو انه ليس ضروريا ان تكشف كل ايديولوجية دينية فى  
 جميع الاوقات عن السمات الشكلية والمضامين السابقة . فمن ناحية لاتتحقق  
 جميع السمات السابقة فى كل ايديولوجية دينية على حدة ، وان كان  
 الميل يظل قائما . فما تصفه هو فى الواقع حفظ معين للممارسة الايديولوجية  
 يتعين بوصف تجريبى لعدد كبير من حالات بروز الايديولوجية الدينية . ومن  
 ناحية ثانية فاننا نصف اساسا الايديولوجية الدينية فى مرحلة الصمود ،  
 ونميز بينها وبين الحالات الدينية لسلطات قائمة .

اما التحفظ الثالث فيربط بعرض على هذا الهيكل الشكلى والمضامى  
 للايديولوجيات الدينية. فما يبدو من العرض السابق من انطباع بعدم العقلانية  
 الظاهرة فى الايديولوجيات الدينية ليس سمة تتفرد بها . وليس المقصود  
 هنا ادانة هذه الايديولوجيات من حيث ميلها غير العقلانى ، وانما تقديم وصف  
 له طابع الشمول والتعديد بما لخصائص هذه الايديولوجيات بصورة تمكن  
 من اقامة علاقة بين هذا الوصف للايديولوجية وتضييق فطور الواقع  
 المادية الاجتماعية الذى تنشأ فيه ، ويحيث يفتح ذلك الباب امام دراسية  
 تجريبية مقارنة لاسباب صعود وهبوط هذه الايديولوجيات او على الأقل  
 للمصاحبات المادية الاجتماعية Correlates لهذا الصعود والهبوط (١٩) .

مثلا يتيح لنا اثبات الافتراضات السابقة الخروج باستنتاج أولى يصلح للاختبار فيما يتصل بجانبيين من عملية صعود الأيديولوجيات الدينية في مجتمع محدد . أولا : يمكن القول بأن الخصائص الشككية للأيديولوجيات الدينية تتناسب مع حالات معينة لتطور النظام الاجتماعي ، يعانى فيها هذا النظام من ضغوط عنيفة من الداخل والخارج ، عندما تتولد من هذه الضغوط حالات يأس معينة ، وعندما تبدو الجماعة نفسها تحت وطأة هذه الضغوط معرضة لعملية تفكك سريعة نتيجة تناقص ظاهر في قدرة النظام على التكيف مع ظروف جديدة . ففى مثل هذه الحالات يتزايد التركيز على مزاج عاطفى واعتماد تمارضات مزدوجة مع تعاظم الحاجة لتجانس اجتماعى فمعال . وثانيا : من حيث المضمون ، فإن الأيديولوجيات الدينية تميل لاتخاذ طبيعة الشمولية ( أو على الأقل سلطوية ) تتفق مع حدوث أزمة تشمل بآثارها أكثر من طبقة اجتماعية واحدة في اطار ظروف تزيد احساس المجتمع ككل بفقدان النظام Order وتحلل غير مؤلف Disruption وبحيث تصبح فكرة استعادة النظام بعد ذاتها ذات أولوية قاطعة ، على حين أن التفسير يتسم بدرجة من السرعة والسهولة أو عدم التحديد بحيث لا تستطيع طبقة تواحدة تسلم مهام التفسير الوجهه أو اعادة توجيهه بدون مستوى مرتفع جدا من العنف أو تعرض المجتمع للانشقاق . على أن الملاحظات السابقة تتجاوز جانب الوصف الى التحليل .

### خلافاً : الظروف الجنائية لتوظيف الأيديولوجيات الدينية :

من الواضح أن الأيديولوجيات الدينية قد لعبت تاريخيا اما دورا معارضا او مدعما للنظام الاجتماعى السائد . ويسبب ذلك حيرة شديدة في تحديد الظروف البنائية المصاحبة لتوظيف هذه الأيديولوجيات . على أن هذه الحيرة قد تتبدد اذا ادركنا أن الأسس الدينى الواحد قد يعطى تفسيرات ، ومن ثم أيديولوجيات ، متعددة . ومن ناحية أخرى فإن التمييز بين « حالات متبينة » للنظام الاجتماعى قد ينتج البلب لبهم طبيعى ظروف التوظيف ، والخصائص المحددة للأيديولوجيات المتنسبة للدين . ولنبداً أولا بتوضيح طبيعة توظيف الأيديولوجيات الدينية عندما تحالف مع نظام اجتماعى مستقر نسبيا ، ثم نطلف من ذلك الى « حالة » تعرض هذا النظام للتقوض والتغيير .

١ - حالة استقرار النظام الاجتماعى : نصب الخلاف بين علم الاجتماع المحافظ والمفكرين التقدميين حول تحديد طبيعة الوطنية التى تقوم بها الأيديولوجية الدينية في تدعيم نظم معينة الاجتماعية والسياسية . ولإلى علم الاجتماع المحافظ يستلزم لتكراره حول هذه القضية من مقولات دوركهايم .

لوقفا لهذا الأخير ، يعرف الدين بما هو مقدس لدى قبيلة أو مجتمع ، الذى بفضل الاستجابات المشتركة ( المشاعر والممارسات .. الخ ) التى يستند عليها والحاجات التى يفي بها للجماعات والافراد ، يعمل على دمج أو توحيد المجتمع الى « جماعة أخلاقية Moral community (١٢) » .  
وعلى الرغم من أن دوركايم قد اعتبر هذه الوظيفة الإدماجية أقرب الى المجتمعات البسيطة ( أو ما أسماه البدائية ) ، فإن المدرسة الوظيفية قد عملت على تعميم هذه المقولة بجعل الثقافة الدينية أساسا لدمج المجتمع بصورة عامة .

على أن قبول وجهة النظر هذه يتضمن مخاطرة تجاهل عدد من الحقائق النظرية والتجريبية . ففى المقام الاول ، تقوم وجهة النظر هذه على تخصيص الوظيفة الإدماجية فى مجال الثقافة عامة والثقافة أو الأيديولوجية الدينية خاصة ، على حين أنه لا يمكن فهم وظيفة أو عملية الاندماج الا بربطها بهيكل العناصر المادية التى تكون أساس المجتمع والتى تتوازن أو تؤلف كليتها تحت تأثير أسلوب معين للنتاج .

وثانيا : فعلى حين أنه قد يمكن التجاوز عن التعسسيات المبسط المضمن فى هذه الرؤية فى حالة المجتمعات البسيطة أو شبه القبلية القائمة على الاقتصاد الطبعى ، فإنه لا يمكن تجاهل أن الثقافة فى المجتمعات الأكثر تعقيدا تستوعب متغيرات ومجالات لا يمكن توطئها فى المجال الدينى وحده ، والتى اعتبر دوركايم نفسه أنها بحاجة الى ميكانيزم للتضامن والتتريك « العضوى » أى القوائم على تشابك وتناقض المصالح .

وثالثا : أنه من وجهة النظر السياسية ، تتجاهل وجهة النظر هذه حالة المجتمعات التعمدية دينيا ، ويغض النظر عن درجة أمواجها . إذ لا يمكن أن تلعب الأيديولوجية الدينية فى هذه الحالة دورا إدماجيا دون أن يعنى ذلك مستوى هائلا من العنف الضرورى لاستئصال الأقليات أو تحويلها قسرا الى دين الأغلبية . وكما يلاحظ رمرتسون ، فإن الفلاعب بالأيديولوجية الدينية فى مجتمعات العالم الثالث الراهنة يؤدى الى عكس المقولة السالفة الذكر ، أى الى تعظم أساس الاجماع والمصالحة الاجتماعية (١٣) . وفوق ذلك ، فإنه حتى فى حالة سيادة دين واحد ، يؤدى فرض تفسير دينى معين فى أوقات الغنى السريعة الى شق المجتمع مع تحول تفسير أو أيديولوجية مناقضة من المجال الثولوجى الى حقل التفاعل الاجتماعى ، كما حدث فى حالة ظهور البروتستانتية فى أوروبا ( ١٥٠٠ - ١٦٥٠ ) ، وفى حالة ظهور حركة الخوارج ثم الشيعة بعد ذلك فى الحضارة الإسلامية منذ الفتنة الكبرى .

ومن ناحية أخرى فقد قدمت نظريات متعددة لتفسير دور الأيديولوجية الدينية فى إطار نظم الهيمنة الاجتماعية من وجهة نظر علم الاجتماع الراديكالى .

و قد يكون ايجاز وجهة النظر الشائعة في نظرية الايديولوجية السائدة  
Dominant Ideology thesis ووفقا لهذه النظرية ، فان  
وعى الطبقات المستغلة والخاصة يتشكل - في الظروف المادية - بافكار  
ومعتقدات الايديولوجية التي تتبناها الطبقات السائدة ، والتي يستهدف منها  
حرمان هذه الطبقات من فرصة تكوين ايديولوجية او افكار مستقلة ، وهو  
ما يردمها من الممارسة السياسية المستقلة التي قد تودي بالنظام السائد  
اى ان وظيفة الايديولوجية الدينية ليست كما يزعم علم الاجتماع المحافظ ،  
مجرد اضافة الشرعية على النظام السائد ، وانما نزع السلاح الايديولوجي  
للطبقات المحرومة ، عن طريق ترقية هذه الايديولوجية الى مقام الايديولوجية  
السائدة .

وتتضمن هذه النظرية افتراضات او مسلمات محتمة ، منها ان اكثر  
الايديولوجيات قدرة على القيام بالوظيفة السابقة هي تلك التي تنتسب الى  
الدين السائد ، وذلك نتيجة لميل هذه الايديولوجيات الى التمسك  
بالتناقضات الطبقية ، والى توفير اسباب التمويه عن الحرمان القائم بوهود  
الحياة المقبلة ، والى مساواة التمرد على الأوضاع القائمة بأية صورة ،  
عرقية - انحرافية او جماعية - ثورية ، بخسارة الوعد والمعنى اى  
بمعصية الله . وباختصار فان وظيفة الايديولوجيات الدينية هي بالاساس  
اداة للهيمنة الايديولوجية للطبقات الحاكمة ، المستغلة ، على الطبقات  
المحكومة - المستغلة .

على ان تلك النظرية الشائعة تقع في عدد من المخالطات النظرية  
والتجريبية. فاذا كانت تلك هي الوظيفة الرئيسية للايديولوجية الدينية، فكيف  
نفسر خروج اجزاء من الطبقات الحاكمة او الماعدة الجديدة من هذه  
الايديولوجية علنا، ومقاطعتها ايا بصورة مفتوحة او بتبني تفسيرات ايديولوجية  
مناقضة ، في اطار نفس الانتساب الدينى . وكيف نفسر حالة استقرار أنظمة  
حاكمة وطبقات مستغلة . ومن الناحية التجريبية وكما يوضح ابركوبى من  
التاريخ الاوروبى ، فان الطبقات الشعبية نادرا ما تبنت عملا الايديولوجية  
السائدة وسط الطبقات الحاكمة حتى لو انتسبت الى نفس الدين ، وحتى في  
اكثر ظروف الهيمنة المؤسسة للايديولوجية السائدة ، في العصور الوسطى  
مثلا (١٤) .

وبوجهنا النقد السابق الى البحث في وظيفة الايديولوجيات في جغرافية  
اخرى، وبالتحديد في مجال تكون الطبقات الحاكمة ذاتها . ومن هذا المنظور  
يمكن تحديد هذه الوظيفة بأنها توفير عناصر جوهرية لبناء واعادة الطبقات  
الحاكمة ، وفي سياق هذه الوظيفة ، توفير بعض الشروط الهامة للمساعدة  
الطبقية بصورة عامة . واذا كان ذلك صحيحا ، فان الحاجة للايديولوجيات  
الدينية - بالمقارنة بالايديولوجيات المتاحة الاخرى - مرتبط بالشروط التي



تعتمد اجماع الطبقة الحاكمة واعادة انتاجها، بالاستعانة بأساليب فوق الاقتصادية، بل وربما أيضا فوق سياسية . أى باختصار عندما تكون الرابطة الايديولوجية بعد ذاتها ليس فقط مستقلة ذاتيا وبصورة نسبية ، وإنما غير قابلة للتعميم من خلال ميكانيزمات اقتصادية ، أو ميكانيزمات سياسية صرفة . وتتنوع الطبيعة المحددة لهذه الظروف ، ولكنها تجد تجسيدها النطلى فى المجتمع الاقطاعى ، الذى يكاد أفراد الطبقة الاقطاعية يشكلون فيه وحدات سياسية — اقتصادية شبه مستقلة بعضها من البعض .

هذا من الوظيفة الاولى للايديولوجية . أما من وظائفها العامة ، أو تومير الشروط اللازمة لاعادة انتاج نظم طبقي معين للسيطرة ، فإنه يمكن القول بأن الايديولوجية الدينية تصبح ضرورية بالمقارنة بأية ايديولوجيات أخرى :

١ — فى حالة أساسية ، وهى عندما تقدم هذه الايديولوجية نقطة الالتقاء بين اشكال متعددة للسيطرة ، أى السيطرة على اسس طبيعية ، واقفية ، وجنسية ، واقليلية ... الخ . ) وبصيت توفر نقطة الالتقاء هذه قوة كاثية لدعم واستقرار نظام السيطرة ، بالمقارنة بأية ايديولوجية أخرى .

٢ — حالة تحقق وتغير النظام الاجتماعى : حيث تلعب ايديولوجيات دينية دورا محارضا تقدم مشكلات أكثر اثارا للتعطيل . وينبى بادية ذى بدء أن نميز هنا بين الطبيعة المحددة للايديولوجيات الدينية فى طور الحكم والتواطؤ مع النظام القائم ، وبين تلك الايديولوجيات الدينية التى تلعب دورا محارضا وراييكاليا . ويعتبر هذا الجانب من اقتصاد جوانب البحث فى الايديولوجية بصنة عامة . على حلة الايديولوجية الدينية نجد أن الميل لتكوين أرثوذكسية أو دوجما مشترك بين حلتى التواطؤ والمعارضة . ولكن الايديولوجية الدينية فى حلة للتواطؤ مع النظام القائم أكثر استعدادا للانفتاح على العناصر الدينية فى الفكر ، من أجل تطوير حلول لمشكلات ما غير واردة فى النص الدينى أو غير متسبة لظروف اعادة انتاج نظام الهيمنة القائم . على حين أن الايديولوجية الدينية فى موقف المعارضة تهل عادة الى مقولة العودة للاصول النصوية للدين المعنى ( يسمح ذلك مثلا بخصبة قهر وعنفانية والجماعية فى النظم المعرى ) أى أن الفارق هنا لا يهيم فى درجة الأرثوذكسية أو الدوجما ، وإنما فى المساهمة التى تحقق بها . فالمؤسسة الدينية المسيطرة تكون دوجما مبروطسة . مكانتها المقدسة ذاتها ، وهى بحرية أكبر فى اعادة تفسير النص الدينى :

ومن ثم فإن نظريتها الإيديولوجية مفتوح أكبر على المصادر الدنيوية للتجديد الفكري من جهة موقف المعارضة ، الذي قدان فيه الدوجما القائمة باعتبارها أساساً للنظام الدينى . وبمطبعة الحال ، فإن هناك بعداً آخر للنوارق بين الوثنيين ، ورجال في درجة روح العدائية Belligerency . فالإيديولوجية الدينية في موقف المعارضة تبذل الى تفسير النصوص الدينية بروح تكثف عدم التوافق مع الأوضاع الدنيوية القائمة ، حتى لو كانت مباركة من قبل الدوجما السابقة (١٥) .

وتظهر معظم الحركات الدينية المعارضة في شكل اعتراض واسع النطاق على الممارسات الثقافية القائمة . وهو الأمر الذى يبرر لدى البعض تفسيرات تقوم على الدنيوية الثقافية بعد ذاتها . فيعتبر والاس - الذى يعتمد عليه جزء كبير من الإيديات الحديثة حول الموضوع - أن حركة المعارضة الدينية هي أحد أشكال ما يسميه بحركات بث الحيوية ( أو باختصار : الأحياء ) Revitalisation movements . وهو يضم الى هذه النسبة أشكالاً متنوعة من الحركات الدينية ، مثل حركات تاليه الولادة الرسولية Contivistic movements ، وتقديس مراكب الشاحن Cargo cults ( وهي ظاهرة ترتبط بالأسى الشديد المرتبط بالمسيح والمخافة وشحن الأشخاص نصبا ) ، والحركات التبشيرية Messianic ، وتكون الطوائف Sect formation . وحركات الأحياء الدينى Religious revival ( ١٦ ) . ويعرف والاس حركات الأحياء أو بث الحيوية الدينية ، بأنها جهد واع ومنظم وصبور من أعضاء مجتمع ما لتأسيس ثقافة أكثر اشباعاً (١٦) . وتقوم نظرية والاس على أن حركات الأحياء الدينى تتفق مع فترات تشوه ثقافى ، ويعرف هذا بدوره على أنه مرور أنماط من الاستجابة للضغط النفسى Stress . الذى تظهر علامات تراجع ثقافى في هذه الفترات . وعندما تتم دورة الأحياء ، يتم تجديد الثقافة الدينية من طريق إعادة صياغتها على ضوء رؤية جديدة للكون Anen World . ويصدر جديدة للإلهام . وميكانيزمات جديدة لحل المشكلات أو تقليل الضغط النفسى . ولكن والاس يفشل في استيعاب لماذا تأخذ حركات الامراض شكلاً دينياً - بالمقارنة بالأشكال الطبيعية ؟ ولكن من المعلوم أن هذا الاختيار يجد أساسه في التكوين الثقافي والتاريخ النفسى للجماعة المعنية .

ويؤكد بكون هذا هو نفس موقف كاتبنا العربى عابد الجابرى . إذ بعد أن استعرض نضال التفسيرات المادية المختلفة للبروز الحاد لاشكالية الأصالة والممارسة في الواقع الثقافى العربى ، يهدف الى تأكيد أن « اشكالية الأصالة والممارسة في الفكر العربى الحديث والمعاصر هي اشكالية ثقافية محضة ،

بمعنى أنها تجد أسسها ومبررات وجودها في الوضع الثقافي والفكر العربي  
الراهن ، في مكوناته » . ويلتقط الجابري عددا من الوقائع الهامة . أولاها  
الحق أو الثقل الفائق للمخزون الثقافي - الديني العربي في الوعي واللاوعي  
العربي ، والثانية بروز المصدر الثقافي التراثي الديني كأداة للاستجابة للتحدي  
الاستعماري الغربي ، وهو الذي يطفى على السمة الثالثة لهذا البروز كأداة  
لشروع النهضة العربية (١٧) .

على أن هذه الصياغة للمشكلة تتجاهل واقع أن القشور والتراجع  
الثقافي قد يستمر لقرون عديدة دون أن ينتج عن ذلك حركات إحياء ديني  
ذات اتساع اجتماعي . فالواقع أن الباعث على هذه الحركات هو إما بروز  
تحد خارجي تعجز الجماعة عن صدّه ومقابلته بفعالية ، أو تطور أوضاع  
داخلية لا تستطيع الثقافة القديمة التأقلم معها . ففي الحالتين يبرز «الوعي»  
بضرورة تطوير الثقافة « القومية » من أجل مقابلة التحديات . ولكن الأمر  
الجوهري هنا هو أن « الوعي » لا يتحول إلى أيديولوجية ، أي إلى وعي  
اجتماعي له انعكاسات وإمكانات سياسية ، بدون حدوث تغييرات اقتصادية -  
اجتماعية داخلية توفر القوى الاجتماعية الكثيلة ببنى الوعي الجديد .  
وتعتبر هذه المقولة إحدى الإنكار الكبرى التي نقلها علم الاجتماع الحديث  
من ماكس فيبر . فوقنا فيبر ، قد توفر « دعوة دينية جديدة » Calling  
الأسس الأخلاقية لتشكيلة اجتماعية ديناميكية جديدة . نمثلا ترتبط الدعوة  
البروتستانتية بمجموعة القيم الأخلاقية التي تستجيب لحاجات الرأسمالية  
الصاعدة ، مثل الزهد الدنيوي ، والنجاح في الأعمال ، والمباشرة العقلانية  
للرغبة في السعادة ... الخ (١٨) . ولم يتصور فيبر أن بروز الدعوة  
البروتستانتية في أوروبا كان بحد ذاته كافيا لتطور الرأسمالية . وأن كان  
هذا المحظ غير كاف لانقاذ نظريته ، إذ أن الدراسات التجريبية تؤكد أن  
التحولات التي بشرت بميلاد الرأسمالية كانت هي الباعث وليست النتيجة  
للدعوة البروتستانتية .

ولكن النقد الأكثر جوهرية لنظرية والاس ومن أعقبوه يتمثل في الآتي :  
لقد افترض منظرو الإحياء الديني أن مجرد بروز حركات معارضة دينية -  
ثقافية يوفر بحد ذاته أساسا لإعادة بحث الحيوية الثقافية  
Revitalization . وقد يتفق ذلك - إلى حد معين - مع التجربة  
الأوروبية المرتبطة بالبروتستانتية . إذ رغم تركيز هذه الأخيرة على  
العودة إلى الأصول ، إلا أن الأصول التي تمت العودة إليها كانت تلك  
التي حررت الدوجما الثقافية - الدينية من أكثر عناصرها ركودا وانغلاقا  
على التجديد . ولكن في حالات أخرى قد تكون حركات الإحياء الديني -  
يحطبتها بالعودة للمنبع النصوي - هي أداة الدعوة للانغلاق الثقافي

ومحاربة التجديد ، أى أنها تكون من حيث الجوهر والوظيفة الثقافية انتكاسية أو تكوصية Regressive . ولا يجب أن يكون التقييم فى كل الحالات قائما على اسس انطباعية أو زومانية . فلكى تؤدي حركة معينة الى اعادة بعث الحيوية الثقافية لابد وأن تنى بثلاثة شروط ، هى : ( ١ ) أن تساهم فى ايقاظ حساسيات جديدة تفتح فى أعماقها أساليب جديدة للانتعاج التعبيري والرمزي الذى يقود الى دعم أعظم للحياة الإنسانية . ( ب ) أن تفتح الباب لعملية تأمل وإعادة بناء توليدي generative recollection and reconstruction الذى تتطور فيه مستويات جديدة للمعرفة التكتيكية . ( ج ) أن توضع قيم جديدة فى مجال العلاقات الاجتماعية بصورة تؤدي الى زيادة إمكانيات التحرر الانسانى سواء من خلال وسائل جديدة للانتعاج المادي والمعنوي أو من خلال تصفية الاشكال التى تمنع تطور وإمكانيات الطبقات المستعبدة . وعلى أساس هذه المعايير الثلاثة يجب التمييز داخل حركات المعارضة الدينية بين حركات بعث الحيوية والحركات النكوصية ( ١٩ ) .

وعلى حين أن التمييز داخل حركات الاعتراض الدينى بين النمط الاصلاحى - الباعث للحياة Revitalizing reformation ، والنمط النكوصى الارثوذكسى Regressive orthodoxy قد يتضح من خلال تطبيق المعايير الثلاثة السابقة ، فإنه ليس من الواضح متى تكون السيادة لأى من هذين النمطين . هناك طبيعة الحال ظروف تتصل بالسياق المحدد للتطور التاريخي لامة معينة Context → specific ، وأهمها حالة الفزوة والتصدى الخارجى . ولكن قد تستجيب الامة لهذه التحديت إما بدعوة اصلاحية دينية أو بالانسحاب الى الداخل والنكوس الى الارثوذكسية . فمثلا اعتقد فقهاء الاسلام أن الأسلوب الوحيد لمواجهة الغزو المغولى فى القرن الخامس الهجرى هو اقتال باب الاجتهاد وقمع الخروج من قواعد السنة السلفية التقليدية ، فى محاولة مستتيرة لمنع مزيد من الانشقاقات الدينية ورأب سدع ما حدث منها . على أن ذلك لم يؤد الا الى تسليم العالم الإسلامى الى مرحلة ثبات وركود طويلة ، لم تلتفها غير الهجمات الامبريالية الغربية الاولى . ومن ناحية اخرى فقد بدأ المفكرون الدينيون فى الانخراط فى حركة اصلاح لم تستكمل فى منتصف القرن التاسع عشر ، وذلك كوسيلة لتحقيق نفس الهدف ، أى صد محاولات الغزو الأوروبية للعالم العربى والإسلامى . ويوضح هذان المثالان أن التحدى الخارجى لا يصلح بعد ذاته أساسا لتفسير التبلين فى ردود الانفعال على صعود الايديولوجية الدينية . بل أن من المستحيل فهم بروز الايديولوجية الدينية من كلا النمطين فى طور المعارضة بدون ربطها بطبيعة التحولات الاقتصادية الاجتماعية فى المجتمع . وليس

الاستنتاج السابق بأمر جديد . فقد اعتاد علم الاجتماع النقدي أن يربط دائما بين الأيديولوجيات والأرضية الاقتصادية الاجتماعية التي تزدهر في ظلها . ومع ذلك فإن هناك فشلا واضحا في تشخيص طبيعة العمليات والظروف البنائية لتوظيف الأنماط المختلفة من الأيديولوجيات الدينية اجتماعيا . ويعزى هذا الفشل أساسا إلى إقرار المقولات التقليدية التي عزفت عن قبول الطبيعة المستقلة نسبيا لحركة الفكر والأيديولوجية ، وإلى التمسك بربط كل أيديولوجية منفردة بطبقة محددة بصورة قطعية . على حين أن الواقع الحى قد برهن مرات عديدة على أن الأيديولوجيات الدينية قد تنفذ إلى أكثر من طبقة اجتماعية ، وعلى قدرة هذه الأيديولوجيات على استقطاب تأييد طبقات متباينة ، بل ومتناقضة ، في لحظات مختلفة من التطور الاجتماعى (٢٠) .

وعوضا عن هذا الأسلوب التحليلى التقليدى ، فإن ما يؤكد عليه هو أن فهم دور الأيديولوجيات الدينية في موقف المعارضة يتطلب أمرين :

أولا : ربط هذه الأيديولوجيات « بحالات » الهيكل الاقتصادى — الاجتماعى ، وليس بالضرورة وبصورة مسبقة على التحليل التجريبي بطبقة بعينها .

ثانيا : فهم المغزى الطبقي للأيديولوجية الدينية في موقف المعارضة ، على ضوء التوزيع المحدد للقوى الاجتماعية في مجال محدد للتغير ، وفي إطار الخصائص الشكلية وبناء المقولات المتضمنة في الأيديولوجيات المعنية .

وعلى الرغم من أن الوفاء بهذين المطلبين يستلزم تحليللا محددا للسياق الاجتماعى الذى تنشأ فيه الأيديولوجيات الدينية وتكتسب اتساما اجتماعيا ، فإن هناك مستوى معيناً من التعميم يصلح في نطاقه التفسير التالى : يتفق صعود الأيديولوجية الدينية في موقف المعارضة مع حالة أزمة انتقال Transition Crisis مستديمة Protracted . في تاريخ تطور النظام الاقتصادى — الاجتماعى . وتتسم هذه الأزمة بما يلي .

( أ ) استهلاك الإمكانات التطورية في مرحلة منصرمة من مسار النظام الاقتصادى — الاجتماعى .

( ب ) وجود عمليات اقتصادية تؤدي إلى التحلل السريع للمؤسسات الاجتماعية التقليدية ، مثل : المجتمع القروى Village community ، والى ، والنباتة أو الطائفة ، وشبكات العمالة الكلاسيكية atron — client networks

(ج) ومع ذلك فإن هذه العمليات الاقتصادية لا تقابلها مؤسسات سياسية - ثقافية تتضافر معها وتستطيع إعادة انحاج جمهرة الأفراد الذين سربوا من المؤسسات الطبقة القديمة ، مما ينجم عنه غيـسـاب ميكانيزمات الأمن والنظام والتبادل القائم على مشاعر الفضلـن ، وبالتالي احتدام أزمة ثقافية مع انتشار العجز عن ابتكار مستلزمات مناسبة لمواجهة المشكلات الاجتماعية - البيئية - الثقافية الجديدة .

(د) انقسام الطبقة الحاكمة وإعادة هيكلة موازين القوى بين فروعها المختلفة ، ومن ثم تفاقم التناقضات الطبيعية بين الفروع الطبقة السائدة . وعند هذه النقطة فإن العامل الحاسم في تحديد طبيعة الايديولوجية الدينية المعارضة يتوقف على نوع موازين القوى داخل الطبقة الحاكمة ؛

١ - ففي حالة وجود فرع طبقي نام بسرعة وقادر على اعادة هيكلة العلاقات الاجتماعية بصورة تفتح الباب لتخطى الأزمة اذا ما تحطمت مقاومة بقية الفروع التقليدية ، فإن هناك احتمالات قوية لتطور ايديولوجية اصلاحية Reformationist ، أو حركات بعت الحيسوية

٢ - أما في حالة حدوث توازن قوى بين فروع متباينة المصالح من الطبقة الحاكمة ، وحيث لا يملك أى فرع منها مفاتيح حل الأزمة بصورة تطويرية ، فما يؤدي الى استمرار تعرض الجماهير المحكومة لسدة طويلة للتوترات الناشئة عن التغيرات الاقتصادية ، فإن الأمر الأكثر احتمالاً هو تطور ايديولوجية دينية نكوصية وذات طابع شمولى .

والأمر الهام هنا هو أن « حالة » الهيكل الاجتماعى لا تسمح للطبقات الشعبية بطرح بديل جذرى ، نتيجة التحلل السريع للمؤسسات الدينية التقليدية في وقت تكون فيه هذه الطبقات أما بعيدة عن موقف الانتكاس بمستويات الكفاف أو في موقف يسمح لأفرادها بتحقيق مكاسب اقتصادية جزئية .

وفي الحالة الأولى تكون وظيفة الايديولوجية الدينية في المعارضة هي اعادة تأسيس التحالف الطبقي الحاكم بصورة تضمن سيطرة مستقرة للفروع الجديدة . أما في الحالة الثانية فإن وظيفة الايديولوجية الدينية المعارضة هي تحطيم النظام الاجتماعى القائم لصالح الفروع المعارضة للانهيار والتدهور من الطبقات الحاكمة .

على أن الفروع السابقة ليست كافية لتفسير وتشخيص صعود أية ايديولوجية غير محددة ، ويقتضى الأمر وضع هذا التحليل في السياق المحدد للعمليات المميزة لتشكيلة اجتماعية محددة نوعياً .

## رابعاً : الظروف البنائية لتوظيف الأيديولوجية الدينية في التشكيلات الراسمالية المتخلفة :

تتم الحركة داخل أسلوب الانتاج الراسمالي عبر أزمات النمو الفائق وأزمات الانكماش . وتتيح الازمات الانكماشية ، سبواً على مستوى الاقتصاد الكلي أو على مستوى بعض قطاعاته ، فرصة حسم أقسام من المجتمع لصالح ادماجها في فروع أخرى مع استئناف النمو الفائق . وتكاد هذه العملية تكون يومية ودائمة في اطار النموذج الراسمالي المتقدم . ولكن عندما تكتسب دورات الانتاج طابعاً هيكلية أو تتم من خلال موجات طويلة المدى ، يمكن الحديث عن « فجوة ادماج Integration gap » . وذلك اذ تقضى أزمات الانكماش الهيكلية الى تحطم وتدهور مكانة أقسام واسعة من الطبقات التقليدية ( الفلاحية والبرجوازية الصغيرة ) وتحويلها الى جمهرة . وتؤدي استدامة الموجة الانكماشية الى المعجز من تقويم الهياكل الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لاعادة ادماج هذه الجمهرة في الفروع الحديثة البازغة بسرعة كافية (٢١) . وفي السياق الاوربي والاميركي القائم على قاعدة علمية Secularism ، واستمرار الفكرة القومية في السيادة داخل الثقافة التعنيرية والشعبية . جاء الشكل المحدد للايديولوجية الشمولية في صورة القومية المتطرفة Ultra nationalism . ودمجت هذه الايديولوجية عناصر هامة بدرجات متفاوتة ، كما في حالة الفاشية والنازية . وكان الجسم الاجتماعي لهذه الحركات هو الجمهرة الكبيرة من الفئات السابقة . على أن الحال يختلف كثيراً في البلاد الراسمالية المتخلفة . فالسياق الاجتماعي لهذه البلاد يتميز بأميرين : أولهما عملية الانتقال الممتدة من انماط الانتاج ما قبل الراسمالية الى الراسمالية التي تصاحبت في بدايتها وتطورها الاول مع اقتحام استثماري عنيف . وثانيهما الثقل القوي الكبير للثقافة الدينية . اذ لم تلعب هذه الثقافة دوراً سياسياً فقط ، بل امتد ذلك الى كونه دوراً محدداً في مجمل التشكيلة الاجتماعية ما قبل الراسمالية .

ويمكن القول بطبيعة الحال أن قوة الثقافة الدينية تعطي أساساً ذاتياً فعالاً للايديولوجيات التي تستند اليها بمسبورة تمكثها من أن تلعب دوراً مستقلاً . وقد جاءت مناسبة لهذا الدور فيما أدى اليه الاقتحام الاستعماري المباشر وغير المباشر من آثار مدمرة للثقافة السائدة بمؤسساتها التقليدية . لم تكن واقعة الاستعمار بحد ذاتها هي ما أدى الى تصاعد المد الديني السياسي وتحوله الى حقل مباشر للممارسة السياسية . فقد جريت هذه الشعوب العديد من الموجات الاستعمارية التي استمر بعضها قروناً. ولكن

الاستعمار الأجنبي في القرن التاسع عشر لم يكن مماثلا بآلية صورة لما سبقته من صور الاستعمار . ففي غضون عقود قليلة كان المجتمع والثقافة المحلية يتكيفان بسرعة بالغة وفقا لحاجات العملية الاستعمارية اقتصاديا وثقافيا . ولم يكف الاستعمار المباشر وغير المباشر ، وما تلى الاستغلال من صور الاختراق ، عن أفرار شعور عميق بالاحباط والاهانة والتجريف الثقافي .

ومع ذلك فإنه لا يمكن وضع جميع الحركات الدينية ، بما أنتجت من أيديولوجيات متباينة طوال القرنين التاسع عشر والعشرين في البسلاذ المتخللة ، في سلة واحدة أو إخضاعها لتشخيص وتحليل واحد . فمن ناحية أولى أدى الانقحام الاستعماري وشبه الاستعماري في بعض الأحيان إلى إنتاج حركات إصلاح ديني انفتحت على عناصر الثقافة الدنيوية الحديثة وتفاعلت معها بجرأة ، وفي أحيان أخرى أدت إلى تحفيز حركات سلفية ونكوصية لم تنبذ جميع أوجه الثقافة الدنيوية فقط ، بل عادت إلى ارتوذكسية متطرفة لم يشهدها المجتمع ، حتى في أوقات سيطرة الأصولية السنية في أعقاب الغزو المغولي للشرق العربي . ومن ناحية ثانية تباين حظ هذه الأيديولوجية الأخيرة ليس فقط في حظها من الاستقبال والتأييد الجماهيري ، بل ، أهم من ذلك ، في الطبيعة الاجتماعية لهذا التأييد نفسه . فمع كل مرحلة من تطور الرأسمالية ، والذي يتم عبر اقتحام وتحطيم الرأسمالية ، يعاد توزيع القوى الاجتماعية بالنسبة للحاجة للتغير ذاتها والتي أصبحت مركزا بصورة متزايدة ممثلا في الدولة . وينشأ عن كل توزيع جديد للقوى تباين في نسيج الأيديولوجية الدينية مع تغير أوضاع حاملها ( Bearers ) والقوى المحيطة التي ينتشرون ولاءها . وفي حلقات معينة من التطور قد يتناغم موقف اجتماعي يتعرض له مجمل النظام الاجتماعي للتآكل ، ويضيف ذلك بعدا ذا حدة خاصة إلى موقف الأيديولوجية من حيث مضمونها وقيمتها وهيكلها الشكلي من الصراع الاجتماعي الدائر .

ويمكن تمييز ثلاث حلقات رئيسية لهذا التطور :

( ١ ) ففي مقتبل بدء عملية التحول إلى رأسمالية ، وقفت الأيديولوجية الدينية موقفا فريدا بكل حالة على حدة ، تبعا للدرجة التي تكيف بها التشكيل الاجتماعي الداخلي مع تحول الرأسمالية إلى العمل على مسعى عالى اقتصادي ( من خلال التوسع الهائل في التجارة الدولية طوال القرن التاسع عشر ) وسياسيا ( من خلال الامبريالية الرسمية وغير الرسمية ) ، والدرجة التي انتج بها هذا التكيف تهكما في التكوين والمؤسسات الاجتماعية . ويمكن القول



— عند مستوى معين من التعميم — أنه يقدر ما أنتج هذا التكيف طبقه سائدة استشرقت أفاق تطور رأسمالي أو شبه رأسمالي كان هناك حافز تجاه الليبرالية في الثقافة أو الأيديولوجية الدينية . وتباين شكل هذه الليبرالية تبعاً لدرجة تباسك الميراث الثقافي النوعي لهذه الطبقات . فإذ أخذنا العالم العربي كنموذج ، نجد أن مصر عند مستنيلات القرن التاسع عشر كانت قد قطعت شوطاً ملموساً في اتجاه عملية تخصيص ملكية الأرض ، وهي عملية اُشيمت منذ البداية بالمركزة ، أي باستيلاء حفنة من الملاك أو شبه الملاك على اقطاعات كبيرة من الأرض ، في وقت كان الاقتصاد الزراعي قد بدأ يتحول بصورة حاسمة بعيداً عن قواعد الكفاف ونحو الانخراط في السوق الرأسمالي الدولي . وقد تكونت بذلك أرسنراطية مثلت الأساس الاجتماعي لحركة الإصلاح الديني ، التي تزايدت ضرورتها مع تعاظم التهديد الأجنبي ، ومن ثم الشعور بالحاجة للتعبيل بتحديث الهياكل السياسية والثقافية . أما في الشركات فلم يكن الاقتحام الإمبريالي قد أنتج عملية تحول للرأسمالية بأي شكل ، بل اتخذ لفترة طويلة صورة تجارة العبيد ، التي حفزت قنوات أخرى ( للتجارة السلمية ) ، وهو ما أنتج نهكاً اجتماعياً واسماً تعطلت ، أو تعرضت في سياقه للتحطم ، بنيات قبلية كبيرة في الجنوب والوسط . وفي نفس الوقت تراكمت بعض الفوائض الكافية لتكون نواة الطبقة من التجار وأشباه المتعلمين الذين كونوا أساساً اجتماعياً للحكم المصري التركي . كما تجمعت العناصر الاجتماعية المنهارة من جسراده تجارة العبيد والاستغلال التجاري وكونوا أساساً اجتماعياً للحركة المهدية ، وهي حركة أصولية ، دمجت سلفية دينية بميراث صوفي فريد ، سمحت لتأسيس دولة مستقلة عن مصر .

ب — وهناك شكل آخر للمركبات الدينية الجماهيرية يتفق تقريباً مع أزمة الانتقال للرأسمالية الناجمة عن استهلاك إمكانيات النمو الكافية في نمط الاقتصاد الزراعي الموجه للتصدير . لقد وفر هذا النمط إمكانيات تطوير أجهزة دولة حديثة نسبياً قائمة على التقسيم الوظيفي المهام الإدارية ، وهو ما أدى إلى توسع نظام للتعليم الحديث . وفي نفس الوقت كان هذا النمط هو الأساس الاقتصادي الذي تم بمقتضاه التحول للملكية الخاصة للأرض . وقد نجم عن ذلك تبلور التيسيلز الاجتماعي واتخاذ شكله هربياً في الزيف . بل ويمكن في حالات كثيرة من نشأة طبقة من التجار المحليين إلى جانب الفئات الكومبرادورية ، التي عملت كوسيط للتجارة الدولية وفي نطاق الإقراض الريوي ، والفئات الرأسمالية المحلية العاملة في قطاع الخبثات . وقد بدأت أزمة هذا النمط مع انكسار الحشريات في المراكز الأوروبية ، وبمدها اكتسبت طابعاً ميكلياً ، نتيجة التدفُّور طويل المدى لشروط التجارة للمصنِّعات الزراعية ، وهو ما اتَّجَّ

هذا لا مكنيات التوسع الاقوى ، تضاعف في بعض الحالات مع قيود بيئية للتوسع . وقد اتضح بصورة متزايدة وجود فجوة بين الحاجات الضرورية للحفاظ على هيكل النظام الاقتصادي والاجتماعى ، الذى اصبحت الدولة تلعب فيه دورا جوهريا ، وبين قدرة هذا النمط على انتاج فوائض كافية لتلبية هذه الحاجات . وفى سياق هذه الازمة تضرر المنتجون الفلاحون الصغار والمعدمون . ولكن الفئات التى شعرت بوطأة اكثر حدة للازمة كانت هى !تجزر المواجهون للسوق المحلى والمتسلمون من خريجي نظم التعليم التقليدى ، بل والحديث ايضا ، نتيجة للمعجز المتزايد لاجهزة الدولة من استيعاب المزيد منهم ، والجيش المتضخم من العاطلين فى المدن الذين سرحتهم الحرف التقليدية غير القادرة على مواجهة المنافسة الأجنبية . وقد شكلت هذه الفئات اساسا اجتماعيا لايدىولوجية دينية اصولية . وقد تمكنت هذه الايديولوجيات من الاستفادة من المعارف الجديدة فى احكام هيكل تنظيمية سياسية ، ومن توسيع نفوذها حتى الى داخل اجهزة الدولة ، ومن بلورة دعوة على قدر كبير من الجاذبية لفئات واسعة من المجتمع التقليدى . على ان التباينات فى الاساس الاجتماعى لها قد انعكست على الاتجاه العام لبرامجها ، الذى شمل قدرا محدودا من الراديكالية الاجتماعية مع الاقرار بالملكية الخاصة والتفاوتات الداخلية بين الطبقات . وفى نفس الوقت كانت هذه الحركات ذات طابع شمولى ، ولكنها فى نفس الوقت اظهرت عناية كبيرة بالمعمل المنظم فى صفوف مختلف الطبقات الشعبية ، دون ان يتبلور ذلك فى مفهوم متماسك للثورة . بل ان هذه الحركات لم تستشرف امكانيات الانقلاب الا بعد ان استنفذت فرص الوئوب للسلطة من خلال تحالفات مع مؤسسات الدولة القائمة .

ج - وهنالك شكل ثالث يتفق مع موجة التصاعد الراهنة للايديولوجية الدينية . وفى الواقع انه لا يمكن فهم هذا الشكل الا بافراخ تعقيدات وتناقضات التضافر والصراع بين راسمالية الدولة والرأسمالية التقليدية . لقد اصبحت راسمالية الدولة على اساس احلال الواردات الذى كان مستحيلا بدون بناء حواشٍ حيائية فى مواجهة السوق الرأسمالى العالمى . ولم يكن فلك ممكنا بدون تكوين تحالف شعبوى ضم برزجوازية الدولة والبرجوازية الصغيرة والطبقة العاملة ، وبدون التوسع على حساب الرأسمالية التقليدية . وقد مكنت هذه المبادلات من تحقيق قدر معين من النمو الصناعى ، ومن تحديث هيكل الدولة . على ان تناقضات هذا النمط سريعا ما ظهرت ، وامرعت ضربات الامبريالية من نفوس هذه التناقضات . وغالبا ما انتكبت محاولات النمو المستقبلى ذاتيا : أو اظهرت ميلا واضحا للانكسار ، وهو ما قاد أو يعود الى اعادة انتاج الاقتصاد المحلى فى السوق الرأسمالى العالمى من خلال ازالة الصلابة الهيكلية

والعيود الكبة على الواردات ، والتوسع في الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية العالمية ، والاستثمار الخاص الاجنبى المباشر . وقد نشأ من ذلك موقف متناقض . فمن ناحية أدت اعادة ادماج الاقتصاد المحلى في السوق العالمى الى ازدهار غير عادى للقطاع الخاص وتحول الثروة بصورة حاسبة لصالحه . ومع ذلك فان الرأسمالية التقليدية لم تجعل الوضع الاقتصادى الكلى افضل ، بل أسوأ ، وظلت رأسمالية الدولة هى العماد المنتج للاقتصاد ككل ، في وضع تفاوتت فيه مظاهره تضعفه المالى والتكنيكى والادارى ، واكتسبت فيه أزمة الدولة المالية ابعادا جديدة . وقد انعكس هذا الوضع على التركيب الاجتماعى . لقد دلت الزراعة ثمن محاولات التصنيع ، وهو الامر الذى انضى الى تعامل في توة عملية التبايز الاجتماعى الى الدرجة التى جعلت هجرة المصنعين والمتعلمين الباحثين عن فرص عمل جديدة تأخذ شكلا دراميا ، والى انهيار توتعات التضامن بين الفئات الفلاحية الدنيا . وقد ضاعف ذلك من ثقل الضغوط التى يواجهها المجتمع القروى ، وادى في كثير من الحالات الى انهيار صورته التقليدية المعروفة . وقد كانت اكثر الفئات شعورا بذلك هى فئة الملاك الصغار ، الذين عجزوا عن ملاحقة متطلبات التحديث ، وخاصة في المناطق ذات الانتاجية المنخفضة للارض . اما في المدن فان اكثر الفئات معاناة من التحول هى الطبقة الوسطى الجديدة من المهنيين وموظفى الدولة والقطاع العام . وكذلك عانى من تدهور في الوضع النسبى فئة التجار الموجهين للداخل . وفي بعض الحالات كان التحول على درجة من العمق والشمول بحيث اقترن الاغتراب الثقافى الناجم من اعادة الادماج في الاقتصاد السلمى العالمى ، مع وطأة الاحباط الناجم من تدهور المكانة الاجتماعية ، مع وقوع المبدء الاساسى للزعة الاقتصادية على كاهل هذه الفئات الى انتاج ميل راديكالى تحدثت هويته تبعا لنوع الخريطة الثقافية والسياسية . ففي الحالات التى استمرت فيها سلطة الدولة في سد الفئات اليمينية من برجوازية الدولة بشعاراتها اليسارية المجوفة ، اتجهت فيها هذه الراديكالية الى اتخاذ طابع دينى يبنى جذرى . وفي الحالات التى انتقلت فيها مراكز الثقل في السلطة السياسية الى يد الفئات الطبقية كان المزاج العام يتقلب الى اتجاه دينى يجمع بين اصولية دينية شديدة اقترنت مع قدر من الراديكالية الاجتماعية .

#### خامسا : الظروف الخاصة بالايديولوجيات الدينية في العالم العربي :

اضافة الى الظروف البنائية السابقة لابد من النظر بعين الاعتبار الى الظروف الخاصة بكل سياق توى على حدة . ففي العالم العربي تصاحبت التناقضات الهيكلية السابقة ، التي كان يمكن أيضا أن تفضي الى تصاعد نفوذ الحركات اليسارية ، مع رخاء نسبي وذى انتشار افقى كبير نتيجة للثروة البترولية بآثارها المباشرة وغير المباشرة .

وفي بعض البلاد العربية أدت الهجرة الواسعة النطاق للعمالة الى تصديق الانار الهيكلية السالف ذكرها ، مع بزوغ شرخ راسى فى المجتمع قسم كافة الطبقات الى فئات مومرة وأخرى متضررة ، واجهض احتمالات تبلور الطبقات كمفهوم حركة : سياسى واجتماعى . واشاع على النقيض مزاجا محافظا بين فئات نشطة وقادرة على تخلل المجتمع كله بتناقضاتها وايديولوجيتها المتميزة .

(١) نعتذر عن الترجمة الرديئة لهذه المصطلحات المشحونة بمحتويات ثقافية نوعية غريبة نسبياً عن الواقع العربى . ولكننا رغبنا فى التأكيد على تنوع الحركات الدينية فى ثقافات مختلفة .

(٢) انظر عادل حسين ، النظريات الاجتماعية الغربية قاصرة ومعادية - بحث قدم لندوة اشكالية العلوم الاجتماعية فى الوطن العربى التى عقدت بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ١٩٨٣ .  
(٢) انظر :

D. First, Science of Religion, Princetan University Press, Princetan. 1981, P. 583.

(٣) انظر :

C. Geertz, Religion as a Cultural System, in M. Bantan (ed.), Anthropological Approaches to the study of Religion, Tavistck, London, 1966, P. 12.

(٤) انظر :

G. E. Von Grunebaum, Modern Islam, Berbeley and Los Angeles, 1962, P. 4.

(٥) انظر :

First, op. cit., P. 586.

(٦) انظر :

A. Toynbee, An Historian Approach to Religion, Oxford Univerity press, London, 1956.

(٧) الشيخ على عبد الرازق ، الاسلام وأصول الحكم ، اية طبعة .  
(٨) مأخوذ من :

N. Smart, The Science of Religion and the Sociology of Knowledge: Some Methodological Questions, Princetan University Press, Princetan, 1923, Chapter 1,

(٩) انظر المرجع السابق ص ٢٤ .

(١٠) حول تعريف ومكونات الايدولوجية انظر :

M. Seliger, Ideology and Politics, The Free Press, N. Y. 1976.

(١١) انظر :

D. Smith, Religion and Political Development, Little and Brown and Co., Boston, 1980, PP. 85 — 7.

(١٢)

E. Durkheim, The Elementary Forms of the Religion Life, Free Press, N. Y. 1966.

R. Robertson, Religions and the Sociological Factors in the Analysis of Secularization. in: M. Banton ( ed ), op — cit.

( ١٤ ) تأكيداً لهذه النقطة انظر الدراسات التاريخية حول قضية الايديولوجية

G. Rude, Ideology and Popular Protest, Pantheon Books, : الشعبية فى : N.Y. 1980.

— B. Moore, Injustice: The Social Basis of Obedience and Revolt, M. E. Sharpe. White Plains, N. Y. 1978.

( ١٥ ) انظر تحليلاً للاتجاهات المختلفة حول هذا التمييز فى :

A. W. Eister ( ed. ), Changing Perspectives in the Scientific Study of Religion, John Wiley & Sons, N. Y. 1974. Introductory Chapter.

( ١٦ ) انظر :

A. Wallace. Revitalization Movements, American Anthropologist, Vol. 58, N.2, April 1958, PP. 264 — 281.

( ١٧ ) انظر محمد عابد الجابرى : اشكالية الأصالة والمعاصرة فى الفكر العربى

الحديث والمعاصر : صراع طبقي أم مشكل ثقافى ؟ مركز دراسات الوحدة العربية : ندوة التراث وتحديات العصر فى الوطن العربى - القاهرة - ٢٤ - ١٧ أيلول / سبتمبر

١٩٨٤ .

( ١٨ ) انظر :

M. Weber, The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism, Translated by Talcott Parrons, The Free Press, N. Y. 1982.

( ١٩ ) يعنى كثير من الكتاب الآن مأزق الوقوع فى استخدام مصطلح الاحياء

ولذلك فهم يستخدمون مصطلحات أخرى مثل التكريس Reassertion ولكن كتاباً

آخرين يستخدمون تعبيرات مماثلة للحياة مثل الانبعاث تُسَعْلَثُهُو رغم وعيهم بتنوع

الايديولوجيات واستعصائها على تشخيص واحد . انظر على سبيل المثال لا الحصر :

Ali. E. Dessouki ( ed. ), Islamic Resurgence in the Arab World, Prdeger, N. Y. 1982, PP. 7 — 8.

( ٢٠ ) يمكن تصوير الارتباط Articulation الايديولوجية الدينية بالموقف

الاقتصادى الاجتماعى بمستويات للممارسة الفكرية والاجتماعية التى قد تتلاقى وقد

تنقطع لمزيد من التفصيل لهذا النموذج انظر :

Serageldin, Individual Indentity, Group Dynamics and Islamic Resurgence — in Ali Dessouki, op — cit., pp. 56 — 60.

( ٢١ ) لمزيد من التفصيل حول هذه النظرية انظر :

S. Eisentedt, Modernization, Protest and Change, Engleanood Cliffs, Prentice — Hall, 1966,

## القيم الاجتماعية والتنمية بين الريف والحضر

### بحث ميداني لمجتمع الخرطوم بالسودان

جلال مديولى ( ● )

#### مقدمة

تتأثر الاهداف التى يسمى اليها الافراد بطبيعة المجتمع الذى ينتمون اليه وبالنمط الثقافى Cultural Pattern فى هذا المجتمع . كما تتأثر هذه الاهداف فى داخل المجتمع الواحد بالطبقة الاجتماعية سواء كانت هذه البيئة ريفية أو حضرية .

وليس معنى ذلك أن الاهداف التى يحددها المجتمع لافراده تجمد على حالة واحدة ، بل هى خاضعة لعوامل التغير ، وذلك لان المجتمع ذاته فى تغير وتطور مستمرين ، ومن ثم تختلف هذه الاهداف فى كل مجتمع باختلاف طبيعة المرحلة التطورية التى يمر بها .

والقيم الاجتماعية هى عبارة عن التنظيم أو العلاقات المتبادلة بين قواعد السلوك ، بما فى ذلك الاهداف والوسائل التى تعمل على تحقيق هذه الاهداف ، تلك الاهداف التى ارتضاها المجتمع لافراده والتى يحثهم على السعى نحو تحقيقها . ( ١ : ٩٣ - ٩٤ ) .

فالقيم ، كأي نظام اجتماعى ، تؤدي عنة وظائف للمجتمع ، من أهمها توحيد مظاهر السلوك بين الافراد والجماعات ، كما تلعب دورا ملحوظا فى حث الافراد على توجيه سلوكهم وأعمالهم وجهة معينة وفقا لما تقتضيه هذه القيم .

ولايمنى ذلك بطبيعة الحال أن يسلك أفراد المجتمع جميعا نفس الطريقة فى التصرف والسلوك ، إذ قد تختلف الاهداف والوسائل بالنسبة للجماعات المختلفة داخل المجتمع العام . ( ٢ : ٧٢ )

ولقد أدرك المهتمون بشئون التنمية أهمية الجانب الانسانى وخطورته فى هذا المجال ، فاتخذوه نقطة البداية وحجر الزاوية ، فاهتموا بدراسة المجتمعات وتحليل حضاراتها ، ورصد حاجاتها الحقيقية ، وحصر الوسائل

---

(\*) نكتورة فى علم الاجتماع ، استاذ مساعد . قسم الاجتماع  
بجامعة القاهرة فرع الخرطوم ، ومعار جاليا استاذ مساعد  
الدراسات الاجتماعية بكلية الآداب ، جامعة الملك سعود .

#### المجلة الاجتماعية القومية

١٩٨٦

يناير - مايو - سبتمبر

الجلد الثالث والمشرون

الملائمة اجتماعيا لاشباعها ، وإشراك أفراد المجتمع في إعدادها وتنفيذها بهدف اقتناعهم بها ، وقبولهم وتأييدهم لها ، وذلك حرصا على بقائها واستمرارها .

وإفقال هذه الحقيقة أو التهوين من شأنها ، هو الذى يقف حجر عثرة أمام كثير من المشروعات التنموية الملحة في المجتمعات النامية ، ويقتل من نهجها . فالمقاومة التي تثيرها محاولة إدخال التحسينات الحقيقية في تلك المجتمعات التي تحكمها قيم ومبادئ قد تتناقض مع مثل هذه التحسينات موجودة بالفعل ، وقد تتجلى هذه المقاومة أحيانا في صورة عنيفة ورفض التغير بشكل ظاهر ، وهو يأخذ في كثير من الأحيان شكل الافتقار الى روح المعون أو الحماس لاتجاهات التغير . ( ٣ : ٥ )

وعندما تبدأ التنمية الاقتصادية ، فإن مجموعه القيم والمواقف وتنظيم العلاقات الاجتماعية وسائر التنظيمات القائمة في المجتمع ينبغي أن تتجاوب تجاوبا كبيرا مع تلك القيم والمواقف والتنظيمات الجديدة التي تتضمنها نحو التغير الجديد ونمط الاقتصاد المستحدث .

وغنى من البين أن التجربة الحالية التي يخوضها العالم العربي ضد التغلف الاقتصادي ، وزيادة للإنتاج القوي ونمسا لمستوى المعيشة ، هي معركة يتقاسمها مع ثلثي العالم في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، فهي معركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات النامية .

وبالرغم من الأهمية السميولوجية للقيم والمعايير المجتمعية في علاقتها بإنجازات التنمية ، لا نجد اهتماما واضحا بهذه النوعية من الدراسات التي تهدف الى وضع صيغة خطة القيم الشرقية أو العربية . وربما يعود ذلك الى طبيعة المجتمعات ذاتها والتي لاتزال متأثرة الى حد كبير بنظمها ، ومن ثم كان للواقع التكنولوجي أثره على قيمها الأساسية ، مما يستوجب منا المزيد من الدراسة والتحليل .

كما يتطلب الأمر منا كذلك - من أجل فهم الشخصية الأساسية في مجتمعنا العربي ، وفهم محركات سلوكها ومسببات تفككها ، وكيفيات إعادة تكوينها - الإحاطة بموضوع القيم الاجتماعية ، وبالخطية النظرية لمعنى القيم وتحديد خصائصها كفاهم موسيولوجية ، الى جانب التعرف على وظائفها الاجتماعية .

ومن هنا تكمن أهمية هذا البحث الذي يسعى الى التعرف على تساق القيم السائد في كل من النبطين الحضري والريفي في المجتمع السوداني ، بما يحويه من إيجابيات قد تتواءم مع متطلبات التغير الذي تحلقه مستلزمات التنمية وتساعد عليه ، أو إيجابيات قد تعوق هذا التغير أو تعيقه .



## المبحث الأول

### الاطار النظرى للمبحث

يتناول هذا الاطار عددا من المفاهيم المتصلة بموضوع البحث ، سواء فيما يتصل بالسمات والخصائص المميزة لكل من المجتمع الريفى والمجتمع الحضرى ، أو فيما يتصل بتعريف القيم وتصنيفاتها ، وأيضا فيما يختص بالتأثير المتبادل بين القيم الاجتماعية والتنمية .

مفاهيم الريف والحضر :

استلقت نظر المهتمين بدراسة الثقافة والمجتمع وجود نمطين متميزين من أنماط المجتمعات ، يختلف كل منهما عن الآخر اختلافا واضحا . فهناك مجتمع القرية ، بطابعه المائلى وثقافته التقليدية ، ومجتمع المدينة ، بطابعه المعقد وثقافته السريعة للتغير .

ومن أهم الاعتبارات التى استخدمت للترقية بين القرية والمدينة ما يلى : ( ٤ : ٢٢٨ ) .

١ - الاعتبار الإحصائى : الذى سارت عليه عدد من المجتمعات المتقدمة ، كالولايات المتحدة الأمريكية ، للتمييز بين القرية والمدينة ، باعتبار أن المجتمع القروى هو ذلك المجتمع الذى لا يزيد سكانه على حد معين ، أما المجتمعات التى يزيد سكانها على ذلك فهى مجتمعات غير ريفية ، ولو كان يفتل على اقتصادها الطابع الزراعى .

٢ - الاعتبار الاقتصادى : وهو الأساس الذى ساد فى العالم العربى . فالمجتمعات القروية ، وفقا لهذا المعيار ، هى المجتمعات التى تعتمد على الصناعات الأولية فى معيشتها ، والتى يقل فيها عدد السكان عن ما هو عليه فى المجتمعات الحضرية ، التى تعتمد على الصناعات التحويلية أو الثانوية .

٣ - الاعتبار الإدارى : وهو الأساس الذى أطلق أخيرا على عدد من المجتمعات النابية . ووفقا لهذا الاعتبار الإدارى ، يعتبر المجتمع الحضرى كل ما هو عاصمة للمحافظة ( أو المديرية ، أو الولاية فى بعض البلاد العربية ) ، أو عاصمة للمركز ، باستثناء المناطق الصحراوية . على أن يكون المجتمع القروى هو ما ليس عاصمة لمحافظة أو مركز من المراكز الإدارية . ( ٥ : ٧ ) .

ويرى « ر . هولمز » ( R. H. Holmes ) - الى جانب ما تقدم -  
ان مجتمع القرية يتسم بخصائص تميزه عن مجتمع المدينة ، كالتضامن  
العائلي ، والزواج المبكر ، وارتفاع معدل المواليد ، وتحكم كبار السن ، مع  
انخفاض مستوى التخصص . ( ٦ : ١٥٤ )

كما اضاف آخرون عددا من الخصائص والسمات للمجتمع القروي  
عند مقارنة بالمجتمع الحضري . كسيادة المعتقدات الدينية ، وضعف  
الاتصالات الخارجية ، وضالة الشعور الطبقي . وانخفاض نسبة الانحراف  
والاجرام ، وذلك الى جانب انخفاض مستوى المعيشة ، مع سيادة العادات  
والعقائد . الى غير ذلك من الخصائص والسمات

وفي هذا الصدد تشير الدراسات الاجتماعية الى هذا التباين الواضح  
بين النمطين الريفي والحضري مؤكدة ما لكل منهما من خصائص وسمات  
تميزه من الآخر ، ومن أهم هذه الدراسات :

#### ١ - دراسة « تونيز » عن مجتمع الجماعة والمجتمع التنظيمي (٧)

F. Tonnies: Gemeinschaft, Gesellschaft

يفرق « تونيز » - في هذه الدراسة - بين نمطين من المجتمعات  
وهما : النمط « البسيط » الذي تسوده العادات والدين والعلاقات  
الأولية والمعايير التقليدية . والنمط الثاني « المعقد » الذي يقوم  
على التصانعات والتشريعات القانونية ، والذي تسوده العلاقات الفردية  
والقيم المادية ، والمعايير « العقلانية » Rational . غير التقليدية .

#### ٢ - دراسة « أميل دوركايم » عن التضامن الآلي والتضامن

« العضوي » (٨) E. Durkheim, La Solidarite Mecanique & organique

يقسم « دوركايم » المجتمعات - وفقا للتضامن الاجتماعي  
Social Solidarity الى نمطين ، يطلب على أحدهما التضامن « الآلي » ،  
وتسوده الصبغة الاخلاقية . بينما يطلب على الآخر التضامن « العضوي » ،  
الذي يقوم أساسا على الاعتماد المتبادل بين فئاته المتخصصة . ولكل  
من النمطين للمجتمعين خصائصه المميزة وعلاقاته الخاصة به .

#### ٣ - دراسة « روبرت ردفيلد » عن المتصل الشمسي - الحضري (٩)

R. Redfield. The Folk Urban Continuum

يعرف لنا « ردفيلد » في هذه الدراسة النموذج الحضري بالنسبة  
للمجتمع القروي بأنه نقيض ( ) للسمات الشعبية التي  
تتخصص في الصغر والانزالية والتجانس والتهاك والتضامن ، مع

بروز السلوك التقليدي والتقليد . مع نقص التشريع ، وسيادة الجماعة القرابية التي تعتبر وحدة النصرف والعدل . وكذلك غلبة المظهر الديني « التقيدي » ( Sacred ) ، على الجانب « الدنيوي » « العلماني » ، Secular كما يمثل الاقتصاد فيها بكتابة أو وضعا محدودا . ١.١ : البحث الأول

كما يتسم المجتمع التقليدي « الشامي » بالروابط والعلاقات الشخصية ، وتسيطر العادات والاعراف والتقاليد الراسخة على سلوك الأفراد ، مع سيادة القيم الروحية ، ومراعاة الطقوس الدينية ، وغلبة الروح الاسرية . وهو يوجه عام مجتمع « استاتيك » ، محدود من حيث تقسيم العمل بسبب العزلة وصغر الحجم ، اذ غالبا ما يكون الإنتاج فيه بغرض الاستهلاك .

٤ - دراسة « تالكوت بارسونز » عن المتغيرات النمطية : ( ١١ ) .

T. Parsons: Pattern Variables

حاول « بارسونز » ، في دراسته هذه تصنيف المجتمعات المحلية مستخدما المتغيرات النمطية « كثنائيات » ( Dichotomies ) مثل :

( أ ) الخصوصية والعمومية Particularism & Universalism

( ب ) الانتساب القرابي والانجاز الفردي Ascription & Achievement

ويؤكد « بارسونز » أن كل المجتمعات التي تركز على العلاقات القرابية تنتشر في مجتمع « الخصوصية والانتساب » ، بينما يتسم مجتمع العمومية والانجاز « بتقسيم العمل الذي يركز على اعتبارات الدقة والحيادية الفعالة المهنية » ويمثل النوع الأول المجتمعات التقليدية ، في حين يمثل النوع الثاني أغلب المجتمعات الصناعية ( ١٣ : ١٧٩ ) .

القيم الاجتماعية ، التعريف والتصنيف :

القيم ( Values ) ( ١٤ : ٢١ ) - في صنهاها العام - هي موضوعات تتعلق بها النفس ، وتضرب بالحاجة اليها أو باستحسانها ، أو بضرورتها ، ومن ثم تحظى باتفاق عام من قبل المجتمع على أهميتها . ( ١٥ : ٢٦٦ ) .

وتعد القيم المضمون المعنوي للسلوك ، والذي ينتمي إلى عالم المعتقدات والأفكار . ولذلك تعتبر القيم من « اللاماديات » ( Non — Materials ) التي لا يشعر الأفراد بوجودها ، ولكنهم يحسون بمظاهرها وآثارها في أعمالهم وأفعالهم وممارساتهم . ( ١٦ : ٦٤ - ٦٥ )

مألفهم — بهذا المعنى — وكما يقرر « هرتزل » J. O. Hertzler في كتابه « النظم الاجتماعية » Social Institutions — هي تقديرات لمبادئ الأشياء والأعمال والعلاقات اللازمة لاشباع حاجات الفرد الفسيولوجية والاجتماعية .

ولما كان الإنسان هو الذي يحمل القيمة ويخلعها على الأشياء ، فهي إذن إنسانية وشخصية ، تتوقف على الاعتقاد ، ولذا فهي أيضاً « نسبية » ( Relative ) تختلف عند الشخص الواحد بالنسبة لحاجاته ورغباته وتربيته وطروره ، كما تختلف من فرد لآخر ، ومن جماعة لأخرى ، بل ومن مجتمع لمجتمع آخر ، ومن زمن لآخر ، ومن ثقافة لأخرى . ( ١٧ : ٢٧ )

ومن هذا المنطلق يمكن القول بأنها عبارة عن فكرة أو مقياس تقالي تتأثر على أساسه الأشياء ، فتحظى بالقبول أو الرفض نسبة لبعثها البشري ، باعتبارها من الأمور المرغوبة أو غير المرغوبة ، الصحيحة أو الخاطئة .

ويمكن — بناء على هذا المعيار — تقييم كل الاشتباة في المجتمع من المشاعر والأفكار والأعمال والصفات والأشخاص والجماعات والأهداف والوسائل . ولذلك يرتبط بها الأفراد ارتباطاً عاطفياً ، فهم يتقبلونها ، ويسيروا على هديها في توجيه حياتهم ، وفي اتخاذ القرارات المتعلقة بشئونهم ، وفي الحكم على الأشياء . ( ١٨ : ١٩ — ٢٠ ) .

وترتكز القيم أساساً على الاعتقاد ، وهي بذلك تصمد دائماً للحركة . وبالتالي على العمل . فمن شأن الاعتقاد أنه يتحول إلى عمل ، كما تتحول الطاقة إلى حركة . ( ١ : ٦٥ )

وتعتبر القيم لب الثقافة ، وروح الضبط الاجتماعي في المجتمع ، لما تقوم به من دور وظيفي هام يتنحل في أنها تحكم حياة الأفراد وتتدخل في مختلف النشاطات التي يقومون بها والموضوعات التي يفكرون بها ، كما أنها تمارس من جانب آخر ضغطاً على الأفراد ، مشكلة بذلك قوالب سلوكهم وأسلوب حياتهم بما يتفق مع الطابع المميز لثقافتهم .

وتحتوي القيم بذلك على جوانب أربعة أساسية هي :

١ — الأهداف التي أوتضاهها المجتمع لأفراده ويحثهم على السعي لتحقيقها .

٢ — الوسائل المرسومة لبلوغ هذه الأهداف .

٣ — نظام للجزاءات يفرض احترام هذه القيم على أفراد المجتمع الذي يسود فيه .

٤ — تنظيم لهذه العناصر حتى لا ينشأ بينها صدام أو تمارض .

## تصنيف القيم :

تباين القيم وتختلف من النواحي التالية : ( ٢٠ : ٧٢ )

Content	( أ ) المستوى والمضمون
Intent	( ب ) القصد والهدف
Intensity	( ج ) الشدة والقوة
General	( د ) العمومية والذووع
Explicitness	( هـ ) الوضوح والظهور
Permanency	( و ) الدوام والاستمرار

ويشير هذا التباين والاختلاف للقيم الى تباينها كذلك من حيث مستويات الالتزام وأثرها وأهميتها في استقرار الجماعة ومدى تماسكها بل والعمل على رفاهيتها .

ومن القيم الهامة وثيقة الصلة بقدرة الأفراد على الحركة والمشاركة ، ومن ثم العمل على تحقيق منجزات التنمية ، القيم الاقتصادية والاجتماعية والدينية .

ويقصد بالقيم الاقتصادية اهتمامات الأفراد وميلهم الى كل ما هو نافع ، واستخدام الطرق والوسائل التي تحقق لهم الثروات ، وهم من الأفراد الذين يمتازون بالنظرة العملية التي تسمى لتقييم الأشياء والأشخاص تبعاً لقيمتها ومنفعتهم الاقتصادية .

كما تحتوي القيم الاجتماعية على اهتمامات الأفسراد وميلهم الى الغير والرغبة في مساهمتهم ، حيث يجدون في ذلك اشباعاً لهم وتحقيقاً لغاياتهم ، فهم ممن يتسمون بإنكار الذات والايثار وخضعة الآخرين .

وتتل القيم الدينية على اهتمامات الأفراد وميلهم الى معرفة القوة غير الظاهرة التي تسيطر على مقدرات العالم الذي يعيشون فيه ويرتبطون بها بصورة ما .

فإذا كانت القيمة العليا عند الأفراد هي القيمة الدينية ، مثلاً ، فإنها تمثل عاملاً من عوامل تكامل سلوكه ، لأنها توجه قيمه الأخرى ، حيث تكون هذه القيمة هي الرائدة وبؤرة السلوك والتصرفات عند الفرد والتي يصدر منها الاتساع الذي يلون القيم جميعاً بلونها الخاص وبصبغتها المميزة .

ومن خلال عرضنا لنوعيات القيم الأخرى ، تبرز أهمية القيم الأخلاقية باعتبارها من القيم اللامادية الموجهة للسلوك البشري ، وهي تتمثل عند

« كانت » ( I. Kant ) في مؤلفه من « الأخلاق » في العمل بمقتضى الواجب لا لشيء آخر ، وإنما من أجل الواجب نفسه ، فقانون الواجب هو مصدر كل قيمة خلقية دون النظر الى الهدف أو الغرض ، ودون تحقيق لمنفعة أو اشباع لرغبة بالذات ( ٢١ : ٤٣ - ٤٤ ) .

ولقد استخلص « ويليام سمنر » W. Sumner أربع قيم أساسية يهدف اليها النشاط الاجتماعي وهي ، القيم الطبيعية والاقتصادية والأخلاقية والعقلية .

والوضع الاجتماعي لمجتمع من المجتمعات - كما يقرر سمنر - إنما هو الوضع الذي يحدده الانسجام التام بين هذه الفضائل أو القيم الأربع ، وأن أفضل الأفراد في المجتمع هم الفئة التي تجتبع فيها القيم المذكورة بنسب متعادلة وتبدو منسجمة في تكامل أهدافها . ( ٢٢ : ١٦١ - ١٦٢ )

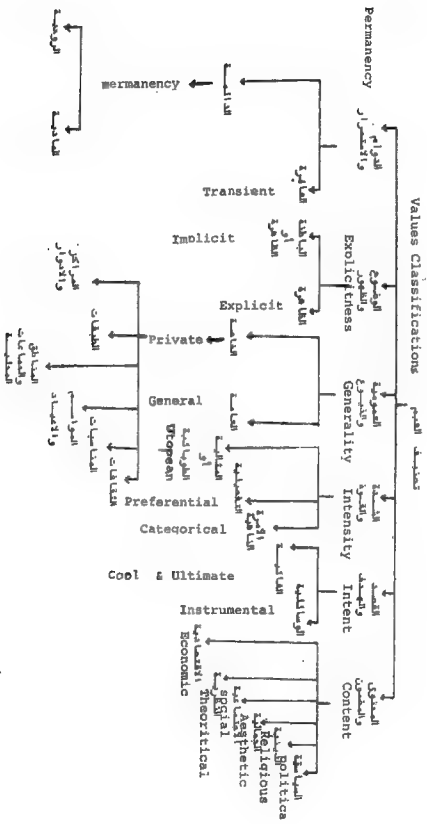
والقيم ، من حيث اختلاف درجة اعتناق الأفراد لها وتمسكهم بها ومدى تمثلهم لها ، تنقسم الى نوعين ، يطلق على أحدهما القيم الاختيارية ذات الدلالات البسيطة ، والتي لا تستوجب جزاءات اجتماعية Social Sanctions للخارجين عليها لأنها لا تنير الرأي العام ، كما أنها تعطي فرصة الاختيار من عدة مناسط في سير الحياة اليومية .

أما النوعية الثانية من القيم فهي القيم الإجبارية ذات الدلالات الكبرى في حياة المجتمع وتحقيق رفاهيته وتعرف بالقيم الأساسية : Basic Values لأهميتها ، ولكنها أساسا من أسس الضبط الاجتماعي ، بما تحويه من اعتبارات الجبر والالزام .

### القيم الاجتماعية والتنمية :

يقدر « فردريك هاريسون » ( F. Harison ) - أحد خبراء التنمية - أن المشكلة الرئيسية لأغلب المجتمعات النامية ليست في قلة الموارد الطبيعية ، ولكن في أهمال تنمية الموارد البشرية ، ولذلك فالهدف الأساسي لهذه المجتمعات يجب أن يركز على تنمية مواردها من تعلم ومهارات وصحة بدنية وعقلية ( ٢٣ : ٧٧ ) .

ومعنى ذلك أن التنمية الاقتصادية ليست هي المابل العالِم في أحداث التقدم الاجتماعي ، ولكن بنفس القدر من الأهمية يبرز الدور الوظيفي للتنمية الاجتماعية في تحقيق التفسير المنشود ، إذ أن ارتفاع مستوى الخدمات الصامة يؤثر تأثيرا واضحا في زيادة الكفاية الانتاجية للمُسرد .



ولقد واجهت بعض الدول الكثير من الصعوبات فى برامج تنميتها الاقتصادية نتيجة لضعف جهودها الموجهة للتنمية البشرية ، مما دعى المخططون لهذه البرامج الى الاعتماد على منهج تكاملى يأخذ فى الاعتبار جميع العوامل الاقتصادية والاجتماعية .

وتذهب بعض الاتجاهات الفكرية الى اعتبار التنمية الاجتماعية من قبل الجهود المنظمة التى تقدم فى مجالات التعليم والصحة والاسكان والتدريب المهني ، وغيرها من الخدمات الاجتماعية كتنمية الموارد البشرية .

والتنمية الاجتماعية « كعملية » ( Process ) تهدف أساسا الى احداث التغيرات الوطنية بالقدر الذى يمكن المجتمع من معالجة تحديات البيئة التى تضعف من قدراته على استغلال الطاقات المتاحة فيه بالدرجة التى تحقق أهدافه ( ٢٤ : ١٥ ) .

وتعتبر تنمية المجتمع المحلى ( Community development ) رافدا من روافد تنمية الموارد البشرية لتسهم بشكل فعال فى انجاز المشروعات التنموية ذات الأهمية المحلية ، والتى يبادر بها وينفذها أفراد المجتمع أنفسهم لتحقيق أهداف مادية كانت أو غير مادية .

ومن أهم أهداف برامج تنمية المجتمع فى البلدان النامية ، الى جانب تغيير اتجاهات أفراد المجتمع ، وضع الأفراد فى صورة فعالة لتنمية مجتمعاتهم المحلية مع امدادهم بالخدمات الفنية والإمكانات المادية . ويتم ذلك بطريقة اختيارية « لا جبرية » ( Non — Coercive ) حيث يقبل الأفراد عن طواعية وبارادتهم فى المشاركة الأهلية المنظمة .

وعليه فمن البديهي أن توجه الدول النامية معظم جهودها ، فى محاولتها لتطوير مجتمعاتها المحلية والارتقاء بها ، الى الاهتمام فى المحل الاول بتطوير وسائلها التكنولوجية وحياتها الاقتصادية حتى يمكنها رفع مستوى المعيشة فيها ، وتوفير حياة أفضل واكرم لاهلها على طريق استغلال وتنمية موارد الثروة فيها واستثمارها بطريقة رشيدة ( ٢٥ : ٤٦ ) .

### المساهمة أو المشاركة المحلية :

ان المشاركة أو المساهمة من قبل سكان المجتمع المحلى ، قرية كانت أو مدينة ، تعد عنصرا أساسيا فى حقن التنمية ، كما أنها تلعب دورا هاما فى تنمية شعور الفرد بمسؤوليته نحو الجماعة التى يشترك فى عضويتها ونحو المجتمع المحلى الذى ينتبى اليه . ومن جانب آخر يحقق العمل الجماعى نهوضا بالمجتمع وتحقيقا لحياة أفضل لأبنائه .



وهذه المشاركة المحلية لا تتم بطريقة عشوائية ما لم تستثيرها وتدفعها عوامل داخلية وحوافز خارجية ، حتى تتأصل في حياة المجتمع ، وتصبح إحدى سننه الحياتية ، وتقليدا من التقاليد الجاهية التي يحترمها ويحافظ عليها بل ويتسكك بها في مشروعاته التنموية .

يبدون « المساهمة الأولية » ( Group Action ) لا يقام المجتمع المحلي قبل يحدث التغير المطلوب ، ولن يسلكه نجاح أى برنامج للتنمية . ونحن أجل فسان استمرار المشروعات التنموية لابد أن يتوفر لها قدر مناسب من المساهمات المحلية الى جانب الجهود الحكومية من أجل تحقيق الاهداف المجتمعية المنشودة .

وبن أنواع المساهمات المحلية في مشروعات تنمية المجتمع المحلي :  
( ٢٦ : ١٢٠ - ١٢٢ ) .

#### ( أ ) المساهمة بالوقت والعمل :

ويعد هذا النمط من المساهمة هو الأكثر شيوعا عند أفراد المجتمع المحلي ، ويقامه القرويين الذين لا يمثل وقت الفراغ لديهم مشكلة ، حيث أنهم لا يعملون طوال العام وإنما في المواسم الزراعية فقط ، ولذلك يمكن أن يساهموا في الكثير من المشروعات التي يمثل منصر العمل فيها ركيزة أساسية للتنفيذ والانتجاز .

#### ( ب ) المساهمة المادية :

ويمثل هذا النوع من المساهمات في أعداد أفراد المجتمع المحلي ، من قرويين وحضرين ، في المشروعات بها تحتاج اليه من المال أو الماديات بمشاركة منهم في إنجازها . ويمثل هذه المساهمة مؤشرا إيجابيا ودليلا على الاقتناع من قبل السكان المحليين بأهداف مثل هذه المشروعات .

#### ( ج ) المساهمة التنظيمية :

وتتمثل هذه المساهمة الى حد كبير على العمل الجماعي . حيث يمكن للتجمعات المحلية في القرية أو المدينة ، وأيضا للوحدات الأسرية ، أن تسهم في تنمية مجتمعاتهم المحلية ، من طريق تبنيهم وتبولوجهم للطرق الفنية والابتكار المستحدقة . وتكون أهمية هذه النوعية من المشاركات المطبقة في ضمان اتساع فرصة أكبر لاستمرار المخترعات وأنماجها في المجتمعات المحلية .

ولما كان « النسق الثقافي » ( Cultural System ) نمطا معقدا من القيم والمعادنات ، فقد تدخل المستحدث من الابتكار والجديد من الطرق

الفنية التي تحويها المشروعات التنموية في صراع مع هذه القيم والعادات المجتمعية التي اعتادها السكان المحليون في حياتهم في سبيل تقبلهم لها .

عندما تتم المشاركة المحلية في مشروعات وبرامج التنمية ، ما تلبث كل هذه الصراعات ان تظهر ، ويمكن ، عن طريق وسائل البحث والمتابعة والتقييم ، من تعديل البرامج التنموية وفقا لما تتطلبه الظروف والمواقف التي تحيط بها .

وان اية دراسة للتغيرات الاجتماعية التي تحدثها التكنولوجيا ينبغي ان تقوم اساسا على فهم ظروف كل من المجتمع الذي يقوم بادخال التكنولوجيا والمجتمع الذي يتلقاها ، وذلك لان هذه الظروف متبلورة في نظامين من القيم ، يمثل الاول منها في قبول التقدم التكنولوجي باعتباره امرا مرغوبا فيه ، ويطلق الثاني في عدم القبول والرفض . ( ٢٧ : ٢١٠ )

مقاومة التقدم التكنولوجي عند القرويين مثلا قد تبدو احيانا عنيفة ، وقد يكون رفض التغير ظاهرا وعلنيا ، وقد يكون منتشرا على نطاق اوسع ، وهو يأخذ في كثير من الحالات شكل الانتقار الى روح العون او العانس لاتجاهات التغير ( ٢٨ : ١١٣ - ١١٤ ) .

وما لا شك فيه ان اهداف التنمية وغاياتها النوعية تتمثل في التقييم والاتجاهات والعلاقات الاجتماعية بين الافراد في المجتمع ، فهي لا تقتصر فقط على رفع المستوى المعيشي في الجانب المادي ، وانها تعمل ، في نفس الوقت كما اسلفنا ، على تنمية الطاقة البشرية وتاهيلها للمشاركة في اتخاذ القرارات التي تخدم الاهداف المجتمعية . ( ٢٩ : ٧٨ )

ولما كانت كل ثقافة تشتمل على ابعاد اجتماعية وثقافية ودينية تسود المجتمع ، فذلك كان على المخططين لبرامج التنمية ان يضعوا هذه الابعاد بما تحتويه من قيم في الاعتبار ، حتى لا تموق مشروعاتهم التنموية . وذلك لان المشكلة الحقيقية في عمليات التنمية هي مشكلة الاختيار بين المطالب الحيوية ، والمطالب التي تقوم على القوة الاقتصادية ، والمقدرة التكنولوجية من ناحية ، وبين مدى التمسك بالقيم والانماط السلوكية القوية والسائدة في المجتمع من ناحية اخرى .

عكثرا ما يرفض القرويون مثلا التجهيزات والادوات الجديدة واستخداماتها غير المألوفة باعتبارها عديمة القيمة والفائدة في نظرهم ، ومثال ذلك ان « برامج تنظيم الاسرة » . ( Family Planning Projects ) لم تلق الانجاسا محدودا ، علي الرغم من انها من اهم برامج التسييس في

المجتمعات المستعبدة التي تهدف إلى رفع مستوى المعيشة ، ويرجع الفضل إلى القيمة التي ينطوي عليها المسد الكبير من الإنباء والذي يمثل « المزوة » ، وأن كان ذلك يتعارض مع أهداف التنمية في البلاد النامية التي تعاني من الكثافة السكانية العالية ( ٣٠ ) .

ومن نماذج المشروعات التي لاقت الكثير من المقاومة والتي مسلوها بمقامر من عدم الأكرات واللامبالاة في العمل الصناعي ( أو الزراعي ) ، ما قام به بعض أفراد « البيجا » ، وهي قبيلة تسكن شرق السودان ، فقد قاموا بالجرارات الميكانيكية التي استخدمتها الحكومة في حرك أراضي « بلوكر » ، وبلغ من مقاومتهم أنهم كانوا يمترون طريقها لاعتسارهم أنها تفسد الأرض وتتسبب في تقليل رطوبتها .

ومن ثم يمكن القول بأن ادخال نمط جديد دون أن تكون هنالك تغييرات مناسبة قد نشأت من قبل داخل الأنماط الأخرى ذات الصلة بالتغيير الجديد يحدث أمرا من اثنين : ( ٣١ : ٥ ) .

١ - أما أن تكون هناك مقاومة شديدة تؤدي إلى رفض التمسيد باعتباره غير مفهوم وغير وظيفي .

٢ - وأما أن يحدث نقص واضح في التكامل الوظيفي ، وينشأ عن ذلك تخلف حضاري إذا اقتحم التجديد المنعزل على البناء الحضاري القائم .

ويمكن أن يحدث التغيير المطلوب في يسر وسهولة إذا كان لدى المجتمع حافز داخلي للتغيير يعمل على التقليل من مظاهر القلق الذي ينشأ من خوف التغيير ، أو بادخال حوافز للتجديد ، مما يزيد من احتمالات قبوله لدى الأفراد المحليين .

ومما لا شك فيه أن الأنماط أو العناصر التي يمكن ادخالها وقبولها دون مقاومة هي تلك التي يمكن أن تتكامل بسهولة مع النسق الحضاري القائم ، والتي لا تتدخل في الممارسات القيسية السائدة في المجتمع .

وغنى عن البيان أن التكاملية - في بعدها الاقتصادي والاجتماعي - لكي تحقق الأهداف المرجوة منها ، يجب أن تبدأ من الداخل ، من الإنسان وقية وتصوراتة ومهاراته بكل مكوناتها ومدلولاتها .

وحجبل القول أن المهنيين بمشروعات التنمية يجمعون على أن أغلب المشاكل والمعوقات التي تترض تنفيذها ، وبالتالي تحقيق أهدافها ، تنصر في اعتبارين : -

( ١ ) جهل المخططين وعدم ادراكهم للعلاقة الحلية فى المجتمع الذى تجرى فيها المشروعات التنموية

( ب ) الصعوبات التى يضمها الامراء انفسهم امام تلك المشروعات نتيجة لتمسكهم بالقيم الاجتماعية .

ومن هذا المنطلق تبدو أهمية الدور الفعال للقيم السائدة فى مجتمع ما ، سواء من حيث دفع عملية التنمية الى الامام ، او فى تخلف مشروعاتها والوقوف عقبه امامها . ولذلك فمن الضرورى التعرف على طبيعة النسق القيمى للمجتمع موضوع التنمية بحيث تشكل برامج التنمية التكاملية طبقا لهذا النسق ووفقا لمقومات بنائه الاجتماعى .

### البحث الثانى :

#### النسور المنهجى للبحث

#### فروض البحث والمنهج المستخدم

لما كان البحث يهدف أساسا الى تناول العلاقة بين انجازات التنمية، وقدرة المجتمع على المشاركة فيها ، وبين النسق الثقافى السائد ، وما يحتوى من قيم بين أفرادها فى بيئاته المختلفة من ريفية وحضرية ، واثار هذا التباين الواضح بين هذين النمطين الثقافيين على مسار التنمية فى مجتمع مدينة الخرطوم بالسودان . لذلك أثرت - من خلال هذا تناول - استساؤلات التالية :-

١ - ما هى السمات المميزة للنسق القيمى السائد فى كل من مجتمع القرية ومجتمع المدينة .

٢ - هل هناك علاقة ما بين القيم السائدة فى المجتمع الريفى ، وتلك التى تسود فى المجتمع الحضرى ، وما طبيعة هذه العلاقة .

٣ - ما هو الدور الوطنى الذى يمكن ان يلعبه نسق القيم السائد فى بيئة ما من بيانات المجتمع الواحد ، ريفية كانت أو حضرية ، فى دفع الامراء وحثهم على المساهمة فى مشاريع التنمية ، وبالتالي فى تأكيد قدرتهم على الانجاز والتفكير .

واستنادا الى هذه التساؤلات يسمى البحث الى التحقق من الفروض النظرية التالية : -

اولا : ان العلاقة بين غلبة القيم الاجبائية في النسق الثقافي لمجتمع ما وبين قدرة افراده المحليين على الحراك والانجاز علاقة طردية ، وبين غلبة القيم السلبية في نسق ثقافي آخر لمجتمع مخاير ، وبالمقارنة ، علاقة عكسية .

ثانيا : ان العلاقة بين النمط السائد للقيم في المجتمع الحضري وما يتسم به من خصائص العمومية ، والانجاز الفردي ، مع غلبة الجانب الدينى العلماني وبين مقدرة الامراد على قبول التغير والتحديث علاقة طردية .

ثالثا : ان العلاقة بين النمط السائد للقيم في المجتمع القروي وما يتصف به من سمات الخصوصية والانتساب القرايى ، مع وضوح المظهر الدينى التقديسى وبين قدرة الامراد على الانجاز وقبول التغير ، هي علاقة عكسية.

### منهج البحث وادواته :

يعتبر هذا البحث من الدراسات الوصفية ( Descriptive Studies ) التى تعنى بتحديد القواعد العامة والمعايير السائدة بين افراد المجتمع الواحد ، والتي تتجسده الى الوصف الكمي والكيفي للابعاد المختلفة المرتبطة بالقيم الاجتماعية بالصورة التى هي عليها في المجتمع ، وذلك لتعرف على تربيها وخصائصها من جانب ، وللوقوف على ما تحدثه هذه القيم من اعتبارات تؤثر بدورها في انجازات الامراد واسهاماتهم في مشروعاتهم التنموية .

كما تعتمد الدراسة الى استخدام اسلوب المقارنة كبديل للتفسير المغطيات الاحصائية بين نمطين متميزين من مجتمعات الدراسة ، وهما النمط الحضري والنمط الريفي ، حتى نتمكن من تحقيق الفروض التى يسمى البحث الى تحقيقها .

وقد استعان الباحث بمنهج « المسح الاجتماعى » ( Social survey ) بطريقة العينة ، حيث يكتفى فيه بدراسة عدد محدود من الامراد في كل قطاع من القطاعات المجتمعية موضوع البحث ، وذلك وفقا للوقت والجهد والامكانيات المتوفرة لدى الباحث .

ويعتبر المسح الاجتماعى من الاساليب المنهجية الهامة في مجال البحوث الاجتماعية حيث يمتد « كوفيليه » ( A. Cu villier ) من اكثر الطرق تعمقا في البحث الاجتماعى . كما يشير « موزر » ( C. Moser ) الى اهمية استخدام المسوح في الدراسات الاجتماعية العقلية ، كما يحدد لنا موضوعات هذه المسوح والتي من اهمها : ( ٢٢ - ٢٢٥ - ٢٢٦ ) .

( ١. ) دراسة الخصائص الديموجرافية لمجموعة من الأفراد .  
( ب ) دراسة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لجامعة يا من  
الجامعات .

( ج ) دراسة الجوانب الثقافية المرتبطة بالمعادات والتقاليد والقيم  
والمعايير السلوكية .

( د ) دراسة آراء الناس واتجاهاتهم ودوافع سلوكهم .  
وعليه فأسلوب المسح الاجتماعي المنهجى فى دراسة القيم الاجتماعية  
ومعانيها بإنجازات القمية يتيح للباحث تحليلا وتفسيرا للمساعد من القيم  
فى مجتمع الدراسة فى الوقت الحاضر ، وذلك بهدف الوصول لنتائج يمكن  
تصميمها .

ومن حيث أدوات الدراسة ، فقد اعتمد الباحث على « صحيفة  
الاستبيان » Questionnaire كأداة أساسية لاستيفاء المعلومات وجمع  
البيانات التى يتطلبها البحث . وقد تضمنت الصحيفة عدة أسئلة يلخص  
( ٤٠ ) مسؤالا ، تم توجيهها الى المجعوتين فى موقف « المقابلة » ،  
( Interview ) التى أجريت بينهم وبين مجموعات الطلبة المدرسين  
على تطبيق الصحيفة ، وعلى استخدام اصطلاحات لغوية « سودانية » تتفق  
واللهجة السائدة فى قطاعات البحث من ريفية وحضرية ، وذلك حتى يتحقق  
الهدف من توجيه الاسئلة وجمع البيانات المطلوبة وفقا لأهداف البحث .

ولقد تلووت الصياغة النهائية لـ صحيفة الاستبيان ، وذلك بعد تعديل  
التعديلات اللازمة عند إجراء « الاختبار المبدئى » ( Pretest ) .  
ولقد جاءت هذه الصحيفة محتوية للجوانب الآتية :

#### البيانات الأولية : —

ويشتمل هذا الجزء على الاسئلة المرتبطة بالدراسة من حيث النوع ،  
والسن ، والأقليم الاصلى ، والمهنة ، وفترة الإقامة بـ مجتمع البحث ، والحالة  
الاجتماعية وعدد الأفراد فى الأسرة ، والتعليم ، ونوعية السكن .

#### البعد الاقتصادى للقيم : —

ويحوى الاسئلة التى ترتبط بما يلى من مؤشرات : —

- ١ — مدى كفاية الدخل وأوجه إنفاقه .
- ٢ — الانتماء الى العمل ( الاتجاه نحو العمل ) .
- ٣ — تفضيل نوعية معينة من العمل .
- ٤ — مشاكل العمل وطرق التغلب عليها .

- ٥ - أساليب التغيب عن العمل وإجراءاته .
- ٦ - تفصيل العمل في الخارج .
- ٧ - الموافقة على العمل في الرقعة .
- المساهمة في مشروعات التنمية ونوعياتها .

#### البعد الاجتماعي للقيم :

ويحوى أسئلة خاصة بما يلي من أبعاد :

- ١ - السن المناسب للزواج .
- ٢ - تفصيل الزواج من الاقارب .
- ٣ - تفصيل عدد معين من الأبناء .
- ٤ - تفصيل نوعية معينة من الأبناء .
- ٥ - الموافقة على تعليم البنات .
- ٦ - الموافقة على عمل الزوجة .
- ٧ - تعدد الزوجات .
- ٨ - دواعي الطلاق .

#### البعد الثقافي للقيم :

ويشتمل بدوره على النقاط التالية :

- ١ - علاج الأمراض ووسائله .
- ٢ - الختان وطريقته .
- ٣ - الحسد .
- ٤ - الموقف من زيارة القبور والأضرحة .
- ٥ - الموقف من الوداعية .
- ٦ - أساليب قضاء وقت الفراغ ( أهمية الوقت ) .
- ٧ - تفصيل نوعية معينة من التعليم .
- ٨ - مستويات الطموح والتطلع عند الأفراد .

#### البحث الميداني :

تم إجراء البحث في القطاعين الحضري والريفي خلال شهور  
أبريل عام ١٩٨١ بمدينة الخرطوم في قطاعاتها التجارية والصناعية ، وفي  
قرية « المحس - كترانج » الواقعة في زمامها .

وقد قام بجميع الخطوات وبالأستمارات نخبة من طلبة ليسانس الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة ( فرع الخرطوم ) ، وذلك تحت إشراف الباحث . وقد قسم الطلبة الى ثلاث مجموعات تولت كل منها تطبيق الاستمارات على قطاع من القطاعات الثلاثة للبحث ( التجارى ، الصناعى ، الريفى ) .

وقد تولي تنظيم مجموعات الطلبة الثلاث كل من الطالب سيده الدين على ادريس ، والطالب اسماعيل الأزهرى عابدين ، والطالب مصمم الدين المر حوج . كما تم هؤلاء الطلبة أيضاً بتفريغ البيانات وذلك وفقاً لمفتاح الرموز ( Coding — Key ) الذى أعيد بمعرفة المخبر على الباحث .

### عينة الدراسة وإجراءات اختيارها :

مجتمع البحث : اختيرت مدينة الخرطوم عاصمة السودان كإقليم بشرى للدراسة . وهذا المجتمع يختلف من حيث الخصائص البيئية إذ يحوى نطرين اجتماعيين ، وهما النط الحضرى المتمثل فى مجتمع الخرطوم العاصمة وما يتسم به من ثقافة نوعية متميزة ، والنط القروى بخصائصه الثقافية الواضحة ، ويحوى القرى الواقعة فى زوايا .

كما يختلف مجتمع البحث كذلك من حيث النواحي المهنية والإنتاجية . فبينما تسود الزراعة وممارسة الأنشطة الفلاحية مجتمع القرية ، نجد أن الأغلبية من سكان المدينة تمارس المهن الصناعية والتجارية الى جانب الخدمات .

ويشتمل كل نط من أنماط الدراسة المناطق السكانية التالية :

أولاً : القطاع الحضرى : وتمثله منطقتان هامتان من مناطق مجتمع الخرطوم وهما :

( أ ) الحى التجارى المركزى ، حيث أجري البحث على منطقة البنوك من العاملين سواء الموظفين الإداريين أو الفنيين من المحاسبين . وقد اختير بنك الشعب التعاونى ( فرع الخرطوم ) عشوائياً ليمثل هذه الفئة من الحضرين .

( ب ) المنطقة الصناعية ، وتمثل إحدى مناطق المدينة التى يعمل بها حشد كبير من العمال . وقد اختير مصنع الغزل والنسيج عشوائياً ممثلاً لهذا القطاع العمالى .



**ثانياً : النمط القسري ، وتمثله قسرية**  
 « المحس - كترانج » التي تقع في زمامها على بعد ٦٠ كم من الخرطوم العاصمة ، والتي تعتبر امتداداً لها وناحية من نواحيها ، وتقع على ضفاف النيل الأزرق ، ويعمل غالبية سكان هذه القرية بالزراعة ، يزاول القلة منهم الأعمال الإدارية والمسكينة بمدينة الخرطوم .

وتدل نتائج الدراسات والبحوث الاجتماعية على أنه إذا اختيرت العينة اختياراً ممثلاً للمجتمع الأصلي تمثيلاً كاملاً بحيث تشمل جميع لغاته ، جاءت النتائج من حيث دقتها كالنتائج التي يمكن التوصل إليها لو أجريت الدراسة نفسها على جميع أفراد المجتمع الأصلي ( ٣٣ : ٤٣ ) .

### حجم العينة :

بلغ حجم العينة الكلية للدراسة ٣٨٠ مفردة ، يمثل القطاع الحضري بشقيه الصناعي - التجاري والمالي ١٦٠ مفردة ، بينما بلغت مفردات القطاع الريفي منها ١٢٠ مفردة .

وقد كان الحصر الخاص بهذه الفئات ، التي ينطبق عليها شروط سحب العينة ، كالآتي :

( أ ) عدد العاملين بالقطاع التجاري المركزي ( بنك الشعب السوداني ) ١٦٠ موظفاً .

( ب ) عدد العاملين بالمنطقة الصناعية ( مصنع الغزل والنسيج ) ٧٢ سائلاً .

( ج ) عدد أرباب الأسر الريفية بقريّة « المحس - كترانج » ٨٣ غلاماً .

واتضح لنا أن نسبة العينة المختارة قد بلغت ٢٥ ٪ من إجمالي مفردات المجتمع الأصلي للبحث في هذه القطاعات الثلاثة . وقد تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية ( Random Sample ) حيث أتيت الفرصة لجميع أفراد العينة في هذا الاختيار . وقد استخدمت جداول الأعداد العشوائية ( Random Numbers ) التي تصوى أرقامها موضوعاً دون أي ترتيب أو تعمد .

وتعتبر العينة العشوائية من أصدق أنواع العينات . وذلك لأن عملية التعميم من العينة إلى المجتمع الأصلي تكون أسهل في العينة العشوائية عنها في العينات الأخرى ، وذلك لعدم التحيز في الاختيار من جانب وسهولة احتساب خطأ العينة من جانب آخر . ( ٣٨ : ١٠١ - ١٠٢ ) .

ويتضح من التوزيع النسبي لقطاعات البحث أن المنطقة الأولى ( الحضرية ) تمثل ٥٧ ٪ من إجمالي مفردات العينة ، بينما بلغت جسيمة القطاع القروي ٤٣ ٪ من المجموع الكلي للشعوبتين .

## المبحث الثالث :

### نتائج ومستخلصات البحث :

من استعراضنا لنتائج الدراسة الميدانية وإحصاءها المختلفة ، الاقتصادية منها والاجتماعية والثقافية ، وفي ضوء البيانات الأولية ، تنضح العلاقة الوثيقة بين القدرة على الانتاج والمشاركة في مشروعات التنمية ، وبين النمط الثقافي السائد في المجتمع وما يحتويه من قيم متباينة .

ولقد أجاب البحث على الكثير من التساؤلات التي اثيرت والفروض التي وضعت ، والتي كانت موزعا للاختبار من خلال الواقع الميداني في منطقتي الدراسة الحضرية والريفية بمجتمع الخرطوم بالسودان (٣٥) .

ومن أهم مستخلصات الدراسة الأساسية ما يلي :

أولا : ان المجتمع الحضري ، بما يتسم به من نسق ثقافي تغلب على ما يحتويه من قيم ايجابية ، اكثر قدرة على الحراك والانتاج ، وبالتالي الاسهام والمشاركة بدرجة اكبر في مشروعات التنمية ويشكل يفوق الى حد كبير المجتمع الريفي ، الذي تغلب على نسقه القيمي السلبية والقدرية ، والتي يصدق عليها معظم النتائج والبحوث والدراسات التي توصل اليها رواد علوم الاجتماع والانثروبولوجيا (٣٦) .

ثانيا : ان البعد الاقتصادي ، يعويه من قيم واتجاهات سائدة بين الحضرين ، وبما يتسم به من خصص وارتفاع في مستوى التعليم وبالتالي في مستوى الدخل ، يسهم بقدر اكبر في التنمية الاقتصادية ، وذلك نظرا لما يحققه من توظيف واستثمار لامواله في المشروعات المختلفة .

وعلى النقيض من ذلك ، نجد ان تشابه العمل الزراعي في المجتمع الريفي وانخفاض مستويات الدخل ، وذلك الى جانب ارتفاع الامية ونقص الوعي الادخاري لدى القرويين وغير ذلك من الابعاد (٣٧) ، تسهم جميعها في احجامهم عن الاسهام او المشاركة في المشروعات الانتاجية ، وبالتالي في تنمية مجتمعاتهم المحلي .

ويتمثل ذلك في المؤشرات التالية :

١ - ان الحضرين اكثر وعيا وادراكا من القرويين بأهمية الادخار واستثمار الاموال في المشروعات الاقتصادية والانتاجية المخططة .

٢ - أن الحضريين أكثر تطلعا وطموحا فهما يفتقدان بالتخصص واكتساب الخبرة في العمل الممارس ، واقصر من القرويين على الحركة المهنى والترقى في مجالات التخصص المهنى .

٣ - أن الحضريين احرص من القرويين على زيادة دخولهم ، وذلك لتوفير المال اللازم لتحقيق انشغائهم المختلفة .

٤ - أن الحضريين ينسبون بالمرونة في مواجهة مشكلات العمل وفي إيجاد الحلول لها بشكل يفوق القرويين .

٥ - أن الحضريين أكثر قدرة على الحراك البيئى للميلق الريف والسفر الى الخارج للعمل والتعرف على معالم البلاد المختلفة ، وذلك بعكس القرويين الذين يعتبرون - بطبيعتهم - أكثر التصاقا بالأرض وارتباطا بالأهل .

٦ - أن الحضريين - برغم ما أورده البحث من نتائج تشير الى قلة إسهاماتهم في مشروعات التنمية المختلفة بعكس القرويين ، إلا أن قدر المساهمة وتنوعيتها يمكن أن تكون أكثر مائدة وعملية .

ثالثا : أن البعد الاجتماعى وما يحتويه من قيم واتجاهات سائدة بين الحضريين تجعلهم أكثر قدرة على الإسهام في إنجازات التنمية ، وذلك بمقارنتها بالقيم والاتجاهات السائدة في المجتمع الريفى موضوع الدراسة .

ويبدو ذلك واضحا من خلال الأبعاد التالية :

١ - أن الحضريين أكثر ميلا من القرويين للزواج في سن النضج والوصى والادراك لمسؤوليات الأسرة ( سواء الذكور أو الإناث ) ، وذلك بهدف تحقيق قدر أكبر من الاستقرار العائلى وحجم أوفر من الوقاية لما قد يعترضها من مشاكل زواجية ، قد تؤدي الى تفككها جزئيا أو كليا بما قد ينتج من ذلك من مشكلات انحراف الأحداث .

٢ - أن الحضريين أقل ميلا من القرويين للزواج من الأكلرب « من الداخل » ( Endogamy ) ، وذلك حرصا منهم على تجنب نسل صحيح خال من الأمراض التناسلية ، ومن تتوفر لديه عند الكبر القدرة والكفاءة الانتاجية للمشاركة في تطوير وتنمية مجتمهم .

٢ - أن الحضريين أقل ميلا من القرويين إلى انجذاب أبناء كثيرين ، وذلك نظرا لانتشار الاتجاهات الحديثة بالنسبة « لتنظيم الأسرة » ( Family Planning ) ، إدراكا منهم لمسئولياتهم تجاه التربية والتنشئة الاجتماعية للأبناء وبشكل يجعلهم أكثر قدرة على العمل والنجاة ، ونظرا لسبادة « نمط الأسرة النووية » ( The Nuclear Family pattern ) وذلك على عكس القرويين ، الذين ينظرون إلى كثرة الأبناء على أنها من قبيل « العزوة » واكتساب المهابة بين الآخرين .

٣ - أن الحضريين أقل ميلا من القرويين لانجذاب الأبناء الذكور . وذلك على اعتبار أن الأبناء - بحرف النظر عن نوعيتهم - يمكن إذا توفرت لهم مرص التربية والتعليم والتأهيل أن يشغلوا وظائف وتتيح لهم وعلى قدم المساواة الإسهام في تنمية مجتمعهم . وذلك على عكس القرويين الذين يفضلون انجذاب الذكور دون الإناث . وذلك لأن الأبناء الذكور يمثلون الضمان والأمان عند الشيخوخة والمجز ، إلى جانب المون والمساعدة التي يقدمونها لأبائهم في أعمالهم الزراعية التي تحتاج إلى المزيد من الجهد والعمق في وقت ارتفعت فيه الأجور الزراعية بشكل لا يقدر عليها أصحاب الملكيات الزراعية الصغيرة من أصحاب الدخل المحدود .

٤ - أن الحضريين أكثر من القرويين اهتماما بتعليم البنات ، وذلك لتأهيلها سواء من حيث المأهية بطرق تنشئة أبنائها التنشئة السلبية ، أو تدبير منزلها ، أو الإسهام في مجالات العمل المختلفة التي تجد فيها الفتاة تأكيداً لذاتها وتحقيقاً لدورها في تطوير مجتمعها . وذلك على عكس الاتجاه السائد عند القرويين والذي لا يصر اهتماما لتعليم البنات ، ولا يسمح لها إلا باجتياز المرحلة الابتدائية ، حيث يتعارض استثمارها في مراحل التعليم التالية مع العادات والتقاليد الريفية السائدة .

٥ - أن الحضريين أكثر ميلا للوفاقية على اشتغال المرأة . وذلك على عكس القرويين ، الذين يعارضون هذا الاتجاه الذي لا يتفق مع تبهم وأعرافهم وتقاليدهم ، ولا يسمحون لها إلا بمساعدة زوجها في أعمال الحقل المحدودة ورعاية المواشي ، إلى جانب القيام بواجبها نحو أبنائها . في حين يعمل الحضريون على تحقيق تكافؤ الفرص للجنسين في التعليم والعمل ، ولا شك أن لهذا الاتجاه مردوده الإيجابي على منجزات التنمية ، باعتبار أن المرأة تمثل نصف المجتمع .

٦ - أن الحضريين أقل من القرويين ميلا للوفاقية على مبدأ تعدد الزوجات ، بالرغم من إباحة الشريعة الإسلامية له . وذلك لما يشهده مجتمعهم من ارتفاع لمستوى المعيشة ، ولما يتوقعونه من الكثر من المشاكل

الزوجية التي تحول دون تحقيق الاستقرار العائلي ، وحرصا منهم على توفير وسائل الرعاية والتربية السليمة للبناء ، بهدف تنشئتهم تنشئة اجتماعية سليمة وأدراكا منهم بمسئوليتهم تجاههم بما يتفق والاتجاهات الحديثة لتنظيم الأسرة . وذلك بعكس الاتجاه السائد عند القرويين الذين يؤيدون مبدأ التعدد للزوجات ، ( Polygamy )

٨ - أن الحضريين أكثر من القرويين وعيا بمسئوليات الأسرة . ولذلك نجدهم أكثر حرصا في اختيار شريك الحياة ، وتحقيق التجارب بين الزوجين ، لزيادة فرص التوافق والتفاهم المشترك ، وكلها عوامل تقلل من عوامل التوتر والتفكك التي تسبب الطلاق . ولا شك أن في استقرار الأسرة استقرار للمجتمع والذي يتيح بدوره المناخ الصحي للعمل والإنتاج.

وأخيرا : أن البعد الثقافي — وما يحويه من قيم واتجاهات — السائد في المجتمع الحضري يسهم بدوره في تحقيق كفاءة أكبر لأفراده للعمل والإنجاز ، وذلك بالمقارنة بالتنافس الريفي التقليدية السائدة في مجتمع البحث .

ويتضح ذلك من خلال استعراضنا للجوانب التالية :

١ - أن الحضريين أقل من القرويين ميلا نحو الاعتقاد في أساليب العلاج التقليدية والشعبية ، بما تحويه من وصفات بلدية ووسائل للعلاج « بالزوار » (٢٩) وغيرها من الاتجاهات السائدة بين القرويين ، بالإضافة إلى إيمان أفرادهم ببدأ « الوقاية » خير من العلاج . وذلك يسهم في تحقيق مستوى عال من الصحة العامة ، التي توفر للمجتمع الكثير من الجهود المادية والبشرية التي تحتاجها مشروعات التنمية .

ويمرئ ذلك إلى ارتفاع المستوى التعليمي ، وزيادة الوعي الصحي لدى الحضريين بمقارنتهم بالريفيين ، نتيجة لاستشارتهم ذوي الاختصاص في هذا الشأن في حين يلجأ أبناء المجتمع الريفي إلى استخدام الطب الشعبي « والزوار » ، وإلى استشارة المدعين بمعرفة طرق العلاج التقليدية بشكل يزيد من حالات تفشي الأمراض المعدية وانتشار الأوبئة . وهذا له مردوده السلبي على منجزات التنمية المحلية .

٢ - أن الحضريين أقل من القرويين ميلا في الاعتقاد في السحر والحسد ، وما يرتبط به من وسائل وطرق (٤١) يسلكها الأفراد للحصول الأذى والضرر بالآخرين . بينما يسود الاعتقاد في السحر لدى القرويين ، مما يدفعهم إلى اللجوء لوسائل الوقاية منه ، وذلك نظرا لسيادة القيم الدينية المرتبطة بها . ولا شك أن انتشار مثل هذه المعتقدات بينهم له سلبياته ، نظرا لما تنجبه من قلق نفسي لدى الأفراد .

٢ - أن الحضريين أقل من القرويين ميلا في التمسك بتقليد « خطان إبنات » بوجه عام ، وممارسة عمليات « الضفاس الفرعوني » لمن على بوجه الخصوص ، وذلك على عكس القرويين الذين يتمسكون بهذا التقليد باعتباره تقليد متوارثا من الأجداد . كما أنه يعتبر من عوامل تقييم الفتاة عند الاختيار ، حيث يفسى عليها قيمة اجتماعية تجعلها تنفق الأهريلت - من لم تجرلن هذه العملية - قدرا في نظر الراغبين في الزواج .

ولا شك أن لانتشار هذا التقليد آثاره البيولوجية والنفسية الضارة على الفتاة . بالإضافة الى ما قد يثيره من مشكلات عند زواجها بشكل ينعدم فيه روح التفاهم المشترك ، وبالتالي عدم الاستقرار المائلى مما يهدد الأسرة بالتفكك والانهيار .

٤ - أن الحضريين أقل من القرويين تمسكا بزيارة القبور واضرحة الأولياء ، حيث يظلب على القرويين هذا الاتجاه لما ينطوى عليه من فهم دينية ، للترحم على موتاهم من جانب ، ولتلب بركة الأولياء واسلا في استجابة مطالبهم وحل مشكلتهم وشفتهم مما ألم بهم من أمراض مزمنة من جانب آخر ، وفي ذلك انفاق للبال والوقت لسيادة مثل هذه المعتقدات الضالطة ، التى نهى الدين نفسه عنها ، بينهم .

٥ - أن الحضريين أقل من القرويين ميلا الى الاعتقاد في قراءة الطلح عن طريق المنجمين ، بينما يميل القرويون الى اللجوء « للوداعية » لمعرفة ما يحل لهم المستقبل من آمال ، كما أنهم يثأثرون الى حد كبير بأقوالها بشكل قد يحد من أنشطتهم واعتباتهم .

٦ - أن الحضريين أكثر من القرويين أدراكا للزمن وأهميته . ولذلك فهم يحرصون على استغلال أوقات فراغهم بما يحسونه عليهم وعلى مجتمعهم الملقى بالفائدة ، ويوسائل قسم في تنمية قدراتهم الذهنية والنفسية والبدنية . في حين نجد أن القرويين يلجأون الى تضيبة أوقات فراغهم في توطيد أوامر القربى والملاقات الاسرية وفي ممارسة الشعائر الدينية . ولذلك تغلب النظرة السلبية على الحضريين في استغلال وقت الفراغ بعكس القرويين .

٧ - أن الحضريين أكثر تطلعا وطموحا من القرويين ، حيث يحملون على تحقيق مستويات أفضل من حيث التنظيم والعمل والمخل وحيازة الكماليات والاتصال بالمجتمع الخارجى ، الى غير ذلك من التطلعات لتحقيق اشباعاتهم وطموحاتهم . في حين يسود بين القرويين الشعور بالرضا على أوضاعهم ، ومن ثم لا يحركون ساكنا نحو تغييرها . حتى الذين يبدون قدرا من التطلعات ، فيغلب عليها الطابع المائلى والدينى الممثل في انجلب المزيد من الأبناء أو أداء الفرائض الدينية ، وما شابه ذلك .

## المراجع والهوامش

L . Nelson , Community Structure and Change , McMillan CO . N . Y .  
1960 .

(٢) الفاروق زكى يونس ، تنبئة المجتمع في الدول النامية ، مكتبة  
القاهرة الحديثة ، ١٩٦٧

(٣) ج . مانور ، التغير الاجتماعى والتنمية الاقتصادية ، ترجمة  
محمود فتحى ممر .

(٤) راجع هذه الاعتبارات للفرقة بين القرية والمدينة فى :

جلال مديولى ، الاجتماع الثقافى ، دار الثقافة للطباعة والنشر ،  
القاهرة ، ١٩٧٩ .

(٥) فتح الله هلول ، البلدان الريفية والحضرية بالالتيم المصرى ،  
مطبعة الاسكندرية ، ١٩٧٩

R . H . Holmes , Rural , Sociology , McGraw , Hill Book Co , N . Y .  
1952 .

(٧) وردت دراسة « تونيز » ( F . Tonnies ) من

« مجتمع الجماعة والمجتمع التنظيمى » ( Gemeinschaft ' Gesellschaft )  
فى كتاب يحمل هذا العنوان فى عام ١٨٨٧ ، ولقد سبق تونيز الى هذه  
الفرقة بين المجتمعات عدد من الرواد الاوائل فى الفكر الاجتماعى من امثال:  
— المير « هنرى مين » ( Sir H . Main ) فى آرائه عن المجتمع  
المائلى الابوى الذى يقوم على المكانة الاجتماعية ، والمجتمع الذى يقوم  
على التعاقد .

— لويس مرجان ( L . Morgan ) فى انكاره من المجتمعات

التقليدية ( Societa ) والمجتمعات المدنية ( Civitas ) .

( راجع فى ذلك : روبرت ردفيلد ، المجتمع القروى وثقافته ، ترجمة

ماروق العادلى . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦

(٨) حلال « اميل دوركايم » ( Emile Durkheim ) خاصيتى

التضامن الاالى والتضامن العضوى Solidarite Mekanique & Organique

فى كتابه تقسيم العمل الاجتماعى ( De La Division Du Travail Social )

(٩) عرض « ردفيلد » نظريته عن المتصل الثمسمى — الحضرى

( The Folk — Urban Cantinum ) فى مؤلفه « المجتمع المحلى الصغير »

( The Little Community ) علم . ١٩٣٠

(١٠) غاروق محمد الحادلي ، دراسة في علم الاجتماع والانتروبولوجيا ،  
الهيئة العربية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٤ ، المبحث الاول .

(١١) جاءت دراسة « باريسونز » عن « المتغيرات النمطية »

( Pattern Variables ) في كتاب « نحو نظرية مابة في الفعل »

بالاشتراك مع « شيلز » ( E . A . Shils ) عام ١٩٥١

To ward A General Theory Of action )

(١٢) كمال دسوقي ، ديناميكية الجماعة في الاجتماع وعلم النفس

الاجتماعي ، الجزء الاول ، المطبعة الفنية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٩  
Samders , I . T . " Community Encyclopeolia of the Social Sciences the  
(١٣)

McMillan Co , N . Y . 1977 .

(١٤) يشير اللفظ اللاتيني ( Voleo ) . المقتق من كلمة « نية ( Value )

الى فكرة ان يكون الانسان بالفعل مفيذا او متكبها . ولع

كلمة « قيمة » ( Valeur ) الفرنسية تقترب من المعنى اللاتيني ، ويندرج

المعنى ليشمل الشيء ذا القيمة ، والتي ييذل المرء في سبيل الحصول عليه

المزيد من الجهد والمال .

( نموذجية دياب ، القيم والمعاداة الاجتماعية ، دار النهضة العربية ،

١٩٨٠ .

See Fairchild , Dictionary of Sociology , N . Y . 1944 . (١٥)

(١٦) حسن السامعاني ، علم الاجتماع القانوني ، مكتبة الانجلو

العربية ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

(١٧) نموذجية دياب ، مرجع سبق ذكره .

H . Jonson Sociology : A Systematic Information , Hareourt Broth . Co  
New York 1960 .

(١٩) حسن السامعاني ، مرجع سبق ذكره .

L . Nelson , Community Structure & Change , Op . Cit .

(٢٠) لمزيد من التفاصيل من تصنيف القيم راجع ( نموذجية دياب ،

القيم والمعاداة الاجتماعية ، المرجع سبق ذكره ، ص ٢ وما بعدها ) .

(٢١) تباري محمد اسماعيل ، علم الاجتماع والايديولوجيات ، الهيئة

المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية ، ١٩٧٩ م .

(٢٢) مصطفى الخشاب ، علم الاجتماع ومدارسه ، الكتب الثالث ،

المدارس الاجتماعية المعاصرة ، دار المعارف بصر ، القاهرة ، ١٩٧٥ م .

(٢٣) برديك هاريسون ، التعليم للتنمية ، ترجمة جمال زكي ،

( المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الاول ، العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٦٤ )



(٢٤) عبد الباسط محمد حسن ، التنمية الاجتماعية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٠ م .

(٢٥) أحمد أبو زيد ، التنمية الاقتصادية والتغير الاجتماعى فى افريقيا ، فى المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الاول ، سبتمبر ١٩٦٤ .

(٢٦) جلال مدبولى ، المجتمعات الريفية المستحدثة ' تخطيطها وتنميتها ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٩ م .

(٢٧) راجع ذلك فى : روبرت ميرتون ، النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعى ، الفصل الثالث عشر .

(٢٨) ج. ماثيو ، التغير الاجتماعى والتنمية الاقتصادية ، ترجمة محمود لمعى عمر .

(٢٩) الباروق زكى يونس ، تنمية المجتمع فى الدول النامية ، مرجع سبق ذكره .

(٣٠) عليه حسن حسين ، التنمية نظريا وتطبيقا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب الاسكندرية ، بدون تاريخ .

(٣١) ج. ماثيو ، التغير الاجتماعى والتنمية الاقتصادية ، المرجع السابق الذكر .

(٣٢) عبد الباسط محمد حسن ، البحث الاجتماعى ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، الطبعة السابعة ، ١٩٧٧ م .

(٣٣) عبد الباسط محمد حسن ، اصول البحث الاجتماعى ، المرجع السابق الذكر .

(٣٤) محمد طلعت عيسى ، البحث الاجتماعى : ببادئه ومناهجه ، مكتبة القاهرة الحديثة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٦٢ .

(٣٥) ينقسم المجتمع السودانى الى اقاليم خمسة رئيسية وهى : الاقليم الشمالى ، والاقليم الشرقى ، والاقليم الاوسط ، والاقليم الجنوبى ، والاقليم الغربى . وكل اقليم من هذه الاقاليم يحوى عددا من القبائل وهى على سبيل المثال لا الحصر ، قبائل : الحس والجعلين ، والشايقية ، والكبابيش ، المجموعية والرياطاب ، والكوايلة والجعفرية .

والمناسير ، والتماشية ، والنوائية ، والحسنات ، والفونج ، والشكرية ، والحواركة ... الخ .

ويلاحظ ان هناك بعض المناطق التى تتبع الاقاليم التالية :

الاتليم الشمالي ( الشمالية ) ... اتليم كردستان ( جنوب كردستان ) .  
الاتليم الشرقي ( كسلا ) ... الاتليم الاوسط ( الجزيرة ، والنيل  
الاذرق والابيض ) .

( ٣٦ ) راجع في ذلك سمات وخصائص المجتمع الريلى والمجتمع  
الحضرى التى وردت في الاطار النظرى للدراسة في المبحث الاول وبخاصة  
معد كل من :

— فرديناند تونيز في دراسة عن مجتمع « الجماعة » والمجتمع  
« التنظيمى »

— اميل دوركايم في دراسته عن التضامن « الالى » والتضامن  
« العضوى » .

— روبرت ردفيلد في دراسته عن المنصل « القسبى والحضرى » .  
— تالكوت بارسونز في دراسته عن « المتغيرات المنطقية » .

( ٣٧ ) تنحصر مشاكل العمل الزراعى في مجتمع البحث مرتبة حسب  
اهميتها في التالى :

- ١ — النزاع بين القرويين بسبب الجيرة في الزراعة .
- ٢ — الخلاف بين المزارعين بسبب الرى ومواعيده بسبب نفرة المياه  
في بعض المواسم الزراعية .
- ٣ — عدم توفر السداد ، ولجوء البعض الى شرائه من السوق  
السوداء بأسعار غالية .
- ٤ — عدم توفر الايدى العاملة .
- ٥ — عدم توفر قطع الخيار الخاصة بتشغيل وابورات الرى وتلص  
الجازولين الخاص بها .
- ٦ — صعوبة نقل المحاصيل الزراعية الى مركز التصويق في المدينة .
- ٧ — المشاكل الخاصة بحفر الترع والقنوات .
- ٨ — التغيب بسبب المرض واجهاد العمل .
- ٩ — بعد مكان العمل عن محل الاقامة وصعوبة المواصلات .
- ١٠ — نقص الخدمات والمرافق .

( ٣٨ ) يمارس العلاج بالزراى بواسطة الذين يعتقدون فيفسه من  
طريق قيام فريق متخصص بدق الطبول والدقوف ونبح الذيلج واذا :

الرمس الهستيرى: فى دوائر وبينهم المريض ، حيث يسود الاعتقاد بان المريض بهذه الطريقة سوف يتخلص من اسباب مرضه المستعصى عن طريق خلاصه من مس الشياطين التى سببت له هذه الحالة المرضية ( الباحث ) .

( ٤٠ ) الخفاض الفرعونى ، هو تقليد قديم يمارسه سكان وادى النيل منذ الماضى المحيق ، حيث توارثته الاجيال جيلا بعد جيل ، ويقال انه تقليد اتاهم من اجدادهم الفراعنة ولذا لقب بلقبها ومنشأه اسطورة تقول ان فرعون قد امر به لتتبعه جميع النساء حتى لا يلدن ذكورا تكون نهايته على يد احدهم . وهذا التقليد اكثر انتشارا فى جنوب الوادى عن شماله ، وله الكثير من الآثار الجانبية الضارة من الوجهة البيولوجية لدرجة ان الحكومة الانجليزية قد سنت قانونا عام ١٩٤٨/٤٧ يحظر على السودانيين هذا التقليد استهجانا له لما فيه من ضرر بالغ على النساء . وقد كان من نتيجة هذا التشريع تدمير شديد بين ابناء المجتمع السودانى وصار تنفيذ هذا القانون محنوا بالصعاب من كل جانب لما للخفاض الفرعونى من قيمة اجتماعية كبيرة عند الرجال والنساء على السواء ، اذ يعد عدم اجراء - الختان - المعرونى - للأنثى تقليلا من شأنها وانحطاطا من قدرها ، وانزالا من مكانتها بين الاناث والذكور على السواء . ولا يمثل هذا القانون ضرورة تذكر فى المناطق غير الحضرية ، حيث يمثل العرف فيها وسيلتها الأساسية فى الضبط الاجتماعى .

خفاض السنة : تقليد بديل من الخفاض الفرعونى ، وسبب تمسك السودانيين به وبخاصة الحضريين انها يرجع الى اعتباره - سنة - قدامى بها رسول الله (ص) . ولذلك لهم يتمسكون بها اتباعا للشريعة الاسلامية الحنيفة . ( الباحث ) .

(٤١) مثل التحويلة او الحجاب: عبارة عن ورقة يكتب فيها بعض الادعية والآيات القرآنية بواسطة احد العارفين ، ومن شأنها ابطال مفعول الحسد ، وهى توضع فى كيس من الجلد أو الورق يتقلده الامراء المعرضون لمفعول الحسد .

## ندوة

## التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمدن الجديدة

القاهرة ١٠/٧ أبريل ١٩٨٦

أميرة عبد اللطيف مشهور \*

تعتبر المدن والمجتمعات الجديدة من أهم أدوات سياسات التنمية والتحضر ، والتي تستخدم بهدف إعادة توزيع السكان في الدولة ، وظلّة الكثافة السكانية في العاصمة والمدن الرئيسية . ولذا ، فإن عملية إنشاء المدن الجديدة يجب أن تتم على أسس التخطيط الرئيسية ، ودراسات برامح تنميتها ، ومحاولة التعرف على التجارب السابقة في هذا المجال ، سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية .

وتحتل المدن الجديدة أهمية خاصة في مصر ، التي يتركز سكانها في مساحة لا تزيد عن ٤ ٪ من المساحة الكلية للدولة ، كما يتركز حوالي ١٤ ٪ من أجمالي السكان في القاهرة ، أي في مساحة لا تتعدى ١١ ٪ من المساحة الكلية للدولة ، بكثافة سكانية تبلغ ٢٣٦٨٨ نسمة في كم<sup>٢</sup> . ولذا ، فإن إقامة المدن الجديدة في مصر سوف تساهم في استغلال الموارد البشرية والطبيعية ( من مواد خام وأراضي ) للدولة بصورة أكثر وفعالية أعلى .

وبصفة عامة ، تتعدد أنواع المدن الجديدة . فهناك مدن مستقلة ومدن تابعة . والمدن المستقلة هي المدن التي تقع بعيداً عن العاصمة والمدن الرئيسية في الدولة ، وتتميز هذه المدن باستقلالها من حيث المرافق والخدمات عن المناطق الحضرية المجاورة ، ولذا فإن تكلفة انشائها تكون مرتفعة للغاية ، إلا أنها تمثل نواة للنمو الإقليمي في منطقة غير ملبئة أساساً .

أما النوع الثاني من المدن الجديدة ، وهي المدن التابعة أو المسند الضواحي ، فتنشأ على مشارف العاصمة أو المناطق الحضرية الكبرى . ويعتبر الهدف الأساسي من إنشاء هذه المدن هو المساهمة في الحد من التكدس السكاني في المسند الرئيسية المجاورة من ناحية ، وإقامة مشروعات

---

(\*) دكتورة في الاقتصاد . خبيرة . وحدة بحوث التحضر . المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

انتاجية جديدة تساهم في زيادة فرص العمل والانتاج ، واجتذاب السكان اليها .

وبذلك ، فهناك أهداف عديدة ترمى اليها سياسة اقامة المجتمعات والمدن الجديدة ، وأهمها ما يلي : -

١ - ايجاد مناطق جذب سكانى جديدة اخلطة الكثافة السكانية في المناطق الحضرية الكبرى .

٢ - اعادة توزيع السكان في الدولة باستغلال المحروقات والمناطق غير المأهولة .

٣ - استغلال موارد طبيعية بمطلة ، باقامة مصانع ومشروعات استثمارية بجوار مواقع هذه الموارد ، ويتم بذلك خلق نواة عمرانية جديدة .

٤ - انشاء مدن سناعية جديدة ومستقلة ، توفر فرص عمل جديدة ، وتؤدي الى اعادة توزيع الاستثمارات في الدولة .

واخيرا ، فقد يكون الهدف من انشاء المدن الجديدة هو اعادة بناء وتعمير مناطق تم تدميرها في الحرب ، كما حدث في المملكة المتحدة مثلاً بعد الحرب العالمية الثانية ، وفي منطقة قناة السويس بجمهورية مصر العربية بعد حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣ .

وترجع تجربة انشاء المدن الجديدة في مصر الى النصف الثاني من القرن الماضي ، حين ادى حفر قناة السويس سنة ١٨٦٩ الى اقامة مجتمعات جديدة في المنطقة ، شملت ثلاث مدن مستقلة هي بورسعيد والاسماعيليه والسويس ، ومدينتين تابعيتين هما بورفؤاد وبورتوفيق . وفي العصر الحالي ، ادى انشاء السد العالي في بداية السبعينيات الى استصلاح اراضى زراعية وانشاء مجتمعات عمرانية جديدة في هذه الاراضى ، منها مدينة النوبارية والوادي الجديد . وفي السبعينيات تم التخطيط لاقامة مجموعة من المدن الجديدة . كانت أولى هذه المدن مدينة المائس من رمضان ، وهي مدينة مستقلة تقع على طريق القاهرة - الاسماعيليه بدأ انشاؤها سنة ١٩٧٤ ، وتبعها مدينة السادات ، وهي مدينة مستقلة أيضاً . تقع على طريق القاهرة الاسكندرية الصحراوى ، ثم مدينة ٦ أكتوبر وهي مدينة تابعة لمدينة القاهرة ، والمصرية الجديدة بجوار مدينة الاسكندرية ، ومدينة العبور والامل والسلام و ١٥ مايو ، وهي مدن تابعة تقع على مشارف القاهرة الكبرى . كما توجد مجموعة من المجتمعات العمرانية الجديدة التى ترتبط بشروعات اقتصادية ، مثل مدينة

الصاحبة ، على طريق القاهرة الاسماعيلية ، ومدينة دمياط الجديدة ، وجميع  
الاولمبيوم بنجع حمادى ، ومدينة الصفا بجوار اسيوط ، ومدينة لخدمة  
مشروع مؤسسات ابو طرطور . ومدن اخرى ما زالت تحت التخطيط .  
وتقوم هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة التابعة لوزارة التعمير ، بالتخطيط  
والتنفيذ والاشراف على المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة ، وذلك  
بموجب قانون المجتمعات العمرانية الجديدة الصادر سنة ١٩٧٩ .

وقد كان لوحدة بحوث التحضر بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية  
والجنائية نجزية في دراسة المدن الجديدة في مصر ، حيث كلفت وزارة  
التعمير المركز بالقيام بدراسة خاصة بمدينة السادات سنة ١٩٨٤ ، وذلك  
للتعرف على اتجاهات العاملين ببعض الوزارات نحو انتقالهم للانتقال في  
هذه المدينة . وقد شملت الدراسة أساسا العاملين بوزارة التعمير .  
وبعد الانتهاء من البحث ، اقترحت وحدة بحوث التحضر اقامة ندوة  
من « التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمدن الجديدة » لاستعراض اهم  
نتائج الدراسة ، وعرض الدراسات التى اجريت على مدن جديدة سواء  
في مصر او في دول اخرى ، لتقييم التجارب السابقة في هذا المجال ،  
وللتعرف على اهم المشاكل التى تواجه عملية انشاء المدن الجديدة  
وقبيلتها . وبذلك يمكن تقديم علامات واضحة للاسترشاد بها في تخطيط  
المجتمعات العمرانية الجديدة ، وفي سياسات التحضر والتنمية الاقتصادية  
والاجتماعية لهذه المجتمعات . كما يعتبر اقامة هذه الندوة مجالا لالتقاء  
المهتمين بالمدن الجديدة ، سواء على مستوى التخطيط او التنفيذ او الادارة  
او البحث العلمى ، بهدف تبادل المعلومات ووجهات النظر . كما يتيح  
هذه الندوة امكانية دعم الروابط والتعاون بين المجال العلمى والمجال  
التطبيقى من ناحية ، وبين مصر والدول الاخرى من جهة ثانية . وبما  
لذلك ، فقد تم عقد ندوة « التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمدن الجديدة »  
بالتعاون بين وزارة التعمير والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ،  
في الفترة من ٧ الى ١٠ ابريل ١٩٨٦ ، وذلك بمقر المركز . وتمت دعوة  
الجهات المعنية والمهتمين وبعض الخبراء الاجانب للمشاركة في الندوة ،  
سواء بتقديم بحوث او حضور جلسات الندوة لمناقشة الدراسات  
المروسة .

#### المشاركون في الندوة :

شارك في ندوة « التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمدن  
الجديدة » ما يقرب من ثلاثين جهة علمية وتنفيذية ، ضمت - الى جانب المركز  
القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية: ووزارة التعمير - بعض الوزارات  
المعنية مثل وزارة الشؤون الاجتماعية ، ووزارة الاسكان ، ووزارة

النقل ، ووزارة السياحة ، ووزارة الخارجية . كذلك اشتركت في الندوة بعض المؤسسات العلمية ، مثل معهد التخطيط القومي ، والمعهد الجيوجرافي ، وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، و جامعة الأزهر ، وهيئة بحوث الإسكان والبناء والتخطيط العمراني ، وكلية الهندسة بجامعة القاهرة ، وكلية الفنون الجبئية ، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، والجامعة الأمريكية ، والمركز الفرنسي للتوثيق والدراسات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية . كما شارك في الندوة عدد من أجهزة تنمية المدن الجديدة المصرية ، مثل جهاز تنمية مدينة العاشر من رمضان ، ومدينة العبور ، ومدينة ٦ أكتوبر ، ومدينة السادات ، الى جانب بعض أجهزة المحافظات والمهنة بموضوع الندوة ، مثل مديرية الإسكان والمرافق بمحافظة سوهاج ، ومجلس محافظة شمال سيناء ، ومحافظه القاهرة . كما شارك في الندوة أيضا بعض الهيئات الهندسية والانتاجية الخاصة ، مثل شركة المبريين للإسكان والتنمية والتمهيم ، والمكتب المصري للتصميمات والاستشارات الهندسية ، وبعض المستثمرين في المدن الجديدة . وأخيرا ، شارك في الندوة من خارج مصر مدير قطاع التنمية الاجتماعية ببنجيريا ، واحد خبراء المدن الجديدة في فرنسا ، وأستاذ بجامعة ساو باولو بالبرازيل .

وبذلك ضمت الندوة مجموعة متنوعة من التخصصات التي يجمعها مجال موحد للدراسة والعمل ، وهو مجال انشاء وتنمية المدن الجديدة ، مما ساهم في اتساع اتجاهات المناقشة واثرائها . وقد بلغ عدد المشتركين في الندوة حوالى سبعين مشتركا ، وذلك خلاف خبراء وباحثي المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

### أعمال الندوة :

تكون برنامج الندوة من جلسة افتتاحية وخمس جلسات عمل . وقد افتتح الندوة الأستاذة الدكتور أمال عثمان وزيرة الشؤون والتأهيلات الاجتماعية ، ورئيس مجلس إدارة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، والمهندس حسنب الله الكفراوي وزير التعمير ورئيس مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة . وفي كلمة الافتتاح التي القاها السيد وزير التعمير وما أعقبها من مناقشات بينه وبين الحاضرين ، تعرض المهندس حسب الله الكفراوي لعدة نقاط هامة منها :

١ - سياسة الدولة فيما يتعلق بالمجتمعات العمرانية الجديدة ، ومدى الاختلاف بين المدن الجديدة التي انشئت في مصر ، ومدى توفر الخدمات الأساسية بها ، وأهم المشروعات الاستثمارية القائمة في هذه المدن ، والتسهيلات المختلفة التي تمنحها الدولة للمستثمرين بالمدن الجديدة بسعة علمية .

١ - أهداف الدولة من إنشاء المدن الجديدة .

٢ - خطة الوزارة لانتقال العاملين إليها إلى مدينة السادات .

٣ - خطة الدولة بالنسبة لصحية استثمار الأراضي والتي تنقسم إلى جزئين ، وتهدف في النهاية إلى استغلال الأراضي المصلحة للزراعة ، وتبليتها لمحدودي الدخل من سفار المزارعين والشباب وخريجي الجامعات وأصحاب الماشات والمرحمن من القوات المسلحة ، إلى جلب بيع بعض الأراضي المستصلحة بالمزاد العلني ، وتخصيص جزء آخر للشركات للاستثمار والجمعيات .

أما جلسات الندوة فقد تناولت النقاط الأساسية التالية :

١ - المشكلة السكنية ، وسبلات الضية والتضرر ودمر المجتمعات الجديدة في حلها .

٢ - سياسة إنشاء المدن الجديدة .

٣ - تخطيط وإدارة وتوويل المدن الجديدة وتضمير الأراضي بها .

٤ - تنمية المدن الجديدة .

٥ - استعراض بعض تجارب إنشاء المدن الجديدة ، واستخلاص أهم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها .

وقد تضمنت الجلسة الأولى للندوة ثلاثة بحوث ، تناولت أساسا موضوع سياسة إنشاء المدن الجديدة ، حيث عرضت الأستاذة الدكتورة نهى فهمي ، رئيس وحدة بحوث التضرر بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، دراسة عن « المدن الجديدة في مصر » نشأتها وتنميتها ومقترحات بشأن سياسة بديلة . وقد تعرضت في بدايتها لموضوع تحديد مرجعية معينة من مراحل النمو الاقتصادي التي يمكن حنوها للبول للقبلة أن توجه مسار عملية التضرر لتحقيق نجاح على ، يمدى لمكثية نقل سياسة من سياسات التضرر من دولة لأخرى مع اختلاف عقلية الدولتين . ثم تناولت الدراسة سياسة إنشاء المدن الجديدة في العلم ، والحوائل التي يستند إليها إنشاء المجتمعات الجديدة . ثم تعرض البحث لهذه السياسة في مصر وخصائصها ، ومخوفاتها ، والإبعاد الثلاثة لوظيفة المدن الجديدة الاقتصادية والاجتماعية ، وهي البعد الديموجرافي العمراني ، والبعد الاقتصادي الإنتاجي ، والبعد الاجتماعي والذي يرتبط بكساح الحاجات الأساسية لسكان هذه المدن ، وكيفية توفير تلك الظروف المعيشية والاجتماعية اللازمة لجك الأفراد على الانتقال واتسلة في المدن الجديدة . وأخيرا الإجراءات



التي يجب اتخاذها لتنمية تلك المدن . ثم تقدم الأستاذ الدكتور مسيد عبد الحمود ، استاذ الاقتصاد والتخطيط القومى المساعد بمعد التخطيط القومى ، بدراسة عن « سياسة المجتمعات والمدن الجديدة في مصر ومحاولة للتنظيم من منظور مكثي » ، وهي محاولة لتقييم سياسة انشاء المدن الجديدة في مصر باعتبارها أسلوبا لحل مشاكل المناطق الحضرية ، وسيلة لاستغلال موارد العيز أو المكان غير المستغمد ، وأداة لاعادة توزيع السكان في الدولة . وقد تناولت الدراسة دور المدينة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من منظور مكثي ، وذلك من حيث تأثيرها على المناطق المحيطة بها ، وعلى الاقتصاد القومى كله . ثم تعرض البحث لمشكلة التنمية في مصر من المنظور نفسه ، وسياسة المجتمعات والمدن الجديدة وأهدافها ، والجهود التي تبذل في هذا المجال منذ عام ١٩٧٥ ، مع تقييم هذه السياسة . أما البحث الثالث فقد تقدم به الدكتور محمود صلاح الدين الداموش ، مدير ادارة البحوث بلمهئة العامة للتخطيط الممراني ، وعنوانه « العوامل والمشكلات الاجتماعية في تخطيط وتنمية المدن الجديدة بالدول النامية » . كانت هذه الدراسة بمثابة نظرة عامة لتقييم سياسة انشاء المدن الجديدة ، مع استعراض وظائف هذه المدن في الدول النامية ولامحها الاساسية ، والظلمات التي يجب توافرها بهذه المدن ، وأهم المشكلات الاجتماعية فيها ، وأهم العوامل الاجتماعية اللازمة لتخطيط وتنمية المجتمعات الجديدة .

أما الجلسة الثانية للدوة فقد تناولت أسسا موضوع الانتشار السكاني، وسياسات التنمية والتحضر ، ودور المجتمعات الجديدة في حل هذه المشكلة . وقد تعرضت البحوث الأربعة التي عرضت في هذه الجلسة لهذا الموضوع . كانت الورقة الأولى عن « المشكلة السكانية ودور المجتمعات الجديدة في حلها » ، وقد تقدم بها الأستاذ فاروق عطية ، مدير عام التنمية الاجتماعية والثقافية بوزارة التميم ، كذلك تقدمت الدكتورة هبة نصر ، المدرس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، بدراسة عن « الانتشار السكاني وسياسات التنمية والتحضر » . كما عرض الأستاذ على نمسي ، الباحث في المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، تصورا لأهمية دور المجتمعات الصحراوية في هذا المجال ، في بحث بعنوان « نمو مجتمعات متكاملة بالصحراوات المصرية — تساؤلات محورية » . وأخيرا ، عرض الأستاذ دانيال جاك ، مدير التنمية الاجتماعية بالوزارة الفيدرالية للتنمية الاجتماعية والشباب والرياضة في نيجيريا ، من خلال تجربة انشاء مدينة أبوجا ، وذلك في دراسة بعنوان « المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في المدن الجديدة : التكامل من خلال استراتيجيات تنمية المجتمعات في أبوجا بنيجيريا » .

وتناولت الجلسة الثالثة للندوة موضوع تنمية المدن الجديدة ، وذلك من خلال محاور أربعة هي : المحور الهندسى ، والقطاع الصناعى ، والنشاط السياسى ، والخدمات الاجتماعية . وقد شملت الدراسة الاولى المحصور الهندسى ، حيث عرض المهندس هشام مختار ، الباحث المساعد بالهيئة العامة لبحوث البناء والاسكان والتخطيط العمرانى ، دراسة بعنوان « نحو تحقيق أفضل استفلال للمدن الجديدة الواقعة فى اقليم القاهرة الكبرى » .

ثم تناولت الدكتورة سبيحة فوزى ، المدرس بكلية الاقتصاد والمعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، دور التصنيع فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى المدن الجديدة ، من خلال دراسة بعنوان « التصنيع والمدن الجديدة » . ثم عرض الاستاذ عبد الرحمن سليم ، رئيس الادارة المركزية للبحوث والمعلومات والتدريب بوزارة السياحة ، دراسة عن « دور السياحة فى التوسع العمرانى واتامة المدن الجديدة » . وأخيرا استعراض الاستاذ اشرف مؤاد تادرس ، أخصائى أول بالادارة العامة للتوطين بوزارة الشؤون الاجتماعية ، « دور وزارة الشؤون الاجتماعية بالنسبة للمدن والمجتمعات الجديدة » .

وقد عرضت بحوث الجلسة الرابعة للندوة لموضوع تخطيط وإدارة وتمويل المدن الجديدة وتسعير الاراضى بها . كانت الدراسة الاولى عن « ادارة وتنمية المجتمعات الجديدة فى مصر » للاستاذ حسنى أمين ، وكيل الوزارة لشؤون التنمية بهيئة المجتمعات الجديدة فى مصر . وكانت الدراسة الثانية عن « تسعير اراضى المجتمعات الجديدة فى مصر » للاستاذ عاشور فهمى ، مدير عام الامانة الفنية لمجلس ادارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة . أما الدراسة الثالثة التى عرضت ، هذه الجلسة ، فقد طرحت منظوراً هندسياً لاختيار نمط البناء فى المدن الجديدة ، وذلك من خلال بحث تقدمت به الدكتورة لبللى أحمد محرم ، المدرس بالهيئة العامة لبحوث الاسكان والبناء والتخطيط العمرانى ، بعنوان « المسكن العالية أم المنخفضة فى المجتمعات السكنية الجديدة » .

وفى الجلسة الخامسة والاخيرة للندوة ، تم استعراض بعض تجارب انشاء المدن الجديدة ، لاستخلاص أهم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التى تواجهها . وتناولت الدراسة الاولى مدينة العبور فى بحث بعنوان « سياسة التنمية لمنطقة شمال القاهرة : مدينة العبور » ، للمهندس طلى حسان لاشين ، رئيس جهاز تنمية العبور بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة . و تعرضت الدراسة الثانية لتجربة مدينة السلام بالإسكندرية من خلال بحث « مشروعات التنمية الاجتماعية وتحسين البيئة كنسوة لانشاء المجتمعات الجديدة فى الدول النامية - دراسة لمدينة السلام بالإسكندرية » .

للاستاذة الدكتورة ملجدة متولى ، الأستاذ المساعد بقسم البناء والإسكان والتخطيط العمرانى بمرکز بحوث البناء والتخطيط العمرانى . وكانت الدراسة الثالثة التى تقدمت بها الدكتورة سهر عبد العزيز يوسف ، مدرس علم الاجتماع بكلية الدراسات الانسانية بجامعة الأزهر ، عن مدينة العاشر من رمضان ، وعنوانها « المدن الجديدة بين السياسات الموضوعية والواقع الاجتماعى - دراسة حالة لمدينة العاشر من رمضان » . وأخيرا عرضت الدراسة الرابعة احدى تجارب الدول الامريكية فى عملية انشاء المدن الجديدة ، حيث تقدم الأستاذ فليپ هارنجر ، مدير مريق البحوث بمعهد البحوث العلمية والتكنولوجية فيما وراء البحار ، بدراسة بعنوان « دراسة حالة لمدينة سان بدرو بساحل الماچ ، فيما بين ١٩٦٨ - ١٩٧٨ » .

### مناقشات الندوة وأهم الاتجاهات التى وردت فيها :

اثارت البحوث المقدمة فى الندوة مناقشات عديدة . وادى تنوع تخصصات الحاضرين الى اثراء هذه المناقشات . حيث حضر الندوة ادايريون ومخططون وباحثون ، كما أن هؤلاء الباحثين جمعوا بين تخصصات عملية مختلفة ، فمنهم خبراء فى الهندسة ، ومنهم خبراء فى الاقتصاد ، ومنهم خبراء فى الاجتماع ، ومنهم خبراء فى القانون .

وقد دارت بعض المناقشات حول طبيعة سياسات التحضر والتنمية بصفة عامة ، وسياسة انشاء المدن الجديدة بصفة خاصة ، ومدى اهمية هذه السياسة فى الدول النامية ، وفى مصر على وجه الخصوص ، ومدى فعاليتها فى المساهمة فى حل مشكلات الإسكان والسكان والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، ومشكلات المناطق الحضرية فى مصر . كما قارن الخبراء بين تجارب انشاء المدن الجديدة فى مصر ، والتجارب المقابلة فى الدول النامية ، وأهم الاختلافات بينها ، والدروس التى يمكن الاستفادة بها فى هذا المجال .

واثارت المناقشات موضوع دور البحوث العلمية ، وجسدى هذه البحوث فى عملية التخطيط لانشاء مدن جديدة ، ومشكلة توافر البيانات الاحصائية اللازمة لها ، ومدى صحة البيانات المتوفرة . واجمع الحاضرون على اهمية البحوث العلمية فى توجيه المخططين والمشرعين على وضع سياسات انشاء المدن الجديدة ، وضرورة تكامل البعد الاجتماعى والبعد الاقتصادى والبعد الهندسى فى هذا المجال ، لتحقيق أكبر قدر من الاهداف المنشودة ، وتحقيق توازن حضرى فى هذه المدن . كما اشار

البعض الى أهمية نشر الدراسات الخاصة بتقاسم المدن الجديدة ،  
وأهمية عقد لقاءات بين المهتمين بهذا الموضوع لتبادل الآراء والخبرات .

واتخذت المناقشات الصيغة الواقعية في كثير من الأحيان ، حيث  
شارك بعض المستثمرين في المدن الجديدة في حضور جلسات النقاش ،  
وطرحوا على المسئولين أهم المشكلات التي تواجههم عند إقامة مشروعات  
استثمارية في هذه المدن ، واقترحوا بعض الحلول العملية التي قد تؤدي  
الى اجتذاب مشروعات جديدة يمكن ان تساهم في عملية التنمية الاقتصادية  
والاجتماعية للمدن الجديدة .

وأبرزت المناقشات أهمية المشاركة الشعبية في النهوض بالمجتمعات  
الجديدة ، وضرورة تفاعل السكان الجدد مع المجتمع المحلي ، ومع الأجهزة  
الحكومية المسؤولة ، لتحقيق النمو المنشود وإيجاد الحلول للمشكلات التي  
تواجههم .

واثرت مشكلة الاسكان في المدن الجديدة ، وارتفاع أسعار تسليك  
الوحدات السكنية فيها الى جانب استغلال البعض لهذه المساكن في  
المضاربة بأسعارها ، مما ينتقل مشاكل المدن الكبيرة الى المجتمعات  
الجديدة ، التي يرعى منها تلافى هذه المشاكل .

وإذا كانت المناقشات قد دارت أساسا في إطار وينتظر محلي ،  
فإن البعد الدولي للموضوع لم يستبعد . حيث استعرض بعض الحاضرين  
من الخبراء المصريين والاجانب تجارب دول العالم في عملية إنشاء المدن  
الجديدة ونموها ، وطرحوا بعض الحلول التي طبقت في المدن الجديدة  
بالمعالم الثالث .

### توصيات الندوة :

سجل الحاضرون أهم ملاحظاتهم وتوصياتهم في أوراق معدة لذلك .  
وتم تجميع هذه الأوراق وتحليل مضمونها ، وصياغتها في شكل مبدئي ،  
حتى يتم مناقشتها في جلسة خاصة يوم ٣٠ أبريل ١٩٨٦ . وقد حضر هذه  
الجلسة أعضاء الندوة ، وذلك بهدف بلورة التوصيات في صورتها  
النهائية .

وتد تفتت ورتة التوصيات في بدايتها توضيحا لمفهوم التنمية  
الاجتماعية التي تستهدفه المجتمعات الاشتراكية ، ومنها مصر ، وهو اجماع  
الحاجات الأساسية للأفراد في حدود الإمكانيات المتاحة المحدودة ، مع توظيف  
الطاقات البشرية المتوفرة لتحقيق أفضل استفلال للموارد الاقتصادية في  
الدولة ، وتحقيق مزيد من العدالة في توزيع الدخل وفي الحصول على

الخدمات المختلفة . ومن هنا عان أهداف الدولة من انشاء المدن الجديدة هي  
أهداف ديموجرافية ، وأهداف اقتصادية ، وأهداف اجتماعية . وقد ضمت  
ورقة التوصيات خمس مجموعات هي :

١ - توصيات خاصة بإدارة المدن الجديدة ، وقد ركزت على أهمية  
اللامركزية في إدارة هذه المدن ، مع ضرورة متابعة العمليات التنفيذية فيها  
لضمان التزامها بالخطة العامة للدولة .

٢ - توصيات خاصة بتخطيط المدن الجديدة ، من حيث اعطاء طابع  
خاص مميز لكل مدينة جديدة ، وإنشاء جهة مختصة في كل منها للإشراف على  
صيانة المنشآت والحفاظ على الطابع الجبالي فيها .

٣ - توصيات خاصة بتخصيص الأراضي والإسكان في المدن الجديدة ،  
من حيث توضيح دور القطاع الخاص في عملية البناء وإقامة المشروعات  
الانتاجية ، لتخفيف العبء على الاستثمارات العامة ، وتنظيم عملية بيع  
الأراضي للحد من استغلال البعض والمضاربة بأسعار المساكن والأراضي  
فيها ، والعمل على تشجيع المجهودات الفردية بتقديم شروط ميسرة في البناء .

٤ - توصيات خاصة بدراسة المدن الجديدة ، وأهمية تضامن جهود  
الجهات البحثية مع الهيئات التنفيذية المسؤولة عن انشاء المدن الجديدة ،  
وتوضيح دور البحث العلمي في هذا المجال .

٥ - توصيات خاصة بتنمية المدن الجديدة ، تناولت الاستثمارات في  
البنية الأساسية والخدمات المختلفة ، وأهمية ربط المدن الجديدة بالاتصال  
المحيط بها ، وأهمية التنمية الزراعية لتحقيق الاكتفاء الذاتي لهذه المدن ،  
وضرورة وضع خطط واضحة للتوطن الصناعي في المدن الجديدة ، التي يجلب  
أهمية النهوض بصناعة السياحة بها بتوفير دعائمها الأساسية من فنادق  
وحدائق ومراكز شباب وغيرها .

### ٦ - بصدد القنوة :

نظم المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، بالتعاون مع وزارة  
الاعمر ، زيارتين ميدانيتين للمدن الجديدة بعد انتهاء جلسات الندوة ،  
وذلك للتعرف على تجربة انشاء المدن الجديدة في مصر من الواقع المحلي .  
وكانت الزيارة الأولى لمدينة الماشر من رمضان ، وهي أول المدن الجديدة  
التي انشئت في العصر الحديث في مصر ، وهي مدينة مستقلة . أما الزيارة  
الثانية فكانت لمدينة ٦ أكتوبر ، وهي إحدى المدن التابعة لمدينة العاصمة  
الجديدة .

وقد قام أعضاء الندوة بزيارة الأحياء السكنية في المدينتين ، وتلقوا  
وحدات من نماذج الاسكان المختلفة فيها ، الى جانب زيارة بعض المشروعات  
الانتاجية . وعقدت بكل مدينة جلسة عمل لمناقشة مشاكل المدينة مع  
المسؤولين بجهاز تنمية المدينة ، ومع المستثمرين فيها . وقد اوضحت  
المناقشات جوانب عملية عديدة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية  
للمدن الجديدة في مصر . ولذا فقد اقترح المركز القوس للبحوث الاجتماعية  
والجنائية اجراء بحث شامل في اطار خطة المشروعات البحثية الكبرى  
في المركز ، يتناول دراسة المجتمعات العمرانية الجديدة في مصر .

ويتم حاليا اعداد مجلد باللغة العربية يضم كافة أعمال الندوة ،  
كما يقوم المركز الفرنسي للدراسات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية  
بت ترجمة أعمال الندوة الى اللغة الفرنسية لنشرها ايضاً . وسوف يتسهم  
نشر هذين المجلدين مع بداية عام ١٩٨٧ .

## ندوة

مقالة الطفل في مصر

القاها ١٥ يوليو ١٩٨٦

مهد شومان \*

معد المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ومنظمة  
اليوم المتحدة للاطفال « يونيسيف » ، ندوة علمية عن حالة الطفل في مصر ،  
شارك فيها مجموعة من الخبراء والباحثين من مختلف التخصصات بما أتاح  
الفرصة لمناقشة الأوجه المختلفة للظاهرة ، والمشاكل التي تطرحها ،  
والحلول المتاحة ، وكذلك تبادل المعرفة والخبرة بين المشتغلين بالقانون  
وعلم النفس والاجتماع والصحة والاحصاء والتربية والتعليم . وقد قدم  
المشاركون ثلاثة عشر بحثا - كل في مجال تخصصه - جرت مناقشتها .  
كما نظمت في نهاية الندوة مناقشة عامة تناولت أهم القضايا في مجال  
حالة الطفل ، والموضوعات التي تحتاج الى دراسة وبحث ، والأساليب  
المناسبة لمواجهة المشكلة .

ويمكن القول بأن الندوة قد نجحت في فتح ملف حالة الطفل في مصر ،  
وهو ملف يكاد يكون مجهولا ، رغم ما يوج به من مشاكل وهموم ، تمسك  
بجوهرها القضايا والتحديات التي تواجه المجتمع . أكثر من ذلك نجحت  
الندوة في تقديم مقترحات مفيدة للتصدي للمشكلة ، ودمت الى الاهتمام  
بأجراء مسوح علمية لتحديد طبيعته وحجم ظاهرة تشخيص الاطفال  
وعلاقتها بالمشكلة وسبل مواجهتها .

والملاحظة الجديرة بالتسجيل أن المشاركين في الندوة اجتهدوا  
في تحديد ملامح الظاهرة ، من حيث الحجم والانتشار والعوامل التي تساهم  
في استمرارها سواء في المناطق الريفية أو الحضرية ، والاعتراف على مدى  
فاعلية الوسائل القانونية في الحد منها ، والجهود المطلوبة لحماية الاطفال ،  
وطبيعة البرامج والخدمات المطلوبة لتحقيق ذلك . وفي هذا الاطار  
يمكن إلقاء الضوء على القضايا التي طرحتها الندوة ، وإبراز اتجاهات  
المناقشة التي دارت حولها .

---

\* باحث مساعد . وهذه بحوث السلوك الإجرامي . المركز القومي  
للبحوث الاجتماعية والجنائية .

## أولا حجم وانتشار ظاهرة تشغيل الأطفال في مصر :

بحث عنوان « عمالة الطفل في مصر » ، لـ د . عبد الكريم الهنسي ورقة إلى الندوة رصّد في قسم منها أهم الدلالات الإحصائية للظاهرة ، من حيث العدد الإجمالي والفئات العمرية وعلاقتها بالتمسّك بالعمالة للسكان ، وكذلك نصيب الريف والحضر من عمالة الطفل . وقد اعتمد الباحث على بحث العمالة بالعينة الذي قام به الجهاز المركزي للتعرف على العمالة والأحصاء عام ١٩٨٤ ، واتضح فيه أن ظاهرة استخدام الأطفال ( أقل من ١٢ سنة ) في مصر واضحة وملحوظة ، حيث يبلغ مددهم حوالي مليون مئتين ، بنسبة ٧٪ تقريبا من إجمالي القوة العاملة ، يتركز منهم ٧١٪ في الريف ، ربما لطبيعة النشاط الزراعي ودور الأسرة في العملية الانتاجية .

وتشير أ.د. نهى نهى ، في ورقتها المقدمة إلى الندوة تحت عنوان « عمالة الطفل في القطاع غير الرسمي » ، إلى أن القطاع الزراعي يمتس عمالة الطفل بصورة عامة ، بينما يوفر القطاع غير الرسمي فرص عمل للأطفال في المدن وتعرف القطاع غير الرسمي بأنه يكون من مجموع المنشآت التي تستخدم أقل من ستة عاملين في القطاع الصناعي وقطاع الخدمات ، وتلك التي تستخدم أقل من ثلاثة عاملين في قطاع التجارة ، بالإضافة إلى العاملين بمنزلهم أو بالطعنة أو المقطوعة ، والباية الجائلين . ثم عرضت لنتائج دراسة أجريت في تونس عن طبيعة تشغيل الأطفال في هذا القطاع ، وأشارت إلى دراسة استطلاعية أجريت على شياخة معروف بالقاهرة بهدف التعرف على المنشآت القائمة به ، وصياغة أهداف دراسة ستجرى على القطاع غير الرسمي في نفس الشياخة .

وإذا كان الاتجاه العام في الندوة يعترف بوجود وتنامي ظاهرة تشغيل الأطفال ، فإنه يعترف أيضا بعدم توافر الإحصاءات والبيانات عن عمالة الطفل خاصة في القطاع الريفي . ولكن من الملفت للنظر أن يطرح د . محمد هسّان في ورقته « ميل الأطفال نوائد ومضار » ، رايًا يؤكد فيه أن عمالة الطفل في مصر لا تشكل ظاهرة اجتماعية ملقحة ، وذلك بناء على انطباعات عامة ومن خلال المقابلات الإكلينيكية للمرضى .

## ثانيا : عمالة الطفل بين النص القانوني والواقع المجتمعي :

حتى هذا الموضوع باهتمام كبير من المشاركين في الندوة ، ربما لأنه يساعد في توضيح خلفية العديد من الظواهر المرتبطة بتشغيل الأحداث . فهو — على سبيل المثال — قد يفسد وجهة النظر التغلّبية التي تحتل



القانون وسيلة ناجحة لحل المشكلة . ولكن الحقيقة قد تكون على العكس من ذلك ، فالقانون إذا لم يراع حقائق الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ويتعامل معها لن ينجح في تقديم شيء مفيد للمجتمع . ولعل استمرار تشغيل الأحداث دون السن القانونية يكشف عن هذه الفجوة بين النص القانوني والواقع المجتمعي .

وقدم الأستاذ خالد طاهر ورقه الى الندوة عرض فيها للإنشغالات الدولية التي اهتمت بتنظيم تشغيل الأحداث ، وتحديد الحد الأدنى للسن التي يجوز تشغيل الحدث فيها ، واهتمام المشرع المصري منذ سنوات طويلة بتوفير الحماية الصحية والادارية للأطفال العاملين ومنع استغلالهم او استخدامهم في مهن وصناعات تطوى على مخاطر او تعديد لعاجتهم .

ويعرف قانون العمل ( مادة ١٤٢ ) الأحداث بأنهم الصبية بين الاثنتي والذكور البالغين اثنتي عشرة سنة كاملة وحتى سبع عشرة سنة كاملة . ويلتزم كل صاحب عمل يستخدم حدثا دون السادسة عشرة بنسخه بطاقتة تثبت انه يعمل لديه ، وتلتصق عليها صورة للحدث ، وتحتد من مكتب القوى العاملة المختصة وتختم بخاتمه . وقد منع القانون ( المادة ١٤٤ ) تشغيل أو تدريب الصبية قبل بلوغهم اثنتي عشرة سنة . وفرضت المادتان ١٤٦ و ١٤٧ قيودا على ساعات تشغيل الحدث .

بينما أصدر وزير العمل والقوى العاملة مجموعة قرارات تلزم اصحاب العمل بتوقيع الكشف الطبي على الصبية العاملين لديهم ، وتصدر الاعمال والمهن والصناعات التي لا يجوز تشغيل الأحداث فيها اذا قلت اعمارهم عن ١٧ عاما .

وحدثت ( المادة ١٦٥ ) عقوبة من يخالف المواد والقرارات السابقة بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد عن مئتين جنيها ، تتعدد بعدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة ، وفي حالة العودة تضاعفت العقوبة ( مادة ١٧٤ ) ، ولا يجوز الحكم بوقف التنفيذ في العقوبة المالية أو النزول من الحد الأدنى لها لأسباب تقديرية ( مادة ١٧٥ ) .

وعند مناقشة النصوص السابقة ، اشار المشاركون الى ان المشرع المصري ( المواد ١٤٢ الى ١٥٠ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ) وكذلك قرارات وزير العمل ، تنظم ميل الصبية خارج القطاع الزراعي فقط ، وتهمل عمل الصبية والأطفال دون السن القانونية للعمل في القطاع الزراعي ، رغم كونه يمتص الجانب الأكبر من عمالة الطفل ، ويشمل بعض الأنشطة الضارة للطفل ، كميلاد ريش المبيدات الزراعية وتطهير الترع والمصارف .

ولقد بعض المختصين من ضرورة ان يلغى المشرع المصري بالتصويت  
القولية الخاصة بتنظيم عمل الطفل ، وان توضع الحكومة المصرية على  
الانتخابات الدولية التي تنظم تشغيل الاطفال .

من جهة اخرى لاحظ المشاركون استمرار تشغيل الاطفال من اقل من  
السن القانونية — وتزايد اعدادهم ، وذلك رغم وجود التشريعات المانعة .  
وقد عللوا ذلك باسباب اقتصادية — اجتماعية ، فضلا عن التناقض بين  
مرحلة التنظيم الاجبارى 15 سنة والحد الأدنى للسن القانونى لتشغيل  
الاطفال 12 سنة ، ومنحت الرقابة الحكومية . حيث اوضح د . احمد عبد الله  
ان اربعة مختشين تقع عليهم مسئولية التفتيش على 20 ألف مؤسسة  
في منطقة بحري القديمة بالقاهرة . ولعل هذه الحالة تؤكد مشكلة ملازم  
اليه المشاركون من ان عدد ونطاق مخالقات قانون العمل الخاصة بتشغيل  
الاحداث تتزايد كل عام ، رغم انها عادة مالا تكتشف . ومع ذلك فقد ذكر  
تقرير لوزارة القوى العاملة والتدريب ان 61196 من مخالقات قانون  
العمل عام 1985 كانت لاحداث يعملون في مؤسسات مختلفة ، وتوزعت بين  
2146 مخالفة لقروط عقد العمل ، 1614 مخالفة تدريب ، 749 مخالفة  
في ساعات العمل ، 206 مخالفة اجور . وجاءت القاهرة في المرتبة الاولى  
بين المحافظات ، تليها الاسكندرية فالغربية والبحيرة والدقهلية والشرقية  
وبنوعرسمند وقناطر والجيزة .

### ثالثا : العوامل المؤدية الى ظاهرة تشغيل الاحداث :

يمكن القول ان ظاهرة تشغيل الاطفال هي احدى الظواهر الاجتماعية  
في دول العالم الثالث ، التي ترتبط بالبنية الاقتصادية والاجتماعية السائدة  
وتوزيع الثروة والسلطة فيها . ويذكر د . احمد شاكر ، في ورقته المقدمة الى  
الندوة ، ان نسبة الاحداث العاملين الى القوة العاملة ككل في بعض  
البلدان النامية تصل الى 40 ٪ ، في حين لا تتجاوز 16 ٪ في بعض البلاد  
النامية .

ومع ذلك فان رصد ظاهرة تشغيل الاطفال ، وتحليل اسبابها ، في دول  
العالم الثالث يبدو امرا صعبا . اذ لا توجد احصاءات كافية ، كما تتداخل  
في تكوين واستمرار ظاهرة تشغيل الاحداث عوامل كثيرة ، احيانا ما تكون  
نتائج أو مظاهر لأوضاع سائدة لا يمكن تغييرها بسهولة . وقد واجهت  
الندوة هذه المشكلة ، التي تأخذ ابعادا خاصة في ضوء طبيعة المجتمع المصري  
والتحولات المجتمعية التي يمر بها منذ ثورة يوليو 1952 .

وقد رصدت أوراق الندوة والمناقشت مجموعة من العوامل المؤثرة  
وغير المباشرة تساهم في تكوين الظاهرة ، منها الفقر وعدم قدرة الأسر المستفيرة

على تعليم أبنائها ، والتسرب من مدارس التعليم الاساسى ، وهجرة العمالة الماهرة الى الدول النفطية ، وضعف المستوى التكنولوجى فى الصناعة المصرية ، وقلة الكفاءات المطلوبة فى المهن التى يعمل بها الاطفال والمنتشرة فى القطاع غير الرسمى والقطاع الرسمى ، وأخيرا تفكك البناء الاسرى ، ووجود قيم وعادات منتشرة فى الريف والاحياء الشعبية تفجع على تشغيل الأحداث .

وعلى كثرة هذه وتشابكها ، الا أن هناك مجموعة منها حظت على الاهتمام الأكبر من المشاركين ، واثرت بالخاص أثناء المناقشات :

## ١ - التسرب :

يرى ١. د. عادل عازر فى ورقته عن عمالة الطفل والعدالة الاجتماعية ، ان هذه الظاهرة تنتشر فى بعض الدول النامية ، وترتبط بانتفاء العدالة الاجتماعية أو بعض جوانبها فيما تتبناه هذه الدول من سياسات اجتماعية واقتصادية . وبالتالي فإن حاجة الأسرة لزيادة الدخل والمشكلات التى يواجهها بعض الاطفال فى مجال التعليم تدفع بهم الى سوق العمل . ويوضح تقرير اعدده المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا أن الجزء الأكبر من التلاميذ يتكون الدراسة إما بسبب انخفاض المستوى العلمى ( ٦٠-٦٥ ٪ ) ، وإما لرغبتهم فى العمل لتأمين دخل الأسرة ( ٣١ ٪ ) .

ويربط ١. د. عادل عازر بين عمالة الطفل والعدالة فى نظم التعليم . وهناك فجوة بين النص الدستورى الخاص بحق المواطن فى التعليم وبين الواقع العلمى ممثلا فى تصور العملية التعليمية ، وعدم استيعاب المدارس للأطفال فى سن التعليم ، حتى أن احصاءات ١٩٧٦ تثبت أن نسبة الاستيعاب بلغت ٨١ ٪ .

## ٢ - التسرب من مدارس التعليم الاساسى :

ركزت عدة أوراق على بحث ظاهرة التسرب من مدارس التعليم الاساسى ، على اعتبار أنها تفاقم من اعداد الاطفال المنخرطين فى سوق العمل . ويعرف الأستاذ سمير لويس سمد التسرب بأنه : انقطاع التلميذ المنتظم فى الدراسة عن مواصلة لى سبب عدا سبب الوفاة ، سواء أكلن هذا الانقطاع فى بدء أو أثناء العلم الدراسى فى أى صف من صفوف المرحلة . وتوجد عوامل اقتصادية واجتماعية وصحية وتربوية وسياسية وراء ظاهرة التسرب ، إلا أن العامل الاقتصادى يبدو مؤثرا للغاية ، حيث أظهرت دراسة للمركز القومى للبحوث التربوية ، على عينة من الاطفال المتسربين ، أن ٤٥ ٪

يتمتع بظلمون إلى الميل في وظائف كتابية ، بينما يقول 111 منهم أن الحصول على عمل يتطلب مهارات يدوية .

**روفا ليهيئات غير منتفخة** بجمعتها وزارة التربية والتعليم، وإسرائيليا  
د. د. عبد اللطيف الهندى ، اتضح أن نسبة استجبات المزمين (٦٠مستوفات)  
قد بلغت عام ١٩٨٦/٨٥ ٩٢٫٢٪ . وعنده النسبة المرتفعة لا تعبر عن  
الواقع الفعلى ، اذ ان هناك ضرورة لتابعة اعداد المتحقين بالمع الاول  
الابتدائي حتى نهاية هذه المرحلة ، وذلك للتكف من فاعلية العملية  
العلمية .

**رأبنا : التوسيت :**

في نهاية الندوة أصدر المشاركون مجموعة من التوصيات عبرت عن نقاط الاتفاق التي ظهرت خلال أعمال الندوة ، كما عكست الخلاف الذي ثار حول الآثار الإيجابية والسلبية لعائلة الطفل ، وهو الخلاف الذي دار حوله جدل متدلم يحسم . إذ أكد فريق من المشاركين على أن عائلة الطفل في المجتمع المصري تعكس ظروف المجتمع ومتطلبات التنمية ، وتتجاوب مع قيم ثقافية سائدة سواء في الريف أو الحضر ، وأنه يمكن وضع الضوابط القانونية والإدارية التي تحول دون استغلالهم .

في المقابل ، أظهر فريق من المشركون ميلا الى ضرورة مكافحة هذه الظاهرة والحد منها ، وذلك لانها تؤثر بسلبي على نمو الاطفال وصحتهم النفسية ، كما تسبب بعض الامراض المزمنة . ولكن اصحاب هذا الرأي اتفقوا مع الفريق الاول على ضرورة تطوير الخدمات التثليمية والصحية ، ودعم الرقابة الحكومية على المؤسسات التي يشرف على تنفيذ قانون النمل . الى ان الخلاف الصوب على قبول او رفض الظاهرة ، ومن ثم اساليب التعامل معها .

على أي حال ، أوصت الندوة بفناء للتفاوض بين الحد الأدنى القلوي لعمل الطفل وسنوات مرحلة التعليم الأساسي ، وبيع الضامة القيمة التي يهاهب بها أصحاب العمل المضافين إلى ١٠٠ جنيه على كل خفلة ، وعلوين النظام التعليمي وريطه بامتراتجبة التنمية ، والاحتنام بالتعليم للنلى ومراكز التأهيل ألعى لاستعجاب الأطفال المتسربين من المرحلة الابتدائية ، وأجراء مسح علمية لظاهرة عبلة الأطفال ، وأقامة مراكز للرعاية الصحية والاجتماعية في المناطق التي يتركز فيها تشغيل الأحداث ، والتسويق بين الوزارات المختلفة المعنية بظاهرة تشغيل الأحداث .

**اجتماع القاهرة رفيع المستوى  
للتعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية  
رؤوف سعد**

شهدت القاهرة في أغسطس الماضي حدثا اقتصاديا هاما ، يمثل في اجتماع مجموعة الـ ٧٧ رفيع المستوى للتعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية ، والذي شساركت فيه ٧٨ دولة من قارات افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . وللمتصرف على ماهية هذا الاجتماع والظروف التي أحاطت به والنتائج المترتبة عليه ، فإن الامر يحتاج الى العودة قليلا لعدد من السنوات للانعام بأبعاد الصورة . ففي عام ١٩٨١ اجتمعت مجموعة الـ ٧٧ ( عدد اعضائها الآن ١٢٧ دولة ) في كراكاس عاصمة فنزويلا ، في اول اجتماع للمجموعة رفيع المستوى للتعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية . وكان هذا الاجتماع خطوة تاريخية لم تطور هذا التعاون ، اذ نجحت دول المجموعة في اقرار « برنامج عمل كراكاس للتعاون الاقتصادي في الدول النامية » الذي ينظم هذا التعاون في ثمانية قطاعات ذات الاولوية بالنسبة للدول النامية ، وهي التجارة - التكنولوجيا - الأغذية والزراعة - الطاقة - المواد الخام - التمويل - التصنيع - التعاون الفني . وتبنى فلسفة تنظيم هذا التعاون على اساس عقد اجتماعات فنية في تلك القطاعات ، بغرض دراسة كافة الجوانب الفنية والعملية للتعاون في كل القطاع . بهدف ان يؤدي ذلك الى اقامة مشروعات محددة تعود بالنفع المتبادل على الدول النامية أعضاء المجموعة .

كما قررت المجموعة في نفس الاجتماع ان تجتمع سنويا ، في القارات الثلاثة على التوالي في شكل لجنة حكومية مفتوحة العضوية لكل امفمساء المجموعة ، وتتولى متابعة وتنسيق تنفيذ برنامج كراكاس . ولذلك فقد سميت اللجنة الحكومية للمتابعة والتنسيق . كما تم انشاء عدد من الاليات لدعم تنفيذ البرنامج ، وأهمها فريق مساعدى رئيس مجموعة الـ ٧٧ الذى يتم تشكيله من دبلوماسى الدول الاعضاء على اساس التمثيل الاقلية . ويعمل هذا الفريق بمثابة سكرتيرية المجموعة للفنى تتولى اعداد لائحة اجتماعاتها بالوثائق والدراسات ونفطية وتنسيق انشطتها سواء بين امفمساء المجموعة او بين منظمات ووكالات الامم المتحدة ، وكذلك المنظمات الحكومية وغير الحكومية ومراكز البحث والمعاهد في الدول الاعضاء . وحتى يتوسعبر تمويل أنشطة المجموعة ، مثل عقد الاجتماعات واعداد الدراسات وخلافه ،

\* مستشار بوزارة الخارجية \*

تم انشاء حساب التعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية ، الذي يضم  
تفصيله يساهمات الاختيارية للدول الاعضاء .

هذا وقد عقدت اجتماعات اللجنة الحكومية المذكورة ، في عام ١٩٨٢  
حتى عام ١٩٨٥ ، في مانيلا ( الفلبين ) وتونس ( تونس ) وقرطاجنة  
( كولومبيا ) وباكرا ( اندونيسيا ) على التوالي . وحل الدور على قارة  
امريكا لاستضافة اجتماع عام ١٩٨٦ . ويمكن ان نتوقف قليلا عند اجتماع  
باكرا ، لاهيئة المباشرة بالنسبة لاجتماع القاهرة . والجدير بالذكر ان هذا  
الاجتماع عقد افتاء رئسه مصر لمجموعة الـ ٧٧ التي تولتها خلال حكم  
الاجتماع ١٩٨٥/٨٤ . وفي الاجتماع تضمن تقرير رئيس المجموعة ( السيد السيد  
احمد توفيق خليل مفوض مصر الدائم لدى الامم المتحدة في نيويورك ) اقتراح  
عقد اجتماع رفيع المستوى للمجموعة ، لتقييم تنفيذ برنامج عمل كراكس ،  
ووضع اساس العمل المستقبلي للتعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية .  
وقد كان هذا الاقتراح سببا في اثاره مناقشة واسعة بين الوفود ، اصبحت  
بالمراحة والموضوعية ، ومبرت عن الطلق الذي تشمر به الدول الاعضاء  
للبدء في تحقيق تقدم ملموس في تنفيذ برنامج عمل كراكس ، وضرورة القيام  
بجهد محدد بواسطة المجموعة لارساء سبل ووسائل تعزيز التعاون الاقتصادي  
فيما بين الدول النامية على اسس عملة ، وقد انتهت هذه المناقشات الى توجيه  
اجتماع باكرا بمقد اجتماع رفيع المستوى لتقييم الموقف الحالي لتنفيذ برنامج  
كراكس ، وتحديد منهج العمل بالنسبة للمستقبل . وفي ضوء تلك التوصية ،  
قرر وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ في اجتماعها السنوي التاسع في نيويورك  
عام ١٩٨٥ للاعداد للفترة العادية للجمعية العامة للامم المتحدة ، قرارا بتحويل  
الاجتماع القادم للجنة الحكومية للتابعة والتنسيق الى اجتماع رفيع المستوى ،  
كتوصية اجتماع باكرا ، مع التأكيد بان يجمع هذا الاجتماع بين المستويين السياسى  
والفنى لضمان اتخاذ قرارات عملية في ضوء تجربة الضم السنوات التي  
مضت منذ اقرار برنامج عمل كراكس . ولقد حكم قرار مصر باستضافة هذا  
الاجتماع في القاهرة عدد من الامارات الرئيسية . من الوجهة السياسية  
كان هذا اول اجتماع اقتصادى لكل الدول النامية بعد في مصر منذ اجتماع  
القاهرة عام ١٩٦٢ لمسائل التنمية الاقتصادية . والجدير بالذكر انه صدر عن  
هذا الاجتماع « اعلان القاهرة » الذي تضمن لأول مرة موقف دول الجنوب تجاه  
مشاكل التنمية الاقتصادية . واكثر من ذلك فقد كان هذا الاجتماع ، الذي راسه  
السيد الاستاذ الدكتور / عبد المنعم القيسوني نواة انشاء مؤتمر الامم المتحدة  
للتجارة والتنمية ( الانتكاد ) عام ١٩٦٤ الذي راسه كذلك الدكتور/ القيسوني .  
وفي احضان هذا المؤتمر سجل التاريخ للدولى نشوء اول تجمع اقتصادى  
لدول العالم الثالث ، بواسطة ٧٧ دولة نامية ، والذي يسمى مجموعة الـ ٧٧ ،  
التي اضطرر نموها عبر السنوات التالية حتى بلغ عدد اعضائها ١٢٢ دولة .

ومن ناحية ثانية كان اجتماع القاهرة هو أول اجتماع حكومي على المستوى العالي يعقد بالقاهرة وتشارك فيه غالبية الدول العربية بوصفها أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ وذلك منذ توقيع اتفاقيات السلام . حيث أن الاجتماعات التي عقدت خلال تلك الفترة كانت تضم إما عدداً محدوداً من الدول العربية أو كانت تمثلين أو خبراء غير حكوميين ( شارك في المؤتمر جميع الدول العربية فيما عدا سوريا وليبيا وموريتانيا وجيبوتي . ويلفانسة لجيبوتي فقد انضج ان اسباباً قهرية فتحت المسئول من الحضور ) .

ومن ناحية ثالثة بحث الأهمية السياسية لمصر في عقد هذا الاجتماع لديها في أنه يجيء في أعقاب رئاستها لمجموعة الـ ٧٧ خلال عام ١٩٨٥/٨٤ ، مما يعد تأكيداً مجدداً للدور الرائد الذي تلعبه مصر في العالم الثالث بتبني قضاياها الاقتصادية والسياسية في المحافل الدولية وعلى المستوى الثنائي . كما أن عقد مجموعة الـ ٧٧ لاجتماعها بالقاهرة يمثل فرصة لتحقيق أفضل النتائج من وجهة النظر المصرية ، بما في ذلك تعزيز دورها الرائد في الـ ٧٧ ، وفي حركة عدم الانحياز ، والعمل من أجل تعاون أوسع مدى وأكثر فعالية بين الجنوب والجنوب بما يتفق ويخدم مصالح مصر ، وعلى الأخص مصالحها الجنوبية . وأخيراً فإن من الاعتبارات التي رجحت قرار مصر باستضافة الاجتماع في القاهرة عدم تحميلنا لاية أعباء مالية مثرية على مقده ، حيث يتم تمويل مقده من حساب التعاون الاقتصادية الذي اشترينا اليه قبل .

وتقديراً من جانب مصر لأهمية هذا الاجتماع ، فقد تم عقد الاجتماع تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية ، وقام بافتتاحه السيد الدكتور/علي لطفي رئيس مجلس الوزراء ، الذي ألقى كلمة بالنيابة عن السيد الرئيس . وقد رأس وفد مصر لدى هذا الاجتماع السيد الدكتور / عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، وتولى رئاسة الوفد بالنيابة السيد الدكتور/عبد الهادي مخلوف مساعد وزير الخارجية . وقد ضم الوفد المصري بالاضافة الى المختصين من وزراء الخارجية ، حيزاء من القطاعات الفنية المختلفة مثل وزارات التخطيط والاقتصاد والزراعة والصناعة والكهرباء واكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا والمركز القومي للبحوث ومعهد التخطيط القومي والبنك المركزي وغيرها .

وإذا انتقلنا الى استعراض سريع لأهمية الاجتماع من الناحية الموضوعية والفنية ، فقد كان اجتماع القاهرة أول اجتماع رفيع المستوى لمجموعة الـ ٧٧ يعقد منذ اجتماع كراكاس رفيع المستوى عام ١٩٨١ . كما يكسب الاجتماع أهمية اضافية بالنظر الى أنه سيقوم بتقييم ومراجعة برنامج عمل كراكاس ، بعد مرور خمس سنوات على اعتياده ، وما استهدفتة هذه العملية من تجديد

واضح لشكل ووسائل تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية ووضحة على اسمى واقعية . وسوف يوضح هذا الجانب بشكل كبير عند استعراض نتائج اجتماع القاهرة .

وقبل ان نعرض الى احوال ونتائج اجتماع القاهرة ، من المفيد ان نعرض بليجاز الى الرؤيا الواقعية لغضبة وتجربة التعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية ، وذلك حتى يمكن ان نتفهم جوهر وفلسفة المعالجة في الاجتماع والنتائج المترتبة عليه .

الواقع يقول ان محصلة التجربة التي مرت بها عملية التعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية في العشرين عاما الماضية تشير الى ضالة ما تحقق بالنسبة للامال والاهداف المنشودة منها . ولكن بالرغم من ضالة التنفيذ خلال العشرين عام الماضية ، فقد كان الانجاز الهام الذي تحقق نتيجة الحوار المكثف والمتصل في المؤتمرات والاجتماعات العديدة التي عقدت هو بلورة مفاهيم جديدة للتعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية تركز على فلسفة الاعتماد الجماعي على الذات ، واصبح لدينا رصيد هائل من الافكار المبتكرة التي تبلورت في اهداف محددة وترجمت الى برامج ومشروعات تنموية في قطاعات عديدة اشتملت عليها برامج العمل للتعاون الاقتصادي ، التي تم اعطائها في اطار حركة عدم الانحياز وفي اطار مجموعة الـ ٧٧ ، وكذلك في اطار منظمة الامم المتحدة .

وتتطوى فلسفة الاعتماد الجماعي على الذات على مفهوم ايجابي ، يؤكد على انها ليست بعيدا من علاقات الشمال والجنوب . فهي ليست محاولة للعزلة او الانفلاق ، وانما تتطوى على تحقيق الاستخدام الكفء للموارد المتكاملة في الجنوب ، من خلال زيادة نفقات التمويل والتجارة وزيادة اوجه التفسيق بين سياسات الدول النامية من اجل دعم القوة الذاتية وخلق القوة التفاوضية المتكاملة في الحوار بين الشمال والجنوب ، مما سيحقق في الواقع تعاونا ابعد مدى واوسع افقا لمصالح كل من جنوب العالم وشماله .

وتبدو الاهمية المحورية لاجتماع القاهرة في ان محصلة تجربة العشرين عاما الماضية كان لابد وأن تمارس آثارها المباشرة في المهمة المحددة للاجتماع ، وهي استعراض وتقييم تنفيذ برنامج عمل كراكاس للتعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية ، ووضع استراتيجية العمل المستقبلية . ولكي يتبع الاجتماع في هذه المهمة كان يتعين أن يضع الاجتماع نفسه على الطريق الصحيح منذ البداية ، وهو اتباع منهج يقوم على المسالمة الموضوعية والمراحة ، حتى يمكن التوصل الى الاساليب والوسائل العملية لتعاون اقتصادي فعال وذو محصلية فيما بين الدول النامية .



ولقد جاء تقرير رئيس مجموعة المـ ٧٧ ( المندوب الدائم ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة في نيويورك ) الذي شاركت مصر بصلها الدولة المضيفة في اعدادة ، جاء معبراً عن الآمال والتوقعات المنشودة ، معطياً للاجتماع قوة الدافع اللازمة لإدارة حوار بناء وصریح . وقد يكون من المفيد ان نعرض لبعض الجوانب التي تناولها التقرير ، الذي انقسم الى جزئين رئيسيين : -

### الجزء الأولي : استعراض التعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية :

١ - ضرورة تحليل اسباب الافتقار الى النتائج المنشودة من التوصيات العديدة الصادرة من الاجتماعات الفنية والتي لم ينفذ الكثير منها .

٢ - انه في ظل الحالة الاقتصادية الدولية السلبية ، وفي ظل الحاجة الى تضامن فيما بين الدول النامية ، تصبح التنمية السياسية للتعاون الاقتصادي فيما بينها واضحة وضوحاً لا يحتاج الى تدليل . ومما يثير القلق في وسط هذه الظروف ان التعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية بدأ يفقد قوة دفعه .

٣ - ان الانحسار الرئيسي الذي تحقق كان خلق وعي الدول النامية بضرورة وامكانية تحقيق تعاون مجد فيما بينها . ولقد كان برنامج عمل كراكاس هو ذروة التعبير عن هذا الوعي الذي تحقق في اطاره انجازات هامة ، مثل التقدم في النظام الشامل للاتصالات التجارية ، وانشاء رابطة المنظمات التجارية العالمية ، وبعض البدايات المفيدة في انشاء شبكة المعلومات متعددة القطاعات . . . . . والخ . كما ان نجاح الدول النامية في صياغة الإنكار الخاصة بالتعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية قد مكّنها من ان تصوغ بدرجة متزايدة من النجاح برامج لوكالات واجهزة الأمم المتحدة لصالح الدول النامية . وموق كل شيء برز التعاون الاقتصادي بين الدول النامية كذاه هامة في صياغة العلاقات الثنائية الهامة فيما بين الدول النامية .

٤ - ورغم ذلك فان ذلك التعاون لم يتطور الى المستوى المتوقع والمنشود . ويرجع ذلك الى عديد من الاسباب منها عدم الربط المحدد في معظم الاحيان بين الإنكار والاهداف والاطر وبين آليات التنفيذ ، وعدم ترجمة الإنكار والمهام المضافة في اجتماعات الدول النامية الى عمل حقيقي ، وعدم توفير الاساس والسياسة المالية والتي تعتبر في كثير من الاحوال العنصر الاساسي الحاسم الفاصل بين نجاح وفشل مشروع بعينه . ومن ناحية اخرى فان الدول النامية لم تستطع ان تستفيد بالكامل مما يمكن لمنظمة الأمم المتحدة ان تعرضه في مجال تعزيز العمل بالتعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية . وتحمل الدول النامية في هذا الصدد جزءاً من المسؤولية ، لانا لا نقدم الى المنظمة مدخلات ومعلومات دقيقة محددة عن المهام التي يتعين ان تقوم بها .

٥ - في الدول النامية اليوم معاهد للبحوث على مستوى عالٍ وكفاءة مهنية عالية . ومع ذلك لم يستفد من امكانياتها الاستفادة الكاملة في تعزيز جهود التعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية . ولابد ان تدخل في نسيج اطار هذا التعاون الجنبات الجديدة والحاجات المتغيرة والاستراتيجيات الجديدة والتغيرات في التركيز على عناصر معينة ، بما يعطى الاطر مرونة وقوة بجعله مرتبطا ارتباطا ديناميكيًا بالحاجات المتطورة . ويمكن لمعاهد البحث ان توفر مخبرات قيمة وغنية في هذه العملية .

٦ - لكثير من الاسباب نجد ان التعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية ، وان كان قد تطور تطوراً كبيراً على الصعيد المفاهيس ، الا انه لم يرق الى مستوى التوقعات عند مرحلة التنفيذ . وهذا يتطلب بذل الجهد اذا اردنا لمسانعنا المشتركة ان تثمر .

### الجزء الثاني - أفكار استراتيجية المستقبل :

تضمن هذا الجزء من التقرير بعض الأفكار في شأن استراتيجية المستقبل للتعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية . ومن أهم النقاط التي تبرزها التقرير في هذا الشأن ما يلي :

١ - ضرورة وضع جدول بالاولويات . وان تصبح الجهود الاقتصادية المتطورة هي حجر الزاوية في اختيار البرامج والسياسات التي تنتهجها

٢ - ان العنصر الاساسي لجعل أي برنامج او مشروع او خطة للتعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية مجدياً هو الاستعمال الأمثل للخبرة الفنية ، وان يده أهداف بغير وضع عملية تصفية لتتبعها أمر غير معقول .

٣ - ضرورة تكريس اهتمام مناسب للتعاون الاقليمي ودون الاقليمي والثنائي فيما بين الدول النامية .

٤ - تحديد مهام ومشروعات محددة ذات طبيعة اقليمية او اقليمية ان دون اقليمية لمعاهد البحث في الدول النامية ، ووضع اطار زمني للاهتمام بها . ويمكن التوصل الى هذا الامر من خلال اجتماع لمثلثي مثل هذه المعاهد . ويمكن كذلك لمعاهد البحث ان تتعاون في تحديد مطالبنا ومضامينها وتوقيتاتها من منظمة الامم المتحدة وذلك من خلال القيام بتطبيقات عميقة وشاملة للمشروعات لتسهيل عملية مراعية ورصد برامج التعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية التي تقوم بها المنظمة . وإلى جانب ذلك يمكن

لمعاهد البحث أن تقوم بتحليل معمق لنظم المعلومات العاملة حاليا في اطار  
النظمية ومدى استعانة الدول النامية منها .

٥ - الحاجة الى بحث وسائل تعبئة الموارد المالية اللازمة لتبوية  
النشطة التعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية .

وقد اختتم التقرير بالتأكيد على ان التزامنا السياسى بالتصـالون  
الاقتصادى فيما بين الدول النامية بحاجة الى أن ينعزز بمجموعات من العمل  
الملموس الذى يعود بالفوائد الاقتصادية على الدول المشاركة .

وتوافر هذا الأساس الموضوعى الرئيسى للاجتماع ، لم يكن ينصه  
سوى الدفعة السياسية القوية من جانب الدولة المضيفة ، حتى يستكمل  
اطار الاجتماع العناصر اللازمة لادارة حوار بناء ، تمكنه من التواصل الى نتائج  
عملية محددة .

ومن هنا كانت أهمية البيان الذى القاه الدكتور عصمت عبد المجيد ،  
بوصفه رئيس الاجتماع ، الذى أكد أهمية أن يخرج الاجتماع بأفكار  
واضحة حول الاستراتيجية المستقبلية للتعاون الاقتصادى فيما بين الدول  
النامية ، نضع جدولاً زمنياً لأولويات برنامج واقعى للتنفيذ ، يبرز الامكانيات  
التي لم تطرق بمدى . مع وضع اطار زمنى لتنفيذ المشروعات العملية  
المتفحاة فى شكل برنامج عمل فى المدى المتوسط ، يأخذ فى الاعتبار الجدوى  
الاقتصادية المتصورة التى ينبغى أن تصبح حجر الزاوية فى اختيار البرامج  
والسياسات التى تنتهجها ، كما يحرص على الاستخدام الأمثل لكافة الموارد  
المتاحة فى الدول النامية ومنظمة الأمم المتحدة ، وبحث ما يمكن عمله لتعبئة  
مزيد من الموارد المالية ، لامكان تنفيذ ما نتوصل اليه من قرارات وتوصيات .

وفى ختام بيانه تقدم السيد الدكتور عصمت عبد المجيد بمبادرة أن  
يصدر عن اجتماع القاهرة اعلان يعيد تأكيد عزم دولنا على اعطاء دفعة  
جديدة للتعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية ، ويقضن تصـورنا  
للاسلوب الواقعى والعملى الذى نعزم اتباعه فى سبيل تعزيز هذا  
التعاون .

فى هذا المناخ الايجابى ، بدأ الاجتماع اعماله وواصلها خـلال ستة  
ايام ، أدار فيها حوارا بناء بين الوفود ، تم التطرق خلاله الى جميع جوانب  
التعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية من ايجابيات وسلبيات بصراحة  
وموضوعية . ولاشك أن الممارسة الواقعية المتميزة بالنضوج والمسئولية  
فى معالجة الوفود للموضوعات اتاحت المناخ الملائم للمناقشة الصريحة  
والمعالجة الموضوعية البناءة طوال أيام الاجتماع .

ولقد أجمع المراقبون على أن القرارات والتدابير العملية التي تسم اتخاذها بالإجماع جاءت تأكيداً للالتزام لا رجوع عنه من الدول النامية على أعلى مستوى سياسي بالتعاون الاقتصادي فيما بينها ، على أسس تكفل له مقومات الاستمرار والدعم والتمويل الذاتيين ، وبما يحقق المنافع المتبادلة للدول المشاركة .

ولعل أفضل تعبير عن نتائج الاجتماع انعكس في إعلان القاهرة الذي وصف بأنه مصداق وتأكيد على الرؤى المشتركة لوحدة مصالح الدول النامية ، وحتمية تعاونها من أجل مستقبل أفضل لمصالح شعوبها . كما وضع الأسس لاستراتيجية عملية تنفيذ لتصبح نبراساً يضيء الطريق وصولا إلى الأهداف المشتركة للدول النامية . وقد تضمن الإعلان في مبادئه الالتزام الرسمى والكامل والثابت للدول النامية بالتعاون الاقتصادي فيما بينها ، وتمسكها بمبادئ وأهداف وإطار هذا التعاون ، المستلزمة من المؤتمر التاريخي الذي عقد في القاهرة عام ١٩٦٢ ، لبحث بشكليات التنمية الاقتصادية . كما تضمن الاتفاق على عدد من التدابير التي تكفل تكثيف هذا التعاون على أسس تضمن له الإستمرار والدعم والتمويل الذاتيين . ومن هذه التدابير :

١ - العمل على إدراج أهداف وأولويات التعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية ضمن خطط التنمية والمسياسات الوطنية للدول الأعضاء .

٢ - أعداد جدول للأولويات في كل قطاع على حدة ، مع إبراز التكامل فيما بين القطاعات ، وذلك انطلاقاً من معايير المصلحة المتبادلة والمزايا الاقتصادية وتمايلية البرامج والمشروعات للاستمرار وحدودها الاقتصادية .

٣ - السعى إلى تحقيق مزيد من حرية الحركة لرأس المال والموارد البشرية والعلمية والتكنولوجية عبر حدود الدول النامية ، وذلك من خلال تدابير ، منها وضع السياسات والاجراءات والنظم واللوائح المناسبة .

٤ - إيلاء اهتمام خاص لتطوير أنشط الإنتاج والاستهلاك والتجارة بحيث تعكس ضرورة التعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية .

٥ - اشتراك مؤسسات البحث والمشورة الفنية والتدريب في الدول النامية اشراكاً متزايداً في تحديد وتطوير وتنفيذ برامج ومشروعات التعاون الاقتصادي ، من خلال الشبكات المناسبة والأساليب الأخرى .

٦ - التوسع في تبادل التكنولوجيا والخبرات في كافة المجالات ، مع ضرورة إعطاء أولوية للأغذية والزراعة لمعالجة الموارد الزراعية والمائية .

٧ - المضى فى تعزيز الانشطة الرامية الى توثيق الوشائج بين شعوب الدوله النامية ، وذلك من خلال وسائل منها زيادة وعى هذه الشعوب بإمكانات التعاون فيما بين الدول النامية وفوائده المتبادله ، وزيادة مشاركتها فى تنفيذ برامجها ومشروعاته .

وقد صدر عن الاجتماع ، بالاضافه الى اعلان القاهرة ، عدد من التوصيات الفنية ، التى تضمنها تقرير الاجتماع ، والتى اتسمت بالواقعية والنظرة العملية التى كانت مفتقدة فى مشروعات الماضى الطموحة .

كذلك صدر عن الاجتماع قراران مستقلان . الاول بشأن الاوضاع الاقتصادية فى الاراضى الفلسطينية المحتلة يؤكد ان استمرار احتلال تلك الاراضى يحول دون الشعب الفلسطينى وبين الافادة الكاملة بموارده الطبيعية وطاقاته بما يخدم تنميته الاقتصادية والاجتماعية ، كما يحول بينه وبين المشاركة الكاملة فى أنشطة التعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية . ويطالب القرار بضرورة ايجاد حل عادل وسلمى ودائم للمشكلة الفلسطينية لتمكين الشعب الفلسطينى من ممارسة حقه المشروع واقلية دولته المستقلة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعى الوحيد تنفيذا لميثاق الامم المتحدة وقراراتها .

وكان القرار الثانى بشأن الجنوب الافريقى ، يدين الاعمال الوحشية التى يقترفها نظام بريتوريا المنصرى ضد شعب جنوب افريقيا ، وسياسات الارهاب ضد دول المواجهة . ويناشد القرار المجتمع الدولى فرض عقوبات شاملة وملزمة ضد جنوب افريقيا ، بغية اجبار نظام حكم بريتوريا على انها نظام الفصل المنصرى ومنح الاستقلال لناميبيا .

ولقد كان المؤتمر الثامن لقمة عدم الانحياز - الذى عقد فى هرارى - زيمبابوى بعد ايام قليلة من انتهاء اجتماع القاهرة - فرصة لاجراء تقدير حقيقى لمدى نجاح الاجتماع . وفى هرارى كان الاجماع على نجاح اجتماع القاهرة بكل المقاييس الموضوعية والتنظيمية ، والاشادة باعلان القاهرة بوصفه علامة بارزة فى تاريخ تطور التعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية . ولقد طالب عدد كبير من الوفود بتوزيع وثائق اجتماع القاهرة ، وان تكون مدخلا رئيسيا فى بحث موضوع التعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية فى اطار مشروع الاعلان الاقتصادى لعهد الانحياز .

ولقد ترجم هذا التقدير من جانب الوفود فى الموافقة بالاجماع على فقرات مطولة ، مكنت من الوصول الى مشروع الاعلان بخصوص اجتماع القاهرة .

ولقد كان من أهم ما تضمنته تلك الفقرات ما يلي :

١ - ان اجتماع القاهرة يشكل مرحلة هامة في تطور التعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية ، والاعادة بالمنهج الواقعي والعمل الذي اتسمت به اعماله ونتائج .

٢ - الترحيب بالنتائج التي توصل اليها اجتماع القاهرة ، باعتباره علامة مميزة ، اذ يعطى دفعة لتعزيز اهداف ومقاصد التعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية ، والاعراب عن التقدير للتدابير المحددة التي وردت في التقرير النهائي للاجتماع ، والتي تستهدف تنفيذ مشروعات محددة ذات منافع متبادلة في اطار المخططات والبرامج التي اوضحها برنامج عمل كراكاس .

٣ - الاشداء باعلان القاهرة الذي أكد من جديد تلييد اعضاء مجموعة الـ ٧٧ الكامل الذي لا يتزعزع للتعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية ، وانصح من تدابير عملية محددة للاستراتيجية المرتقبة لتعزيز وتكثيف التعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية .

وفي الختام أن نجاح جهود الدول النامية لا يقاس بما يصدر عن اجتماعاتها من قرارات وتوصيات ، وإنما يقاس بمصادقية هذه القرارات وقابليتها للتنفيذ .

وإذا كان اجتماع القاهرة قد نجح في وضع أسس استراتيجية عملية لتعاون اقتصادي فعال فيما بين الدول النامية ، فإن الأمر مرهون بت ترجمة ذلك ، على الصعيد الوطني ، الى تدابير واضحة قاطعة تدفع بمفاهيم وبرامج ومشروعات التعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية نحو افاق جديدة ، وتكفل تنفيذ استراتيجية العمل من خلال اولويات تحكم أسلوب تحركنا خلال المرحلة القادمة ، وتحقيق مصالح دولنا المتبادلة .

## مشروع اعلان القاهرة

### بشأن

### التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية

ان وزراء ورؤساء وفود البلدان النامية ، الاعضاء فى مجموعة السبعة والسبعين ، وقد عقدوا اجتماعا رفيع المستوى فى القاهرة ، خلال الفترة من ١٨ — ٢٣ اغسطس / ٦ ب ١٩٨٦ ، تحت رعاية صاحب الفخامة الرئيس حسنى مبارك ، رئيس جمهورية مصر العربية ، لتقييم التقدم فى تنفيذ برنامج عمل كاراكاس ، وتقرير مسار العمل المستقبل ، بنية اعطاء مزيد من قوة الدافع والفاعلية للتنمية الاقتصادية من خلال التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية الاعضاء فى مجموعة السبعة والسبعين .

### يعتمدون الاعلان التالى :

١ — انهم يؤكدون ، رسميا ، تأييدهم الكامل والناشط للتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية والتزامهم به ، كما يؤكدون تمسكهم بمبادئ وأهداف واطار هذا التعاون المنظمة من المؤتمر التاريخى الذى عقد فى القاهرة عام ١٩٦٢ لبحث مشكلات التنمية الاقتصادية .

٢ — انهم يؤكدون ان التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية قد تحول ، على مر السنين ، الى حقيقة ملموسة تجسدت فى مفاهيم مبتكرة تقوم على مبدأ الاعتماد الجامى على الذات . وقد تبلورت هذه المفاهيم فى أهداف محددة ، وترجمت الى برامج ومشروعات مفصلة فى عديد من قطاعات التعاون الاقتصادى .

٣ — انهم ، وقد استعرضوا تنفيذ برنامج كاراكاس ، يؤكدون ضرورة تكثيف التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية على أسس يكلل لنه قومات الاستقرار والدعم الذاتى والتمويل الذاتى . وانشد اتفاقهم على :

١ — العمل على ادراج اهداف وأولويات التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، والبرامج والمشروعات الخاصة لتطوير هذا التعاون ، ضمن الخطط التنموية والسياسات الوطنية للبلدان الاعضاء .

٢ - اعداد جدول للاولويات في كل قطاع على حدة ، مع ابراز التكامل فيما بين القطاعات ، وذلك انطلاقا مع معايير المصلحة المتبادلة والمزايا الاقتصادية وقابلية البرامج والمشاريع للاستمرار وجدواها الاقتصادية .

٣ - تشجيع المشاركة من جانب الهيئات غير الحكومية .

٤ - السعى الى تحقيق مزيد من حرية الحركة لرأس المال والموارد البشرية والعلمية والتكنولوجية عبر حدود البلدان النامية ، وذلك من خلال تدابير منها: وضع السياسات والاجراءات والنظم واللوائح المناسبة .

٥ - ايلاء اهتمام خاص لتطوير أنماط الانتاج والاستهلاك والتجارة ، بحيث تعكس ضرورة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية .

٦ - الشروع دون ابطاء فى مفاوضات لتوثير الهئية الاساسية الضرورية . المؤسسية والسياسية ، فى مجالات النقد والمال والتجارة والصناعة ، بغية تعزيز التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية . ويشمل ذلك بصفة خاصة :

( أ ) انجاز المفاوضات بشأن النظام الشامل للاموال التجارية فى الاطار الزمنى الذى سبق الاتفاق عليه .

(ب) تومير القاعدة النقدية والتبويلية اللازمة للتوسع فى التدفقات التجارية فيما بين البلدان النامية ، بما فى ذلك التجارة بين المنظمات التجارية الحكومية .

(ج) تعزيز الاطار المؤمسي فى ميدان السلع الاساسية ، على أن يشمل ذلك اتحادات المنتجين ومجلس اتحادات المنتجين ومجموعات التششاور حسبما يقتضى الامر ، بغية تحسين ظروف السوق وتحقيق حصيلة أكبر من السلع الاولى التى تهتم هذه البلدان .

( د ) اعداد مشروعات مشتركة لاستخدام الموارد الطبيعية وتعزيز العلاقات الانتاجية ، ويشمل ذلك اقامة المشاريع المشتركة .

( هـ ) تعزيز تدفق المعلومات اللازمة لدعم التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية وتيسير الحصول عليها ، وذلك من خلال الاعتماد على شبكات المعلومات الموجودة فى اطار منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية ، والانفاذة الكاملة منها ، وانشاء شبكة معلومات متعددة القطاعات فى اقرب وقت ممكن .

٢ - أكدوا عزمهم على بذل جهود قوية للانفاذة من الطاقة الكاملة للتجمعات الاقليمية وشبه الاقليمية فيما بين البلدان النامية .



٥ - أكدوا عزمهم على اشراك مؤسسات البحث والمشورة الفنية والتدريب في البلدان النامية اشراكا متزايدا في تحديد وتطوير وتنفيذ برامج ومشروعات التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، من خلال الشبكات المناسبة والاساليب الاخرى .

٦ - اتفقوا على التوسع في تبادل التكنولوجيا والخبرات في كلالة المجالات ، سعيا الى تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، مع ضرورة اعطاء اولوية للأغذية والزراعة ولمعالجة الموارد الزراعية والمعدنية . كما أكدوا ضرورة تعزيز قدراتهم التكنولوجية ، والتعاون في هذا الصدد مع البلدان النامية المحتاجة الى مثل هذا الدعم .

٧ - أكدوا ضرورة توسيع نطاق الجوانب المتصلة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في الأنشطة العملية لمنظمة الأمم المتحدة ، وذلك من خلال برامج ومشروعات محددة .

٨ - أكدوا مجددا استمرارهم في التمسك بمبدأ التكافؤ والفساد المتبادلة ، مع اعطاء الاعتبار الواجب لمنح معاملة خاصة لأقل البلدان نموا .

٩ - وازاء الوضع الاقتصادي الحرج في افريقيا ، وافق المشتركون في الاجتماع على تعزيز تعاونهم الاقتصادي مع البلدان المتضررة وتقديم كل دعم ممكن اليها لتنفيذ برامجها للانعاش والتنمية .

١٠ - كما أكدوا الترابط بين السلام والتنمية والتعاون الاقتصادي بين البلدان النامية ، ومن هنا شددوا على أهمية حل كافة المنازعات بين البلدان النامية بالطرق السلمية .

١١ - اتفقوا على المضي في تعزيز الأنشطة الرامية الى توثيق الوثائق بين شعوب البلدان النامية ، من خلال وسائل منها زيادة وعي هذه الشعوب بإمكانات التعاون فيما بين البلدان النامية وغوائده المتبادلة وزيادة مشاركتها في تنفيذ برنامجه ومشروعاته .

## المؤتمر العالمي للملدى نشر لعلم الاجتماع

نيودلهى ٢٢/٨ أغسطس ١٩٨٦

أحمد عبد الله \*

انعقد فى العاصمة الهندية نيودلهى ، فى المدة من ١٨ حتى ٢٢ اغسطس سنة ١٩٨٦ ، المؤتمر العالمى الحادى عشر لعلم الاجتماع الذى نظمته «الجمعية الدولية لعلم الاجتماع» جريا على عادتها فى تنظيم مؤتمر عالمى مرة كل أربع سنوات ، كان المؤتمران السابقان قد عقدا فى مدينة أوبسالا بالسويد عام ١٩٧٨ ، ومدينة المكسيك عام ١٩٨٢ .

كان مؤتمر نيودلهى مؤتمرا حاشدا ، حيث حضره ألفان وخمسمائة من علماء الاجتماع من كافة بقاع العالم ، وان ظلت الغلبة للمعالين الاوربي الغربى والامريكى الشمالى ، هذا بالاضافة لعلماء الاجتماع الهنود الذين شكلوا حوالى ربع المشاركين . أما بالنسبة لدول أوروبا الشرقية فقد غاب علماء دول مثل رومانيا وبولندا ، بينما اتضعت مشاركة علماء دول مثل الاتحاد السوفيتى والمجر . أما بالنسبة لدول العالم الثالث فغير الهند نفسها فقد جاءت مشاركة علمائها بصورة متناثرة تعكس ضعف امكانياتها العلمية والمالية معا . ومع ذلك فقد حضر علماء من دول بعيدة كالارجنتين وبوليفيا . أما بالنسبة للعالم العربى فقد جاءت مشاركة العلماء العرب محدودة ، حيث لم يزد عددهم الاجمالى عن عشرة علماء نصفهم جاء مثلا لهيئات دولية أو مؤسسات بحثية أوروبية . ومن هذا العدد الاجملى كان هناك أربعة من العلماء المصريين هم أنور عبد الملك وحسن حنفى وغازى مينا وأحمد عبد الله . الا أنه يلاحظ أن الأخير فقط هو الذى قدم من مصر نفسها ، أما الثلاثة الآخرون فقد جاءوا ممثلين لهيئات علمية غير مصرية ، وقد انعكس هذا كله على المواقع القيادية فى الجمعية الدولية لعلم الاجتماع بحيث أصبحت الغلبة لعلماء المعالين الاوروبي والامريكى . وقد انتقلت رئاسة الجمعية من الأستاذ البرازيلى «فرناندو كاردوسو» المتخصص فى علم اجتماع التنمية الى الأستاذة البريطانية «مارجريت آرشر» ( المتخصصة فى علم اجتماع التربية ) . كما تم اختيار ثلاثة نواب للرئيس كلهم من أوروبا ، والطريف أن موضوع سيطرة الفكر الاوروبى على متناهج

---

\* دكتوراه فى العلوم السياسية .

العلوم الاجتماعية قد نوقش خلال اعمال المؤتمر أكثر من مرة، وخصوصا في لجنة تحليل المفاهيم والمصطلحات ، تحت عنوان « الواقع غير الغربي ومقاهيم علم الاجتماع المولود في الغرب » حيث تميزت مساهمات العلماء الهنود ومثالهم « يوجيش آتال » مؤلف كتاب « العلوم الاجتماعية في الهند » . وكذلك في لجنة علم اجتماع التحرر الوطني والاستعمار ، التي شارك في اعمالها خمسة من العلماء العرب هم أنور عبد الملك وعصلم الزعيم ومير شفيق وأحمد عبد الله وحسن حنفى . حيث قدم الأخير ورقة بعنوان « من تصفية الاستعمار الى التحرر الثقافي » اثارت جدلا حول الهوية الثقافية في العالمين العربي والاسلامي ، ودور الحرية السياسية الاسلامية في هذا السياق . كما نوقش نفس الموضوع في اطار مجموعة العمل المسماة علم الاجتماع النقدي ، التي شارك فيها من العلماء العرب باسم سرخان ( فلسطين ) وأحمد عبد الله ( مصر ) حيث شن الباحث السريلاكي « سوزانتا جوناتيلىكا » مؤلف كتاب « العقول المرجاء : استكشاف للثقافة الاستعمارية » هجوما عاصفا على الخطوة الأوروبية في مجال العلوم الاجتماعية ، ودعا علماء العالم الثالث لدراسة أوروبا دراسة انثروبولوجية مثلما فعل الأوروبيون ببلادهم . أما التحدى الذى ارتأيناه رابضا في مواجهة هؤلاء العلماء فهو كيفية الجمع بين عالمية العلم الاجتماعى Universality . وخصوصية مدارسه الفكرية المتولدة عن هذا الواقع أو ذاك .

والحقيقة انه من المستحيل كتابة تقرير واف عن اعمال مؤتمر حائد كهذا بواسطة مشارك فرد ، اذ انقسم المؤتمر الى ثمان وثلاثين لجنة بحثية لكل منها اجتماعاتها الخاصة . هذا بالإضافة لعدد أقل من مجموعات العمل التي تكونت لمناقشة موضوع بعينه داخل المؤتمر ، دون أن يكون لها وجود دائم داخل البنيان التنظيمي للجمعية الدولية لعلم الاجتماع ، على غرار اللجان البحثية . يضاف الى هذا وذاك الجلسات العامة التي انعقدت في المساء لمناقشة موضوعات تصد تفرعات عن الموضوع الاساسي الذي اختير شعارا للمؤتمر ، وهو « التغير الاجتماعى ... الشكل والمنظورات » . الا أنه من الممكن الإشارة الى الاتجاهات العامة لمناقشات اللجان البحثية ومجموعات العمل التي تسنى لكتاب التقرير متابعتها بمقدار أو آخر ، والتي لوحظ فيها جميعا اتجاهان :

**الأول :** هو اتجاه تأكيد « علبية » المجال الذى تبحث فيه كمرع من مروع العلم الاجتماعى الواسع .

**الثانى :** هو اتجاه تناول الاوضاع الخاصة بعلم الثالث ، في محاولة لهم خصوصيتها من ناحية مع الاحتفاظ بمنهج دراستها كجزء

من المنهج العام للعلم الاجتماعى من ناحية أخرى . أى بعبارة أخرى أكد لسان حال علماء الاجتماع الغربيين استعدادهم لتتبعهم خصوصية العالم النامى ، دون إستعداد لتقبل انفصال العلوم الاجتماعية من جانب واحد فى هذا العالم . وهو ما يؤكد استمرار الاشكالية النظرية المشار اليها والخاصة بمالية العلم وخصوصية الواقع . هذا مع ملاحظة أن هذه الاشكالية لم يناقش بصورة مباشرة فى جميع الاحوال ، وانما اطلت غالبا من بين ركاب الاوراق التى قدمت للمؤتمر ، والتى بلغت عدة مئات ، لم يتح للمشاركين الحصول على نسخ كاملة منها ، وان لخص اغلبها فى كتاب واحد عبارة عن عدد خاص من مجلة Sociological Abstracts التى وزعت على المشاركين ، بجانب العدد الأول من الدورية الاكاديمية التى بدأت الجمعية الدولية لعلم الاجتماع فى إصدارها تحت عنوان International Sociology . الا أنه يلاحظ مع ذلك أن علماء الاجتماع القادمين من أوروبا الشرقية قد بذلوا جهدا خاصا لتعريف زملائهم فى المؤتمر بالدراسات الاجتماعية فى بلادهم . فكان أن أحضر العلماء السوفيت عمدا كبيرا من نسخ الأوراق التى قدموها قاموا بتوزيعها بجانب العدد الخاص من المجلة السوفيتية Social Sciences التى تصدر بعدة لغات . كما أحضر العلماء اليوغوسلاف عددا خاصا باللغة الانجليزية من مجلتهم العلمية المسماة Sociolojia وأحضر العلماء كتابا بعنوان Society & Social Change ويتأكد من كل هذا تحول اللغة الانجليزية الى لغة سائدة فى المؤتمرات العلمية الدولية ، حيث كانت هى لغة العمل فى هذا المؤتمر دونما ترجمة للغات أخرى .

والملاحظ ان هذا المؤتمر العالمى لعلم الاجتماع لم يقتصر المشاركة فى أعماله على أولئك المتخصصين فى « علم الاجتماع » بالمعنى الضيق ، وانما استوعب - مثلاً يستوعب نشاط الجمعية الدولية لعلم الاجتماع هوما - العلماء المرتبطين بالعلوم الاجتماعية بمعناها الواسع وان لم يكن علم الاجتماع هو تخصصهم الدقيق . وقد اتضح ذلك مثلاً فى دائرة حوار علم اجتماع السلام ، التى شهدت مناقشات هامة حول قضايا الحرب والسلام فى العالم ، كما تناولت موقع العالم الثالث والدول غير المتحيزة فى مواجهة صراع القوتين العظميين . حيث شارك فى هذه المناقشات عدد من علماء السياسة ، وبالأخص أولئك القادمين من دول اسكتديفنانيا مثل « أولف هيلشتراند » الذى سبق أن تولى رئاسة الجمعية الدولية لعلم الاجتماع و « مارجريت آيدى » المعروفة على نطاق الحركة النسائية الدولية و « نيلز جليديتش » محرر Journal of Peace research بالإضافة لبعض الاساتذة اليابانيين مثل « كنهيدى

« **موشاكوجى** » رئيس الجمعية الدولية للعلوم السياسية و « **شنجوشيانا** »  
 الاستاذ بجامعة هيروشىما ، وكذلك الاستاذ السوفيتى ، « **جروشين** »  
 والاستاذ الأمريكى « **كريزبرج** » محرر Yearbook of social Movements  
 ونفس الامر بالنسبة للجنة علم اجتماع التحرر الوطنى والاستعمار ،  
 التى شهدت نقاشات رفيعة المستوى حول الصراعات السياسية فى عدد  
 من اقاليم العالم ، مثل الشرق الاوسط وجنوب افريقيا والمحيط الهادى .  
 حيث شارك فى نقاشات هذه اللجنة الاستاذ الأمريكى المعروف  
 « **ايمانويل والرشتاين** » ، والاستاذ المكسيكى « **سيرانو** » ، بجانب الأساتذة  
 العرب والهنود واليابانيين .

وقد كان لكاتب هذا التقرير حضور خاطف فى لجنة التنمية الاجتماعية ،  
 التى اتضح اتجاه المشاركين فى نقاشاتها للتأكيد على فكرة المشاركة  
 الشعبية كأساس للتنمية الاجتماعية على مستوى المجتمع الصغير  
 Community وأن اتضح كذلك اتجاه الربط بين امكانية ذلك ومقدار  
 السلطة المتاحة للمجتمع المحلى فى مواجهة سلطة الدولة . وهو ما لخصته  
 ورقة الباحث البريطانى « **جارى كريج** » محرر Community  
 Development Journal المعنونة « **العمل الاجتماعى والدولة** » .  
 ولم يسمح الوقت قط بمشاركة كاتب التقرير فى لجنى علم الاجتماع  
 المسكرى وعلم اجتماع التربية . الا انه يبدو من مطالعة برنامج  
 عمل اللجنتين أن اولاهما قد ناقشت امورا هامة يتعلق بعضها بدور  
 العنصرين ازاء عمليتى التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطى فى بلدان  
 العالم الثالث ، بجانب مناقشة دورهم فى مناطق الصراع المحتم ومن بينها  
 منطقة الشرق الاوسط . أما لجنة علم اجتماع التربية ، وهى واحدة من  
 أكثر اللجان البحثية شعبية ، فقد شارك فى أعمالها المعالم المصرى  
 فايز مينا كممثل للكلية الجامعية بالبحرين وقد تناولت بعض اوضاع  
 التعليم فى العالم النامى ، واختير احد أبناء هذا العالم ( الاستاذ  
 الفنزولى « **أورلاندو البرتس** » ، وهو من اصل عربى ) رئيسا  
 لها .

وقد تركزت مشاركة كاتب التقرير فى لجنة علم اجتماع الشباب التى  
 انتخب نائباً لرئيسها وممثلاً للأقليم الأمريكى - العربى بهيئة مكتبها . وانتخب  
 خبير التربية السورى « **يورجين هارتمان** » ( من جامعة اويسالا ) رئيسا  
 لها خلفا لاستاذ الاجتماع البلغارى « **بيتر ميتيف** » ( من جامعة صوفيا )  
 الذى شهدت اللجنة تشبيعا كبيرا أثناء رئاسته لها ، حيث كرس لمصالحها  
 ايكاتيات معهد دراسات الشباب البلغارى الذى يرأسه أيضا . وقد تبطل ذلك فى  
 انتظام اعتماد مؤتمراتها الدولية فى السنين الأخيرة وفى طبع حوالى عشرة

كتب حول قضايا الشباب في العالم باللغات الانجليزية والفرنسية والروسية. الا انه يلاحظ غلبة الدراسات التي تتناول اوضاع الشباب الاوربي عن تلك التي تتناول اوضاع الشباب في العالم النامي . وذلك هو الوضع الطبيعي في ظل غياب علماء العالم الثالث عن نشاط هذه اللجنة ، وان شارك في اعمالها في هذا المؤتمر بجانب العلماء الهنود اثنان آخران من العلماء العرب هما السوري خير الله عصار كممثل لجامعة عنابة بالجزائر والجزائري حسين الكواشي كممثل لجامعة الجزائر . وقد قدم الاخير ورقة عن اوضاع الشباب الجزائري . ويلاحظ بشكل عام ان ثمة اهتماما متزايدا بالدراسة العلمية لاطواق ومشاكل الشباب حيث تكاد لا تخلو دولة في الغرب الاوربي وفي الشرق الاوربي من معهد لدراسات الشباب . وهو الامر الملتفت في العالم العربي والواجب استدراكه ، باعتبار ازدياد ضغوط الاجيال الجديدة نحو التغيير الاجتماعي ، وحيث يتوقع العالم دورا اكبر لحركات الشباب في ظروف الازمة الاقتصادية الدولية .

وكما اسلفنا فانه من المستحيل تقديم تقرير واف عن مؤتمر قمقم كهذا بواسطة مشارك فرد . ولعل هذا يؤكد اهمية المشاركة الجماعية لنقل الصورة الحقيقية التي لا يقدر على نقلها سوى فريق عمل . وما تلك سوى فائدة اضافية، بعد الفوائد الاله ، التي يمكن أن يجنيها العلماء العرب من المشاركة في المؤتمرات العلمية الدولية ، والتي يأتي على رأسها تأكيد الحضور الحضاري العربي في المجتمع الدولي ، ومتابعة التطورات العلمية في العالم ، وأخيرا صب هذه الخبرة في مجرى تطور المجتمعات العربية . فعمل المجتمع العلمي العربي يقف من هذا المؤتمر في وقسم الانتباه .

ملحق  
اللجان البحثية  
بالجمعية الدولية لعلم الاجتماع

**LIST OF I . S . A . RESEARCH COMMITTEES**

- 01 Armed Forces and Conflict Resolution
- 02 Economy and Society
- 03 Community Research
- 04 Sociology of Education
- 05 Ethnic , Race and Minority Relations
- 06 Family Research
- 07 Futures Research
- 08 History of Sociology
- 09 Social Practice and Social Transformation
- 10 Participation Workers Control and Self Management
- 11 Sociology of Aging
- 12 Sociology of Law
- 13 Sociology of Leisure
- 14 Sociology of Communication , Knowledge and Culture
- 15 Sociology of Medicine
- 16 National Movements and Imperialism
- 17 Sociology of Organization
- 18 Political Sociology
- 19 Sociology of Poverty , Social Welfare and Social Policy
- 20 Sociology of Mental Health
- 21 Regional and Urban Development
- 22 Sociology of Religion
- 23 Sociology of Science
- 24 Social Ecology
- 25 Sociolinguistics
- 26 Sociotechnics
- 27 Sociology of Sport
- 28 Social Stratification
- 29 Deviance and Social Control
- 30 Sociology of Work
- 31 Sociology of Migration
- 32 Women in Society
- 33 Logic and Methodology in Sociology
- 34 Sociology of Youth
- 35 Committee on Conceptual and Terminological Analysis ( Cocta )
- 36 Alienation Theory and Research
- 37 Sociology of Arts
- 38 Biography and society

## رسائل جامعية

### القضايا الاجتماعية في الصحافة المصرية

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى ثورة يوليو ١٩٥٢ \*

نجوى هسين خليل \*

موضوع الدراسة ومشكلة البحث :

يقوم البحث في هذه الدراسة على أساس تحليل القضايا الاجتماعية في الفترة من انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ الى قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢ ، كما ظهرت في الصحافة المصرية التي اتسمت بتعدد الرؤى والاتجاهات وقتذاك .

فقد اجمع المؤرخون والباحثون على أن الحقبة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، وبالأخص الواقعة بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٥٢ ، تعد حاسمة في تاريخ مصر المعاصر .

ففي هذه السنوات اختبرت عوامل الثورة على النظام القديم ، الذي كان أبرز سماته سيطرة القلة ، وشيوع احساس عام بالظلم وغياب العدالة الاجتماعية ، والرغبة في تحقيق المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص لمجموع الشعب : اغنيائه ومتوسطيه وفقرائه .

ان افتقاد العدالة وشيوع الفقر في تلك الحقبة ، قد انعكس على ظهور عديد من القضايا والمشكلات الاجتماعية التي مثلت جوانب ما أطلق عليه المسألة الاجتماعية أو الازمة الاجتماعية في المجتمع المصري ، والتي كانت أحد محاور الازمة السياسية ، التي كشف عنها عدم الاستقرار السياسي وذيوع حالات الاغتيال لبعض الوزراء والقيادات في تلك الآونة ، وانتشار الفورات والمظاهرات الجماهيرية ، واحراق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، واخراج الوفد حزب الاغلبية وقتئذ - من الحكم . بالإضافة الى انتشار افكار الجماعات الايديولوجية في المجتمع ، فقد احتدم الصراع بين الجماعات السياسية ، ووضحت اتجاهات الصراع الدولي بين النظرية الاشتراكية والنظرية الرأسمالية بين المفكرين والمتعلمين الى تغيير المجتمع تغييرا جذريا وشاملا بالاعتماد على التخطيط والذين يرغبون في تقدم المجتمع مع الإبقاء على

\* رسالة دكتوراه : قسم الصحافة - كلية الاعلام - جامعة القاهرة ، ١٩٨٦

\* \* \* خبيرة . جهاز قياس الرأي العام . المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .



خصائصه الأساسية وذلك بحل المشكلة الاجتماعية اعتمادا على حلول  
اصلاحية للخلل العارض دون تغيير معالم البناء الاجتماعى .

وتصاعدت فى هذه الفترة الاتهامات المتبادلة بين حزب الاغلبية ممثلا  
فى الوفد وأحزاب الاقلية من ناحية، وبين الاحزاب والجماعات الايديولوجية  
التي تركز على فشل الاحزاب القديمة فى مواجهة الازمة الاجتماعية .

ويمكننا القول ان الاتفاق بين مختلف الرؤى تمثل فى التأكيد على  
تفانم القضايا والمشكلات الاجتماعية فى الفترة اللاحقة للحرب العالمية  
الثانية ، مما دعا الكتاب والمفكرين المصريين خلال تلك الفترة الى التركيز على  
الدعوة لاصلاح النظام الاجتماعى فى مصر قبل ثورة ١٩٥٢ ، وان كانوا قد  
تفاوتوا فى دعواتهم وتصوراتهم للتغيير . وقد تمثل ذلك كله فى صحافة  
تلك الفترة مما يدعو الى ضرورة تحليلها وكشف مضمونها .

ولا شك أنه من شأن الدراسة الموضوعية لصحافة هذه الفترة ان تبين  
حقيقة مؤداها ان ثورة يوليو ١٩٥٢ ، لم تكن مجرد فكرة نبئت فى ذهن  
الضباط الاحرار ، واقحمت اقحاما على المجتمع المصرى ، بقدر ما كانت تعبيرا  
عن تطور فعلى تم فى اطار الفكر السياسى والاجتماعى المصرى .

كما تكشف الدراسة عن طبيعة ممارسة الاعلام الصحفى فى مصر  
لمسئوليته الاجتماعية خلال حقبة تاريخية مهمة ، وقبائه بالدور التحليلى  
المطلوب لاحداث التغيير الاجتماعى الفعالى فى المجتمع المصرى .  
وذلك بكتشفه لابعاد القضايا والمشكلات الاجتماعية السائدة وتمتعه  
الى جذورها وشرحه لاسبابها ، والقائه الضوء على مؤثراتها ، وطرحه لحلول  
مواجهتها ، وتوجيهه للرأى العام المصرى نحو احداث التغيير على المستوى  
الجذرى أو الاصلاحى .

#### اهداف الدراسة :

تعنى الدراسة بكشف السمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية  
والفكرية فى مصر خلال المرحلة الليبرالية ( ١٩٣٣ - ١٩٥٢ ) ، وتحديد  
التيارات السياسية والحزبية التى تمثلت واضحة فى تلك الفترة ، وتحليل  
الايديولوجيات والرؤى المختلفة التى كشفت ابعاد المسألة الاجتماعية فى  
الفترة المحددة للدراسة من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ ، وذلك اعتمادا على مضمون  
الكتابات والمقالات الصحفية .

#### فروض الدراسة :

فى ضوء دراسة استطلاعية تمهيدية بها ، تمت صياغة الفروض التالية  
للتحقق منها :

١ - هناك علاقة بين الحالة الصحية النقدية لجوانب المسئلة  
الاجتماعية التى واجهت المجتمع المصرى عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية .

وبين تهيئة الراى العام ليصبح اكثر نقدا لموجهات النظام القديم السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، واكثر استعدادا لتغيير الجذرى للنظام القديم .

٢ - هناك علاقة بين الاتجاه السياسى الذى تعبر عنه الصحيفة او المجلة وبين وجهة النظر التى تدعو لها لحل المشكلة الاجتماعية ، من حيث تحديد اسعاده وبؤسراتها واسبابها ، ونوعية الفاعلين المقترحين لاجداث التغيير ، ونوعية الطبقات الاجتماعية المتضمنة والمؤسسات والجماعات وادوات احداث التغيير فى المجتمع ، وطرق الكتابة واساليبها وذلك تبعا لاتجاهاتها الاصلاحية او الثورية .

٣ - حدث تصاعد فى شدة النقد الاجتماعى الذى انصب على عجز النظام فى مواجهة المشكلات الاجتماعية الاساسية ، وزيادة المطالبة بضرورة التغيير الحاسم ، ابتداء من اصلاح الاوضاع حتى المطالبة بالتغيير الجذرى .

### المنهج واداة البحث :

اعتمدنا على المنهج التاريخى والمنهج الوصفى والتحليلى ، وذلك لتحقيق اهداف الدراسة ، التى تسعى الى تحديد القضايا والمشكلات الاجتماعية فى مصر كما ظهرت فى الصحافة المصرية من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ ، مع ابراز علاقة تلك المشكلات بالواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى والفكرى السائد وقتذاك .

واعتمدنا على أسلوب تحليل المضمون الكمي والكيفى ، الذى يطبق لأول مرة فى دراسة اكايدمية تسعى للكشف عن المشكلات الاجتماعية فى الصحافة المصرية . بينما اعتمد الدارسون السابقون على الاسلوب الكيفى فقط .

ومن ثم استطعنا ان نحد من درجة الغموض أو التحيز الذاتى ، استنادا الى القياس الكمي المنظم الذى يساعدنا على اختبار صحة فروض الدراسة ، واستنادا الى التحليل الكيفى الذى يتيح لنا التفسير العلمى للنتائج التى نتوصل اليها بالتحليل الكمي .

وقمنا باعداد استمارة تحليل المضمون بعد اجراء دراسة استطلاعية للكشف عن مختلف الرؤى الصحفية التى عنيت بابراز موضوع البحث ، واستخلاص جميع الافكار والقضايا التى تضمنتها المقالات والاعمدة الصحفية فى فترة الدراسة المحددة ، ثم ادمجها فى الشكل النهائى لقياس ظاهرة البحث

واعتمدنا فى تحليل مادة الراى الخاضعة للدراسة على المثلث والعمود المصحى كوحدة سياق ، واعتمدنا على الفكرة كوحدة تسجيل ، وذلك بمعنى تسجيل تكرار واحد لكل فكرة تتضمن احدى الفئات الرئيسية أو الفرعية فى استمارة البحث . وفى حالة ورود الفكرة بالرفض يتم تسجيلها بالسالب .

الأمر الذي يكشف لنا في النهاية عن الأفكار والاتجاهات التي برزت في الصحف المصرية وقتذاك حول القضايا الاجتماعية وطرق مواجهتها .

وانطلاقاً من ضرورة توافر الموضوعية والمنهجية لأداة البحث ، قمنا بقياس الصدق الظاهري للتأكد من صلاحيتها لقياس مختلف أبعاد مشكلة البحث ، وقمنا أيضاً بقياس الثبات لأداة البحث ، والتي حققت نتائج ائتماق مرتفعة بين الباحثة وبين خبراء وباحثين مدربين على أسلوب تحليل المضمون .

#### الإطار الزمني للدراسة :

تقوم الدراسة على تحليل مضمون مقالات الرأي والأعمدة الصحفية في الصحافة المصرية التي ألفت الضوء على القضايا والمشكلات الاجتماعية المتناقضة ، في الفترة التي تقع بين انتهاء الحرب العالمية الثانية وقيام ثورة ١٩٥٢ ، أي من ٨ مايو ١٩٤٥ إلى ٢٢ يوليو ١٩٥٢ .

#### المنهجية :

تبنا بالخطوات المنهجية الآتية عند اختيار الصحف المصرية التي تخضع للتحليل :

١ - اجراء حصر شامل لجميع الجرائد والمجلات المصرية الصادرة باللغة العربية ( ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ) ، والتي بلغت ١٢٩ جريدة ومجلة .

٢ - لقاء سؤال عام على ١١ من المحكمين ، عن الصحف البارزة التي تمثل الأحزاب والتيارات والأيديولوجيات والرؤى السائدة وقتذاك .

٣ - عرض الحصر الشامل الكامل للجرائد الصادرة في فترة الدراسة على المحكمين أنفسهم ، وسؤالهم عن تقديرهم لأهم الصحف والمجلات التي لعبت دوراً في إبراز القضايا الاجتماعية بعد الحرب العالمية الثانية وقبل ثورة ١٩٥٢ ، بحيث يرتبون الصحف بدءاً بالأهم ثم الأقل أهمية وهكذا .

واعتباراً على موفقة ٧ من المحكمين الواحد عشر كحد أدنى ، ووضعاً في الاعتبار للمصاحفة التي تعبر عن تيار أو رؤية أو أيديولوجية تكتفت لنا عينة الجرائد والمجلات التي أجرينا تحليل المضمون الكمي والكيفي عليها ، وهي :

صحف لا تعبر عن أحزاب أو جماعات سياسية ، تتمثل في « الأهرام » « واخبار اليوم » « وروز اليوسف » « وينت النيل » ، وصحف تعبر عن أحزاب أو جماعات سياسية ، تتمثل في « مصر الفتاة » لسان

حال الحزب الاشتراكي « واللواء الجديد » التي تمثل الحزب الوطني والاساس التي تمثل الحزب السعدي ، « والوفد المصري » « وصوت الأمة » لسان حال الوفد ، « والبعث » التي تدور في اطار الوفد لكنها لا تعبر بالضرورة عنه ، وكل من « الاخوان المسلمون » « والدعوة » اللتين تمثلان تيار الاخوان المسلمين ، وصحيفتنا « الفجر الجديد » « والملايين » اللتان تمثلان التيار الماركسي .

{ - نظرا لمتعدد القضايا وتداخلها واتساع سنوات الدراسة وظهور العديد من الصحف المتباينة ، رأينا ضرورة اتباع نظام العينات واستخدام طريقة العينة العشوائية المنتظمة في اختيار أعداد الصحف التي تخضع مقالات الرأي بها للتحليل ، وذلك بالنسبة للصحف التي ظهرت فترة لا تقل عن سنتين مع ، وضع عينة بديلة تتمثل في العدد التالي للعدد الذي وقع الاختيار عليه في العينة . أما الصحف التي ظهرت لمدة تقل عن سنتين ، وهي الفجر الجديد والملايين والاخوان المسلمون والدعوة والبعث ، فقد استخدمنا طريقة المسح لكافة مقالاتها المتضمنة للقضايا والمشكلات الاجتماعية .

#### خطة البحث :

بعد أن قمنا الدراسة بمقدمة شملت موضوع الدراسة واهدافها ومشكلة البحث والفروض التي تقوم الدراسة للتحقق منها ، قسمناها الى ثلاثة ابواب . يتضمن الباب الأول الاطار النظري والمنهجى للدراسة ، حيث عرضنا الدراسات السابقة في موضوع البحث ، وصعوبات الدراسة ، والخطوات المنهجية المتعلقة بتحديد المنهج واعداد أداة الدراسة والعينة وخطة المعالجة الاحصائية . أما الباب الثاني ، فيشمل تمهيدا يعالج نشأة النظام الليبرالي والبرلماني في مصر ، ثم فصلا عن السمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية في مصر خلال المرحلة الليبرالية ، وفصلا متضمنا وضع الصحافة المصرية في المرحلة الليبرالية .

ويشمل الباب الثالث ثلاثة فصول تتضمن رؤية الصحافة المصرية للقضايا والمشكلات الاجتماعية من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ . أولها يتضمن مجمل رؤية الصحافة المصرية للقضايا والمشكلات ، وثانيها الرؤى الكلية والتفصيلية للقضايا والمشكلات نفسها في الصحف التي لا تعبر عن أحزاب أو جماعات سياسية كالأهرام وأخبار اليوم وروزاليوسف وبنيت النيل . وثالثها الرؤى الكلية والتفصيلية للقضايا والمشكلات نفسها في الصحف التي تعبر عن أحزاب أو جماعات سياسية من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ ، وهي مصر الفتاة واللواء الجديد والاساس والوفد المصري وصوت الأمة والبعث والاخوان المسلمون والدعوة والفجر الجديد والملايين . وأخيرا الخاتمة وتشمل التحقق من الفروض ونتائج الدراسة .

## نتائج الدراسة :

يتضح من دراستنا صحة الفروض والمنطلقات العامة التي انبثقت عنها .  
لقد أبرزت الدراسة صحة القول بأن الحقبة التي اعتقت الحرب العالمية  
الثانية ( من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ ) تعد حاسمة في تاريخ مصر المعاصر . حيث  
اختضرت عوامل الثورة على النظام القديم ، وساد احساس عام بالظلم  
الاجتماعي والرغبة في تحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص لمجموع  
الشعب . وقد ترجمت الصحافة المصرية باتجاهاتها المتباينة هذا الاحساس  
الحام وهذه الرغبة الملحة .

ففي هذه السنوات ، توافرت الصحف التي تختلف في منظورها  
السياسي الذي تنبثق عنه . وبالرغم من ذلك ظهر بينها درجات من الاتفاق  
حول الازمة الاجتماعية في مصر - وتذكرك - من حيث تحديد القضايا  
والمشكلات الأساسية المتفاقمة ، وبالأخص انتقاد العدالة الاجتماعية وشيوع  
الفقر في مصر في تلك الفترة الحاسمة . بالإضافة الى ابرازها للقضايا  
والمشكلات الاجتماعية السائدة في مصر حينئذ ، كالقضية التعليمية وقضية  
التأمين والغلاء وارتفاع الاسعار ومشكلة الأمراض الاجتماعية وقضية وضع  
المرأة ودورها والمشكلة الصحية وسوء التغذية والمشكلة العمالية .

كما عنيت بالقضاء الضوء على مشكلتي الإسكان وزيادة عدد السكان  
على الرغم من حداثةهما كقضايا اجتماعية وتذكرك . كما هو امر  
اتفاق الصحف حول ضرورة احداث التغيير الإصلاحي أو الجذري الحاسم  
في المجتمع المصري ، لطم تمكن الحكومات من تجاوز الازمة الاجتماعية التي  
تفاقمت في تلك الفترة التاريخية .

وبينت الدراسة أن الصحافة المصرية قامت بتشخيص الازمة  
الاجتماعية التي واجهت المجتمع المصري في أعقاب الحرب العالمية الثانية  
الى أن قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وأبرزت تصورات نقدية تعكس عجز  
الحكومات المتعديدة عن مواجهة الازمة ، وذلك من خلال منطلقات واتجاهات  
مقايينة تعكس الشعور العام برغمس الواقع الاجتماعي والحث على تغييره .  
فالتفتت الأهرام الموضوعية ميارا لها في معالجتها لجوانب الازمة . فظهرت  
الرأي والرأي الآخر عند معالجتها للقضايا والمشكلات ، وقللت من  
ايمار القضايا والمشكلات التي يشوبها الانتهاكات غير المؤكدة لتلك  
الأمراض الاجتماعية أو التي لم يبلغ تفاقمها أشده كمشكلتي الإسكان  
وزيادة السكان . ونالت بالتغيير الإصلاحي الذي يقوم به الصفوة .

وقد اتفقت أخبار اليوم مع الأهرام ، الا أنها أبرزت مشكلة الأمراض  
الاجتماعية ابرازا خاصا ، وبالأخص فترة حكم الوفد في الخمسينيات ،

مما يعكس سياستها العدائية لهذا الحزب . واتفقت معها روزاليوسف . فكشفت عن القضايا الأساسية وأبرزت الأمراض الاجتماعية ، وأن تميزت بحسها الثوري المقترون بتصورها الاصلاحى ، فأخذت تمدد أدوات أحداث التغيير الاصلاحية والثورية مقترحة كل من الصفوة والجماهير كفاعلين للتغيير . وعبرت مجلة « بنت النيل » عن سياستها التحريرية ، حيث أبرزت قضية وضع المرأة ودورها كقضية اجتماعية أساسية والتي صدرت خصيصا للدفاع عنها . وان كانت لم تغفل مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية فأبرزت عجز الحكومات الحزبية عن حلها حلا حاسما ، وطرحت حلولاً اصلاحية لتحسين حال الفقراء .

وعرضت « عصر الفتاة » كافة القضايا والمشكلات الاجتماعية التي تناقشت في الفترة الخاضعة للدراسة مما يعكس شمول معالجتها . وطالبت بضرورة التغيير الاصلاحى أو الثورى من منطلقات اشتراكية ورؤى اسلامية ورؤى املاحية . وبالرغم من كثرة استخدامها لكلمة ثورة الا أنها كانت تقصد بها مجرد حركة وضغط بالطرق المشروعة .

وقد تماثلت معها « اللواء الجديد » التي تعبر عن الحزب الوطنى وتمثل اتجاهها اشتراكيا اصلاحيا وان ركزت على الصفوة فحسب كفاعلين مقترحين لأحداث التغيير ، واقتصرت على طرح حلول املاحية للمشكلات والقضايا الاجتماعية .

وأبرزت « الأساس » جريدة الحزب السعدى المعادى للوند — المسألة الاجتماعية وازدادت معالجتها للقضايا والمشكلات في فترة الحكم الوندى في بداية الحسينيات ، وكان القضايا قد تصاعدت فجأة ، وطالبت بضرورة التغيير الذى يقوم به الصفوة وذلك باصدار القوانين والتشريعات ، واقترحت أحداث وضع نورى باستخدام القوى الشعبية .

أما الصحف الوندية « الوند المصرى » و « صوت الامة » وجريدة « البعث » التي أصدرها الكاتب الاشتراكى الوندى « مهدي مندور » ، فقد أبرزت القضايا الاجتماعية والمشكلات الأساسية ، وكشفت عجز الحكومات عن مواجهة الازمة الاجتماعية . وفي حين تصاعد اهتمام « صوت الامة » الوندية بإبراز القضايا والمشكلات الاجتماعية ومهاجمة سياسة حكومات الائتلات ازاء المسألة الاجتماعية ، فقد قل اهتمامها بإبراز المسألة الاجتماعية في بداية الخمسينيات عندما تولى الوند الحكم وان لم يختلف .

وظهر حرص الصحف الوندية على التغيير الاصلاحى لا الثورة الجذرية ، وان نادى بمقترحات اجتماعية تقدمية ، حيث دعت الى سيطرة الدولة على مصادر الثروة وضرورة تدخلها لمواجهة كافة القضايا .

أما تيار الاخوان المسلمين والذي تمثل في جريدة « الاخوان المسلمون » ومجلة « الدعوة » فقد أبرزت القضايا والمشكلات الاجتماعية ، وألقت الضوء

على تصورهما الشامل والكوني لضرورة اصلاح المجتمع وتغييره بناء على الفكر الاسلامي والتراث العربي والتقدم التكنولوجي ، مع الاعتماد على الفكر الغربي الثقافي الاستعماري . وأبرزت كلا من الصفوة والجماهير كفاعلين للتغيير . وإن كانت « الدعوة » قد تميزت عن « الإخوان المسلمون » في رؤيتها لقضية المرأة ودورها ، حيث لم ترفض حق المرأة في الاشتراك بالعمل السياسي ، واشترطت البدء في تكوين المجتمع الاسلامي بحيث تمارس المرأة العمل السياسي في حدود النطاق الخلقى العام الذى حدده الاسلام .

أما صحف الاتجاه الماركسي وهى « الفجر الجديد » « والملايين » فقد أبرزت القضايا والمشكلات الاجتماعية المتفاقمة برؤية نقدية تعكس عجز الحكومات المستمرة عن مواجهتها . ويلاحظ أن « الفجر الجديد » أعطت أولوية للجماهير تم الصفوة كفاعلين للتغيير ، وأبرزت ضرورة احداث وضع نورى باستخدام القوى الشعبية مع الاشارة الى اصدار قوانين وتشريعات كأدوات للتغيير .

بينما الملايين أبرزت الصفوة لاحداث التغيير ثم طرحت الجماهير كفاعلين مما يدل على أن الفجر الجديد كانت أكثر ايمانا بقدرة الجماهير على احداث التغيير من الملايين .

هكذا يمكننا القول أن دراستنا أثبتت ان الصحافة المصرية قد كشفت عن ابعاد الأزمة الاجتماعية ، فأبرزت القضايا والمشكلات التى تفاقت وقتذاك ، وساعدت على توعية الرأى العام المصرى بقضاياها الأساسية والملمحة ، فأوضحت عجز النظام فى مواجهة القضايا والمشكلات المتفاقمة ، وازدادت مطالبتها بضرورة التغيير الاصلاحى أو الثورى وفقا لاتجاهاتها السياسية ، مما يهيئ الرأى العام المصرى للتغيير .

ومن هنا يتبين لنا أن ثورة يوليو ١٩٥٢ جاءت تعبيرا عن تطوّر فعلى تم فى إطار الفكر السياسى والاجتماعى المصرى ، ونتيجة لتوافر الاسباب الاجتماعية التى تهيئ فى مرحلة معينة الظروف التى من شأنها أن تقهر الشورى .

ونختتم عرضنا بالقول ان الصحافة المصرية ، فى الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ ، ما كان بمقدورها القيام بحملاتها النقدية وبمسئوليتها الاجتماعية المتطلبة بتبصير الرأى العام وتوعيته بقضاياها الاساسية ، مع تنوع اتجاهاتها السياسية وانطلاقاتها ومواقفها ، دون تمتعها بقدر من الحرية التى سمحت لها بطرح قضايا المجتمع ومشكلاته . كما أن الدراسة أبرزت وجود علاقة ارتباط طردى بين تمتع الصحف بدرجات معينة من الحرية وبين ازدياد معالجتها النقدية للمجتمع .

ولا ينبغي أن نحاول الاستدلال باحصاء الحملات النقدية الصحفية لاهداث نوع من المفاضلة بين الجهود الحكومية ، لانه قد تزداد الحملات النقدية فى حقرة حكومة صالحة لا تقهر الكتاب والاقلام ، والعكس صحيح .

**دوايح وصيول الاستثمار في الاقتصاد الاسلامي \***  
**امره عبد العظيم مشهور \*\***

ان الاسلام منهج متكامل لحياة البشر ، فالشريعة الاسلامية ليست مجموعة من الاقوال والنصوص والطقوس الدينية ، بل تشمل نظاما عمليا ، وممارسة تطبيقية ، وحركة وسلوكا ، تتناول كافة مجالات الحياة ، وتصلح لكل زمان ومكان . ذلك ان الاسلام دين عملي يراعى مطالب الروح والجسد ، وينظما بميزان العدل والاستقامة ، بما يحقق سعادة الفرد ، وفلاحه في الدنيا والآخرة . فالنظام الاسلامي يجمع بين شقين متكاملين ، هما العبادات والمعاملات ، ويضمن ما يفي لكل مطلب ، قال تعالى : « يا ايها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وانزلنا اليكم نورا مبينا » (١) .

وتتضمن التعاليم الشرعية ، في اطار منهج الحياة العملية ، ثلاثة نظم متكاملة ومتراصة ، هي النظام السياسي للدولة ، والنظام الاجتماعي الذي يحكم العلاقات بين افراد المجتمع الاسلامي ، والنظام الاقتصادي الذي يشمل الانتاج والتوزيع والاستهلاك في هذا المجتمع . وتتداخل حلقات هذه النظم الثلاثة مع العبادات ، بحيث يصبح الاسلام ديننا قويا ، تربط العقيدة الاسلامية فيه بين مبادئ ومفاهيم نظمة المختلفة .

وقد كان لتطبيق احكام الشريعة الاسلامية قرونا طويلة آثار ايجابية ، تعمقت جذورها في المجتمعات الاسلامية ، واصبحت تمثل للشعوب الامة الاسلامية تاريخا مزدهرا وحافلا بالمنجزات التي تعبر عن اصالتها . وقد باءت المحاولات الحديثة لتطبيق التشريعات الوضعية المعاصرة بالفشل النسبي ، لعدم توافقها مع معتقدات الفرد من ناحية ، والواقع الاجتماعي من ناحية اخرى ، ومع كيان هذه المجتمعات ومبادئها وجذورها الفكرية من ناحية ثالثة . ولذلك ، نشأت فجوة كبيرة بين التشريع الوضعي ، والسلوك اليومي للأفراد ، والكيان المعطى للدولة الاسلامية ، واصبحت النظم الوضعية المستوردة بمثابة « الواقع الفكري أو الفلسفي اندخيل على الاسلام » .

---

\* رساله دكتوراة ، قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ، ١٩٨٦ .

\*\* خيرة . وحدة بحوث التحضر . المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

(١) سورة النساء : الآية رقم ١٧٤ .



ومن هنا ، كان من الواجب على المسلمين إعادة دراسة أصولهم الفكرية ، وتحليل النظم التطبيقية التي وضعها الإسلام ، ومنها النظام الاقتصادي الإسلامي . ولا يعنى تعطيل تطبيق النظام الإسلامي حقبة من الزمن تصوم النظام نفسه ، كما لا يعنى تعطيل تطبيق بعض احكام هذا النظام ضرورة تداعى الاحكام الأخرى . ولكن البدء فى التطبيق سوف يستتبع بالضرورة توالى تطبيق كافة الاحكام الإسلامية بصورة متدرجة ، نظرا لتقاربها وتكامل النظام الإسلامى .

ويشكل الاقتصاد جزءا أساسيا فى النظام الإسلامى ، يرتبط بعقيدته واحكامه الشرعية ، ولا ينكر سنة من سنن الكون ، بل يقرر كل ما يتفق مع الفطرة البشرية السليمة بهدف تحقيق حياة متوازنة باستقامة الروح والجسد ، وتحقيق العدل بين الحقوق والواجبات ، والموازنة بين المصالح الفردية والمصالح الجماعية ، وبين الحياة الدنيا والحياة الآخرة ، ويؤدى ذلك الى اتساق العدل داخل الفرد نفسه .

وتحتل عملية التنمية الاقتصادية أهمية كبيرة فى الدول الإسلامية فى العصر الحالى . ولا يخفى ما للاستثمار من دور فعال ورئيسى فى هذا المجال . ولذا فقد تناولت الدراسة الاستثمار فى النظام الإسلامى ، لمحاولة التعرف

على جوانبه الشرعية والفنية والتطبيقية المختلفة ، لبيان دوره فى الاقتصاد الإسلامى بصفة عامة ، وفى المجال الإنمائى على وجه الخصوص مع بيان التخرجات الفقهية لعناصر هذا الموضوع الإنمائى الهام ، موضع هذا البحث .

وتبدأ الدراسة بفصل تمهيدى يتناول أساسيات البحث ، من مفاهيم خاصة بالنظام الاقتصادى بصفة عامة ، والاقتصاد الإسلامى بصفة خاصة ، ثم مفهوم التنمية فى الإسلام ، ومفهوم الاستثمار فيه ، وأهمية النشاط الاستثمارى باعتباره من أهم وسائل تحقيق التنمية .

والاستثمار فى الشريعة الإسلامية هو طلب ثروة المال ونمائه فى أى قطاع من القطاعات الإنتاجية ، سواء كان ذلك فى التجارة أو الزراعة أو الصناعة أو غيرها من الأنشطة الاقتصادية . فالاستثمار فى الإسلام هو تنمية المال ، بشرط مراعاة الاحكام الشرعية . ولذا فهناك مجموعة من الدواعى والضوابط الشرعية التى تحكم النشاط الاستثمارى فى الاقتصاد الإسلامى ، كما توجد مجموعة من الصيغ الشرعية التى تكفل تنمية المال وفقا لاحكام الشرعية . وبما لذلك ، تتضمن الدراسة ثلاثة أبواب رئيسية . يتناول الباب الأول دواعى الاستثمار فى الاقتصاد الإسلامى . وتنقسم هذه الدواعى الى جزئين ، الجزء الأول يتضمن الدواعى العامة للاستثمار فى الإسلام ، والتى ترتبط أساسا بالمبادئ

العامة للنظام الإسلامى ، وهى الاستخلاف واعمال الأرض ومفهوم العبادة بالمعنى الواسع ، ووظيفة المال فى الاقتصاد الإسلامى . فاستخلاف الله للعباد فى الأرض يضع عليهم مسئولية أعمارها وتثمر طيباتها ، فى إطار المبادئ والتعاليم الشرعية . من أجل تحقيق الحياة الطيبة اللازمة للإسلامية . واعمال الأرض أمر من الله ، وطاعته واجبة ، فهو فرض وعبادة يقاب المرؤ على قدر ما يذله فى سبيل تحقيقها . ومن هنا تبرز الوجهة الإنمائية للنظام الإسلامى ، لما يقضيه من حث الافراد على العمل واستثمار الطيبات ، واستنهاض لطاقتهم للقيام بمسئولية الخلافة . ويعتبر التفصيل فى أداء هذا الواجب من أهم أسباب مشكلة الندرة النسبية للموارد فى مقابلة حاجات الافراد المتنوعة والمتجدد . كما يعتبر عمل الانسان فى أعمار الأرض وأداء مسئولية الخلافة وجها من وجوه العبادة بالمعنى الواسع . فالعبادة فى الاسلام ليست قاصرة على العبادات . بل هى منهج للحياة وفقا لما شرعه الله ، والنشاط الإنسانى كله فى الاسلام ينطبق عليه معنى العبادة ، لان العمل فى المال وتنميته فرض بلازم للإيمان .

أما المجموعة الثانية من دواعى الاستثمار فهى الدوافع المباشرة ، وتشمل نظام الملكية فى الإسلام ، ودور العمل ، وطبيعة الإنفاق وأنواعه فى الاقتصاد الإسلامى ، ودور الزكاة ، باعتبارها أداة أساسية للحث على الاستثمار وتشغيل المخدرات ، ومبدأ التكافل الاجتماعى ونظام الرقابة فى الإسلام . ويقر الإسلام الملكية الفردية التى تعتبر وظيفة وتكليف اقتصاديا يقتضى مداومة استثمار المال واتباع أفضل الطرق لتنميته ، فالعمل هو السبب الوحيد المنشئ للملكية الفردية . أما الملكية العامة فتشمل الأموال التى تمثل العناصر اللازمة لقيام النشاط الاقتصادى واستقراره . وبهذا يكفل الإسلام توفير المناخ المناسب للاستثمار والنمو الاقتصادى والاجتماعى المتوازن .

ويعتبر العمل من أهم عناصر الاستثمار فى الإسلام . وقد وضعه النظام الإسلامى فى مكانة رئيسية بما يحقق مشاركته فى النشاط الاقتصادى بفعالية وكفاءة الى جانب رأس المال ، فهو ليس منفصرا تابعا له ، بل شريكا فى الإنتاج وفى عائداته .

وكما يدعو الإسلام الى العمل والكسب ، فهو يدعو أيضا الى الإنفاق ويذكر المان بما يعود على الفرد والمجتمع بالنفع . وللإنفاق بصورة الثلاث ، الاستهلاكى والاستثمارى والصدقى ، قواعد هامة منظمة له بما يعود على الاقتصاد والنشاط الاستثمارى بمزايا عديدة . ويعتبر الإنفاق الصدقى ، وهو نوع يختص به النظام الإسلامى ، ومن أهم صور الزكاة ، من أهم العوامل التى تؤدي الى اعادة توزيع الدخل والثروة فى المجتمع ، وزيادة الطلب الكلى ، ومضاعفة الاستثمار ، مع ضمان استمراره ، الى جانب كونه أداة فعالة

لمحاربة الاكتناز ، ومصدرا من مصادر تمويل التنمية الاقليمية . وهو نوع من التكافل الاجتماعي والاقتصادي الذي يعتبر من المبادئ الأساسية في الاسلام . ويأتي نظام الرقابة الذي حدده الاسلام ، عاملا مساعدا على انتظام الحياة في المجتمع الاسلامي ، وحياة الفرد ، وعنصرنا منظما وضامنا لاستقرار النشاط الاقتصادي بصفة عامة ، والاستثمار على وجه الخصوص . ويتضمن نظام الرقابة في الاسلام ثلاثة مستويات ، وتدرج بذلك من حيث مدى التدخل في حياة الفرد احتراما لحريته ، مع مراعاة عدم الاخلال بمصلحة المجتمع .

وفي الباب الثاني ، تناولت الدراسة الضوابط الشرعية للاستثمار ، والتي وضعتها النظام الاسلامي لتنظيم النشاط الاستثماري وضمان سلامة المعاملات الاقتصادية ، واستقرار الاقتصاد بصفة عامة . وتتبلل هذه الضوابط بصفة أساسية في تحريم الربا بنوعيه . ربا البيوع وربا الديون . والربا محرم بالكتاب والسنة والاجماع ، ولما ينتج عنه من أضرار عديدة . وفي مجال الاستثمار ، تؤدي المعاملات الربوية الى خفض حجم الاستثمار ، وتعطيل عاصر الانتاج ، وزيادة حجم البطالة : الى جانب ما ينتج عن ذلك من تقلبات واختلالات اقتصادية . وتعتبر الفائدة المعاصرة صورة من صور الربا المحرم ، وذلك على الرغم من تعدد الحجج التي تحاول تبرير سعر الفائدة ، ودفع شبهة الربا عنها ، كما يحدث بخصوص الفوائد المسنحة على شهادات الاستثمار . وبصفة عامة ، يجب أن يأخذ المؤمن في معاملاته ، بقول الرسول صلى الله عليه وسلم ، عن عطية السعدي : « لا يبلغ العبد درجة المتقين حتى يدع ما لا بأس به مخالفة ما به بأس » . ( رواه ابن ماجه ) .

والى جانب تحريم الربا ، وضع الاسلام مجموعة من الضوابط الاخرى لتنظيم الاستثمار . وتتضمن تحريم الاكتناز ، وفرض الزكاة على الاموال المكتنزة للحث على استثمارها ، وتحريم الاحتكار باستخدام مجموعة من الادوات للقضاء عليه ، مثل تشجيع الانتاج المحلي ، وتنظيم الاستيراد والتصدير ، والتسعير عند الحاجة . وأخيرا ، فقد نهى الاسلام عن مجموعة من البيوع التي تؤدي الى اختلال سوق المعاملات الاسلامية ، وعرقلة النشاط الاستثماري ، وهي بيع وتسليم بالحداد ، أو المخاطرة ، أو تقوم على الاتجار فيما حرمه الله أو فيما أعان على معصيته .

وفي الباب الثالث من الدراسة ، والخاص بالصيغ الشرعية للاستثمار ، تم عرض الاطار العمل لتطبيق مبادئ الاسلام في مجال الاستثمار . وتضمن هذا الباب أربعة فصول ، تناولت الفصول الثلاثة الاولى الصيغ الشرعية للاستثمار التي تكفل قيام النشاط الاستثماري بما يتوافق ومقاصد الشريعة والاحكام الشرعية للمعاملات . وهناك ثلاث صيغ رئيسية للاستثمار

فى الاسلام ، تناول الفصل الاول الصيغة الاولى منها وهى عقود المشاركات ، والمشاركة من اهم مبادئ الاستثمار فى الاقتصاد الاسلامى ، وتعتبر شركة العنان فى الاموال من اهم أنواع الشركات التى تتناسب مع ظروف الاستثمار فى العصر الحالى ، وتتم فيها المشاركة بالمال والعمل معا .

الا أن المشاركة فى الاستثمار قد تكون أيضا بالمال من جانب ، والعمل من جانب آخر ، كما فى عقد المضاربة . وهو الصيغة الشرعية الثانية للاستثمار من الاسلام ، والتى تناولها الفصل الثانى . ويمثل عقد المضاربة المشتركة صيغة متطورة لعقد المضاربة الثنائية ، أو هو ممارسة معاصرة لهذا العقد ، للملازمة لنظام الاستثمار الجماعى السائد حاليا ، وهو من اهم صور الاستثمار التى يمكن اتباعها فى المصارف الاسلامية .

اما الصيغة الثالثة للاستثمار فى الاسلام فهى عقود البيوع ، والتى تناولها الفصل الثالث ، وتتضمن عقد المراجعة ، وعقود البيع بالاجل ، ثم بيع الصرف ، وبيع الاستصناع . ويمثل عقد بيع المراجعة للأمر بالشراء اهم أنواع هذه العقود ، والتى يمكن أن تأخذ بها المصارف الاسلامية لاستثمار الودائع المتجمعة لديها ، وللمعاونة المستثمرين وصغار المنتجين فى القيام بنشاطهم الانتاجى .

أما فى الفصل الرابع من هذا الباب ، فقد تعرضت الدراسة للصيغة المؤسسية للاستثمار الاسلامى فى العصر الحالى ، وذلك لبيان كيف يمكن تطبيق المفاهيم والصيغ الشرعية للاستثمار فى الواقع . وتعتبر المصارف الاسلامية اهم صورة عملية فى هذا المجال . ويقوم العمل المصرفى الاسلامى على اساس المشاركة الفعلية فى الانتاج ، والوساطة بين عنصرى رأس المال والعمل ، والمشاركة فى الارباح المتحققة من الاستثمار ، وليس على أساس اقتضاء عائد ثابت على رأس المال المقرض ، كما يحدث فى المصارف الربوية . وقد بدأ انشاء المصارف الاسلامية مع بداية السبعينيات ، الا أن مصر قد شهدت بداية التجربة فى الستينيات ، ويعزز المصارف الاسلامية فيها ، مجموعة من شركات الاستثمار الاسلامية ، التى تشكل صورة أخرى لمؤسسات الاستثمار الاسلامى .

ويرتبط نجاح هذه المؤسسات بصفة عامة ، بمجموعة من العوامل الأساسية ، وبعض القضايا التى يتحتم حلها . ومن أهمها موضوع الضمان ، الذى تناولته الدراسة فى نهاية هذا الفصل . ويمتثل نظام التأمين التبادلى من اهم البدائل الشرعية لنظام التأمين التجارى الماسر ، والسذى يؤدى الى تنظيم استثمار المال وحمايته وفقا للمبادئ الشرعية ، وخاصة فى مجال المضاربة المشتركة .

وبصفة عامة ، يرتبط تطبيق النظام الاقتصادى الإسلامى بالعصر البشرى . فطور الفرد هو العامل الاساسى والفعلى لنجاح هذا التطبيق . ومن هنا فان بناء الانسان نفسه ، وتصحيح سلوكه على أسس ومبادئ اخلاقية ، هو محور العمل الإسلامى ، ونقطة انطلاقه .

وفى خاتمة الدراسة عرضنا ملخصا لأهم ما جاء بها ، مع تقديم بعض المقترحات التى يمكن الأخذ بها فى مجال الاستثمار الإسلامى المعاصر .

وتؤكد الدراسة ، وما شمل عناصرها الرئيسية من تحليل ، مدى حرص التشريع الالهى على تحقيق مصلحة البشر ، والعمل على تناسق وترابط مصالح الأفراد فيما بينها . فالمصلحة الحقيقية للانسان تكمن فى تطبيق شرع الله ، ومن ثم فان محاولة تطبيق جانب منه ، يستلزم استكمال التوجه لسائر الجوانب الاخرى حتى تتحقق الغاية الكلية ، والمصلحة التامة من المنهج الإسلامى . ولذا فان نجاح المشروعات الإسلامية فى مجال الاستثمار ، ونجاح تجربة المصارف الإسلامية ، يرتبط بصورة وثيقة باتساع تطبيق النظام الإسلامى فى سائر مجالات الحياة ، وهو يستلزم عمل الباحثين ، كل فى مجال تخصصه ، على دراسة وتحليل امكانيات التطبيق لكافة جوانب هذا النظام . وصلّى الله العظيم فى قوله : « وأن هذا صراطى مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلك وصاكم به لعلكم تتقون » (١) .

واذا كانت الدول الإسلامية ، وهى دول متخلفة أساسا ، قد اتبعت النظم الاقتصادية الوضعية ، فلم تحقق من جرائها الانتائج سلبية ، تمثلت فى الاغراق فى الماديات دون تحقيق نمو أو تقدم فعلى ، فان النظام الإسلامى هو المخرج الاساسى لها من حلقات الفقرات الى الحياة الطيبة ، ففيه نفع من خير الدنيا وخير الآخرة ، لقوله تعالى : « فمن اتبع هداى فلا يضل ولا يشقى ، ومن أعرض عن ذكرى فان له معيشة ضنكاً » (٢) .

« الا أن اولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، الذين آمنوا وكانوا يتقون ، لهم البشرى فى الحياة الدنيا وفى الآخرة لا تبدل للكلمات الله ذلك هو الفوز العظيم » (٣) .

(١) سورة الانعام : الآية رقم ١٥٣ .

(٢) سورة طه : من الآيتين رقم ١٢٣ و ١٢٤ .

(٣) سورة يونس : الآيات ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ .

**السمات الشخصية المميزة للعدوانيين وانساقهم القيمية**  
**دراسة سيكولوجية مقارنة بين البنين والبنات \***  
**سميحة نصر عبد الفتى \*\***

**هدف الدراسة وفروضها :**

يتمثل الهدف الاساسى لهذه الدراسة فى الوقوف على السمات الشخصية المميزة للعدوانيين ، والقيم الخاصة الواشمة لهم كأفراد ذوى بناء نفسى يغلب عليه التفرّد والتميز والمفارقة .

كما تهدف الدراسة الى المقارنة بين الذكور والاناث ، للكشف عن طبيعة الفروق بينهم فى الاحكام الاخلاقية وشدها ، وأسس تصنيفها ، لدى كل منهم ، وفى تقديرانهم واحكامهم على نماذج سلوكية واضحة المعالم ، يمكن ان يلتقى بها الشخص فى مجتمعه ، ويبدو موقفه منها مقروا ومحددا بشكل مستقر . وبمبادرة أخرى ، فان البحث يهدف الى التحقق من مدى صدق الفروض التالية :

١ - لا توجد علاقة موجبة بين درجات العدوانية ، وبين مقاييس صلابة التفكير ومرونته ( ذكور واناث ) .

٢ - لا توجد علاقة موجبة بين درجات العدوانية وبين سمات الشخصية ( ذكور واناث ) .

٣ - لا توجد علاقة موجبة بين درجات العدوانية وبين القيم .

٤ - لا تختلف سمات الشخصية وانساق القيم ونوعيتها باختلاف درجات العدوانية .

**أدوات الدراسة :**

نظرا لأن هذا البحث يهدف أساسا الى دراسة للعلاقة بين العدوانية وسمات الشخصية وانساق القيم لدى كل من الذكور والاناث ، فقد تم تحديد ثلاثة أنواع من الأدوات ، هى :

\* رسالة دكتوراه ، قسم علم النفس ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٦ .

\*\* خبيرة ، جمال قبلى الراى السليم . المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

(أ) مقياس العدوانية : وهو مقتبس من بطارية صلابة التفكير ومرونته ،  
اللى أعده أيزنك ، وقامت الباحثة بتعريبه .

(ب) مقياس الشخصية :

أيزنك	- مقياس الشخصية
جيفورد	- مقياس التقلبات الوجدانية
جيفورد	- مقياس الانطلاق
تايلور	- مقياس القلق

(ج) مقياس القيم :

ويتنج	- مقياس الاحكام الاخلاقية
سوف	- مقياس الصداقة

**المينة :**

**مينة البحث ومبررات الاختيار :**

١ - راعينا في اختيارنا لمينة الدراسة عدة اعتبارات من اهمها :

( أ ) ان تشمل عينة الدراسة الجنسين ( ذكور - اناث ) .

(ب) ان يقع افراد المينة في مرحلة عمرية تعليمية تسمح لهم بامكان  
مهم الاسئلة واستيعاب التعليقات الدقيقة المقدمة ، وشروط  
الاجابة في كل اختبار ، والقدرة على تحديد مواقفهم من النماذج  
السلوكية .

(ج) ان لا يكونوا قد وصلوا الى المرحلة الجامعية ، لكي لا يتدخل  
عامل الاختلاط بالجنس الآخر فيؤثر على النتائج .

ولكى تتحقق هذه الاعتبارات ، اخترنا عينتنا من طلبة ومطلبات المدارس  
الثانوية . وتم الاستقرار على اختبار الصف الثاني الثانوى ، باعتبارهم من  
تطبق عليهم تلك الاختبارات وتعليماتها . وقد اثبتت الكثير من البحوث ان  
الأفراد من ذوى الأعمار الصغيرة أقل قدرة على التمييز بين الفروق الدقيقة  
للتعليمات وللأسئلة ، ولا يعتمد كثيرا على تقاريرهم اللفظية الا اذا تمت  
لهم اختبارات ذات صياغة خاصة تلائم أعمارهم .

وهذا ما دعانا الى استبعاد طلبة المرحلة الابتدائية والاعدادية ، واستبعدت ايضا السنة الاولى ثانوى ، لانهم تربيو عهد بالتعليم الثانوى بما يصاحبها من توترات قد تؤثر على النتائج .

٢ - روى ان تكون المدارس الثانوية التى تم اخذ عينة البحث منها من محافظة الجيزة التعليمية ، وذلك لسهولة التطبيق والعمل في مدارسها عن طريق المسئولين ولقربها من باقى المحافظات .

وقد تم حصر الادارات التعليمية بها ، وعدد المدارس بكل ادارة تعليمية تبين من خلال الحصر ان معظم المدارس في القطاع الريفي مخططة ، ولذا تم استبعادها من العينة .

وتحديدا لنطاق البحث ، فقد استبعدت ايضا المدارس الخاصة المخططة وغير المخططة ، والمدارس العسكرية . وذلك حتى لا يتدخل عاملا الاختلاف والنظام العسكري فيؤثرا على النتائج .

كما تم ايضا استبعاد المدارس الثانوية الفنية، وتم الاكتصار على المدارس الثانوية الحكومية فقط .

وعلى ذلك تم اختيار احدى الادارات التعليمية بطريقة عشوائية، وتم اختيار ٦ مدارس ثانوية بنين وبنات في ادارة جنوب الجيزة التعليمية .

٣ - روى ان تمثل العينة نوع الدراسة ( علمى - ادبى ) في كل مدرسة بنسبة وجودها بالمدارس البحوثه وقت اجراء الدراسة بقسدر الامكان .

٤ - تم اختيار البنين والبنات من نفس المستوى الاجتماعى الاقتصادي تقريبا . وقد تم ذلك عن طريق اختيار مدرسة ثانوية للبنين واخرى للبنات من نفس المنطقة او العى .

مثلا عند اختيار مدرسة الاورمان الثانوية للبنين ، تم اختيار مدرسة الاورمان الثانوية للبنات وهى المدرسة الموجودة بنفس المنطقة. وهكذا بالنسبة لباقى المدارس .

٥ - روى الا يقل عدد افراد العينة من كل نوع - سواء من الذكور او الانثى - عن مائتى فرد، وذلك لما تحتاجه بعض الادوات التى تستخدم في هذا البحث من اجراء انواع التظليل المعامل للتحقق من صدقها المعامل، اتباعا لما اوصى به بعض اساتذة القياس السيكولوجى في هذا الشأن .



وصف العينة من الجنسين :

عينة الذكور :

تم تطبيق أدوات البحث على عينة من الذكور قوامها ٢٥٠ حالة من الطلبة .

ويعد استبعاد ١٥ حالة ، لا تنطبق عليهم الشروط ، أصبحت عينة الذكور ٢٣٥ طالبا ، بتوسط عمرى قدره ١٥ر٩٦ سنة ، وانحصاراه بـ ١٦٨ .

أما عينة الإناث :

فقد تم تطبيق أدوات البحث على عينة قوامها (٢٩٠) طالبة . وتم استبعاد ٦ حالات ، وبهذا أصبح العدد النهائى لعينة الإناث ٢٨٤ طالبة .

أسلوب تحليل البيانات :

اشتمل أسلوب تحليل بيانات البحث على :

( أ ) حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية .

(ب) حساب اختبارات .

(ج) حساب معاملات الارتباط المستقيم .

(د) التحليل العاللى .

(هـ) تحليل التباين البسيط .

وقد مكنت كل هذه الإجراءات، وتمييزها بالنسبة لجميع المفهومين، من توفير عدد من الضوابط الفردية لهذه الدراسة ، التى تم أخضاع بياناتها للتحليلات الاحصائية المختلفة، حيث مكن كل ذلك من بلوغ مجموعة من النتائج الهامة ، نعرض لها فى ما يلى :

نتائج الدراسات :

أولا : بالنسبة للفروق بين الذكور والإناث فى العدوانية :

تظهر نتائج الدراسة الى وجود فروق ذات دلالة احصائية عكسا لمستوى ١ . ٠ ، بين متوسطات درجات عينة الذكور وعينة الإناث على متغير العدوانية. حيث حصلت عينة الذكور على متوسط درجات اعلى فى المتغير السلبى للذكور عن متوسط درجات عينة الإناث. وكنت هذه الفروق من الوضوح القوة بحيث يبدو من الضرورى معها افتراض هذه السبة فى علاقتها بالجنس ، وكنتمر هام فى البناء الشخصى للفرد .

ثانيا : الارتباطات بين العدوان وسلبات الشخصية والقيم :

## ( ١ ) الارتباطات بين العنوان وسمات الشخصية :

### عينة الذكور :

تشير النتائج الى ارتباط العدوانية بكل من السلوك العملي الاستغلالى ، والميل الى الاثارة ، والحنبلية ، والتقلبات الوجدانية ، والانطلاق ، والانبساط ، والذهانية ، والميل الى السلوك الاجرامى ، والمجاراة الاجتماعية ، ارتباطا جوهريا دالا عند مستوى ٠.١ ، بينما ارتبط بالطلق ارتباطا جوهريا دالا عند مستوى ٠.٥ .

ويكتشف النظر الى معاملات الارتباط - التى وصلت فى دلالتها الى مستوى ٠.١ التى سبق الاشارة اليها - من تجسيد العلاقة الارتباطية بين مقياس العدوانية وبين مقياس الشخصية ، الامر الذى تتضح من خلاله بالصلة القوية بين العدوانية وبين السلوك العملي الاستغلالى ، والانبساط ، وصلة اقوى بين العدوانية والميل الى الاثارة ، تأكيد الذات ، الانطلاق ، والمجاراة الاجتماعية . كما تتضح ايضا الصلة الضعيفة بين العدوانية وبين الاتجاه نحو الانجرار والفكورة والاثونة .

### عينة الاناث :

تشير النتائج ايضا الى ارتباط العدوانية ببعض سمات الشخصية ارتباطا جوهريا دال عند مستوى ٠.١ ، وذلك بالنسبة للآتى :

الاتجاه نحو الانجرار ، والسلوك العملي الاستغلالى ، والميل الى الاثارة ، والتقلبات الوجدانية ، والانطلاق ، والانبساط ، والذهانية ، والميل الى السلوك الاجرامى ، والمجاراة الاجتماعية ، والطلق . بينما ارتباط مقياس العدوانية بمقياس الحنبلة ارتباطا جوهريا دالا عند مستوى ٠.٥ .

ويوضح من معاملات الارتباط ، التى وصلت فى دلالتها الى مستوى ٠.١ الخاصة بعينة الاناث ، تجسيد العلاقة الارتباطية بين العدوانية والشخصية . ويمثل اعلاها ارتباط مقياس الميل الى السلوك الاجرامى والمجاراة الاجتماعية ، ويمثل اضعفها ارتباط العدوانية بالحنبلية .

## ( ب ) الارتباطات بين العدوانية والقيم :

### عينة الذكور :

تشير النتائج الى ارتباط العدوانية بقيمة السلوك الاجتماعى الاقتصادى ارتباطا جوهريا دالا عند مستوى ٠.٥ . بينما ارتبط بمقياس الاغتراب

الإجتماعي ارتباطا جوهريا دالا عند مستوى ١٠٠. أما بالنسبة لقياس الصدقة ، فقد ارتبط بقياس العدوانية بقياس التقديمية العملية والصدق ارتباطا دالا عند مستوى ١٠٠ ، بينما ارتبط بقياس العدوانية بقياس الالتزام الديني والتعاون ارتباطا جوهريا دالا عند مستوى ١٠٠.

### هيئة الأناث :

كذلك ارتبط بقياس العدوانية ببجس القيم لدى الأناث . فقياسا يتعلق بقياس الاحكام الأخلاقية ، ارتبط بقياس العدوانية بقيمة الدفاع الشخصي ارتباطا جوهريا دالا عند مستوى ١٠٠. أما بالنسبة لقياس الصدقة ، فقد ارتبط بقياس العدوانية بقياس التقديمية العملية ارتباطا جوهريا عند مستوى ١٠٠ وبقياس التشابه الفكري الإجتماعي ، كسب قلة الآخرين . الجود السلوكي ، عند مستوى ١٠٠.

### التحليل العامل :

وبالنظر الى المؤشرات التي ظهرت من خلال حساب الارتباط المستقيم - والتي تمت على درجات المينة على مقاييس القيم والشخصية والعدوانية - بدأ اننا امام أبعاد لها ارتباطاتها الواضحة بعضها مع البعض الآخر . وانتظامها في مجال واحد . ومن ثم بدأ من الضروري التقدم بهذه الأبعاد للوقوف على توجهاتها وتصنيفاتها لدى كل من الذكور والأناث . وقد تم استخلاص مجموعة من العوامل بعد حساب التحليل العامل لمينة الذكور والأناث . وهي على النحو التالي :

#### أولا : هيئة الذكور :

تم استخلاص ٩ عوامل بجذر كلين واحد صحيح ، وهي على النحو التالي :

- ١ - المسؤولية الإجتماعية .
- ٢ - السلوك الإجرامي والدعائي الانطوائي .
- ٣ - التقديمية العملية بتفاعلها مع الآخرين والتزامها الديني .
- ٤ - الانانية الانتهازية اللا أخلاقية .
- ٥ - الصبر ومواجهة الآخرين .
- ٦ - الأتارة والعدوانية الاستغلالية .
- ٧ - الخيلة والمدالة الإجتماعية .

٨ - الجاذبية الاخلاقية .

٩ - تأكيد الذات والمعنوية .

ثانيا : هيئة الاثان :

تم استخلاص احد عشر عاملا بخطر كامن واحد صحيح ، وهي على  
النحر التالي :

١ - السلوك الاجتماعى الاقتصادى والمسئولية الاجتماعية .

٢ - الميل الى السلوك الاجرامى والذهابى الانطلاقى .

٣ - التشابه الفكرى والاجتماعى والدينى والسياسى .

٤ - المصابية .

٥ - الاتانية اللا اخلاقية .

٦ - التقديمية العلية ذات الجمود السلوكى .

٧ - الترفع والنقاء الاجتماعى .

٨ - الحنبلة والذكورة والانوثة الاستغلاية .

٩ - الانجاز لتأكيد الذات .

١٠ - القلق المدوانى للدفاع النفسى

١١ - التسمية الاستغلاية .

وهكذا فان هذه النتائج قد برهنت على صدق فروض البحث . ويبدو  
من هذه النتائج انها تتفق مع العديد من الدراسات السابقة التى تمت فى  
هذا المجال .

وفى ضوء النتائج التى توصلنا اليها حاولنا رسم صورة كلية  
للمسبات المحيزة للمعدوانيين وأنساقهم القهيمية . ثم انتهت فرائضنا  
باقترح بحث آخرى فى هذا المجال .

**التصنيع والبناء الاجتماعى**  
**دراسة ميدانية لآثار التصنيع**  
**فى مدينة ادكو بمحافظة البحيرة \***  
**على عهد المنعم مراد \*\***

يعتبر عامل التصنيع من العوامل الهامة التى جذبت انتباه الاجتماعيين والسياسيين والاقتصاديين فى الدول النامية ، والذين ينظرون اليه بوصفه الطريق الوحيد للنهوض بمجتمعاتهم ، والغلب على حالة القفر التى تعيشها تلك المجتمعات بالإضافة الى أنه أفضل العوامل تأثيراً فى كسر حدة التمايز بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية .

والدراسة الحالية تتناول التصنيع وما أحدثه من تأثيرات على البناء الاجتماعى لمدينة ادكو بمحافظة البحيرة . حيث ان التصنيع قد بدأ يزحف على المدينة بشكل مبكر ابتداء من عام ١٩٦٤ ، وهو نفس العام الذى شهد دخول الكهرباء المدينة ، والتى كان لها اكبر الاثر فى تشغيل المصانع الاهلية للنسيج التى يملكها بعض الافراد داخل المدينة .

ولقد استتبع اقلية هذه المصانع ، التى يملكها بعض اعضاء مجتمع ادكو ، وكذلك اقامة الشركات الصناعية حول المدينة مثل شركة مسعود أبو قير ، وصحلة التحكم والقياس الآلى للفايزات المستخرجة من حقل أبو قير ، استتبع اقامة هذه المصانع تحول بعض السكان عن مناشطهم التقليدية واتجاههم ناحية العمل بالتصنيع . ومن المناشط التقليدية التى تحول منها بعض السكان صيد السمك ، والمواد البدوى ، والزراعة .

ولقد نتج عن تحول بعض السكان عن هذه المناشط التقليدية حدوث مجموعة من التغيرات شملت الانساق الاجتماعية المخزنة للبناء الاجتماعى .

**فروض الدراسة :**

تقتل فرض الدراسة على فرض رئيسى ومجموعة من الفروض الجزئية المرتبطة والمقصرة لهذا الفرض .

---

• رسالة ماجستير ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٦ .

• باحث ، وحدة بحوث التحضر ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

## أولاً - المفروض الرئيسي :

يرتبط التغير في البناء الاجتماعي لمجتمع الدراسة ( ادكو ) بالتنمية  
عامل التصنيع فيه .

## ثانياً - المفروض الجزئية :

١ - تعتبر عوامل جذب السكان للعمل بالتصنيع أقوى من عوامل  
جذبهم للعمل بالمناشط التقليدية .

٢ - استتبع العمل بالتصنيع تغيراً في الأدوار الاجتماعية والمهنية  
 لأعضاء الأسرة .

٣ - ساهم العمل بالتصنيع في انخفاض حجم الأسرة والاتجاه  
 ناحية الأخذ بسياسة تنظيم الأسرة .

٤ - هناك ارتباط ما بين العمل بالتصنيع والانفصال عن المسألة  
 المتعددة وتكوين أسر نووية .

٥ - تزداد معدلات التغير في الأنماط المعيشية والسلوكية والفكرية  
 للأفراد بتزايد الإقبال على التصنيع .

٦ - ارتبط العمل بالتصنيع بالمكانة والميزة الاجتماعية التي تفرق  
 العمل بالمناشط التقليدية .

٧ - ساعد العمل بالتصنيع على تغير نمط القيم الاجتماعية ، على قيم  
 العمل والإنتاج وقيم الادخار والاستهلاك وقيم التعليم والتدريب .

٨ - تزداد معدلات الحراك المهني داخل المجتمع بتزايد معدلات  
 التصنيع .

٩ - يعتبر العامل الاقتصادي العامل الأساسي وراء التحول المهني  
 للسكان من مهنهم التقليدية واتجاههم ناحية العمل بالتصنيع .

١٠ - تزداد معدلات الحراك الطبقي داخل المجتمع بتزايد معدلات  
 التصنيع فيه .

١١ - صاحب انتشار عامل التصنيع داخل مجتمع الدراسة تزايد  
 في حجم المشكلات المرتبطة بحالات الإسكان والمواصلات المعيشية والمهنية .

١٢ - ساعد ظهور الأنواع المختلفة من المشكلات ، والأكثر ارتباطاً  
 بالحقبة الصناعية ، في تزايد الاحتياج إلى السلطة الرسمية داخل المجتمع .

١٢ - لم يستتبع الانجاء السلطة الرسمية انحصار في وظيفة السلطة غير الرسمية في المجتمع .

١٤ - هناك علاقة ما بين طبيعة المشكلات ونسب السلطة المستعمل في حلها سواء اكانت سلطة رسمية او غير رسمية .

### مناهج وادوات للدراسة

١ - مجالات الدراسة .

( أ ) المجال الجغرافي للدراسة :

تعتبر الشركات الصناعية التي انشئت بالقرب من مدينة ادكو ، وكذلك المصانع الأهلية للنسيج التي قام بمض الأهالي بإنشائها داخل المدينة ، المجال الجغرافي للدراسة .

( ب ) المجال البشري للدراسة :

يتناول المجال البشري للدراسة في تلك المدينة من العمال التي بلغ قوامها ثمانين عشرة أسرة ممن تحولوا عن مهنتهم وحرثهم التقليدية ، بالإضافة الى بعض ممن يرتبطون بهؤلاء العمال ولكن لا يعملون بالتصنيع ، وذلك من اجل بيان مدى تأثير التصنيع على أعضاء المجتمع بوجه عام .

( ج ) المجال الزمني للدراسة :

انقسم المجال الزمني للدراسة الميدانية الى مرحلة الدراسة الاستطلاعية التي أمكن فيها جمع البيانات الاحصائية والجغرافية من مجتمع الدراسة ، وبلغت الفترة الزمنية لهذه المرحلة حوالي الشهر تقريبا ، ومرحلة جمع البيانات وتطبيق دليل الدراسة الانثروبولوجية ، واستمرت هذه المرحلة حوالي العام تقريبا .

٢ - مناهج الدراسة وادوات جمع البيانات :

اعتد الباحث في دراسته على المنهج الانثروبولوجي . واستخدم من الادوات والاساليب المنهجية ما يرى انه ضروري للوقوف على أبعاد الظاهرة موضوع الدراسة . والادوات والاساليب المنهجية التي استخدمها الباحث هي

( أ ) الملاحظة :

لسكان المجتمع وذلك أثناء ممارستهم لملامحهم وللمناطق المختلفة سواء اكانت هذه المناطق اجتماعية او اقتصادية .

### ( ب ) الملاحظة بالمسيرة :

وذلك من خلال مشاركة الناس أحاديثهم ومجملتهم ، ومحاولة الاتصال بهم ، وذلك حتى يقد الباحث على طبيعة الفعول الذي أسلوب موضح الدراسة .

### ( ج ) المقابلة :

مع بعض أعضاء مجتمع أدكو ، وبعض المسئولين من جهاز المسح عن الأخباريين ، وكذلك مع الأسر حين الدراسة .

### ( د ) دليل الدراسة الاثنوبولوجية :

ساهم هذا الدليل في توجيه عملية الملاحظة . ولقد استرشد بهذا الدليل في الوصول على البيانات المختلفة للظاهرة موضوع الدراسة . ولقد اقتبل هذا الدليل على بعض الأسئلة التي تصعب من العضو المبحوث مرة واحدة ، وأخرى توجه له على مدار الدراسة الميدانية ، لمصرية التفريعات المخطئة التي قد يتعرض لها هذا العضو أثناء الدراسة الميدانية ، بالإشارة إلى ما قد تعرض له من تفريعات قبل إجراء الدراسة الميدانية عليه .

### تصانيع الدراسة :

١ - يعتبر عامل التصنيع من أهم عوامل التأثير على البنية الاجتماعية لمجتمع الدراسة ، وذلك لما يتميز به هذا العامل من كونه أحد الأنشطة الهامة التي توفر للعاملين به الدخل الثابت والحائد المضمون .

٢ - أوضحت نتائج الدراسة أن التصنيع يعتبر أحد العوامل المؤثرة في انخفاض حجم الأسرة ( وليس العامل الوحيد وراء ذلك ) . ويرجع ذلك إلى أن التصنيع يعتبر أحد العوامل التي ساعدت في الاتجاه ناحية تنظيم الأسرة ولعل السبب في ذلك يرجع إلى طبيعة العمل بالتصنيع ، التي تختطف من المفاسد التقليدية التي يفضل أعضاؤها تجنب العديد من الأطفال ، الذين قد يستميتون بهم في عمل الأسرة .

٣ - على الرغم من أن التصنيع يعتبر أحد العوامل الهامة في تفسير شكل العائلة من العائلة الممتدة إلى العائلة النووية ، إلا أن هنالك بعض الأسر النووية التي يفضل أعضاؤها عدم ترك أسرهم الممتدة . وبخاصة إذا كانت توفر لهم سبل الراحة المختلفة .

٤ - تخضع من الدراسة إلى عامل التصنيع ليس هو العامل الوحيد في تغيير نمط العائلة ، وإن هناك بعض العوامل التي تساهم في هذا الفعول ، كسبل التعليم ، مثلا .



٥ - لعب التصنيع دورا أساسيا في تغير الانماط الحياتية والسلوكية والفكرية للأفراد .

٦ - ساعد التصنيع على تغير المكانة والمنزلة الاجتماعية للأفراد . ويرجع ذلك لما يحمله التصنيع من مكانة ومنزلة مرتفعة داخل السلم المهني .

٧ - نسبة المرحلين للعمل بالتصنيع من المناشط التقليدية التي تحظى باهتمام الدولة ، كالزراعة والصيد بالبحر ، تقل من نسبة المرحلين من المناشط التي لم تزل اهتمام المسؤولين ، كحرمة الصيد في البحيرة . ويرجع ذلك الى استخدام الميكنة والاساليب التكنولوجية في الحرف الاولى .

٨ - على الرغم من جهود الدولة للنهوض بالمناسط التقليدية ، الا ان هذا لم يمنع من تحول بعض السكان عن تلك المناشط .

٩ - ساهم العمل بالتصنيع في تغير الادوار الاجتماعية والمهنية لأعضاء الأسرة .

١٠ - ساهم التصنيع في تغير نسق القيم الاجتماعية ، مثل قيم العمل والانتاج والادخار والاستهلاك والتعليم والتدريب .

١١ - استتبع تزايد التصنيع بالمدينة تزايد في معدلات الحراك المهني لبعض السكان .

١٢ - استتبع تزايد التصنيع بالمدينة تزايد في معدلات الحراك الطبقي لبعض السكان .

١٣ - ترتب على انتشار عامل التصنيع تزايد في حجم المشكلات التي بالبيئة الصناعية ، كمشكلات المواصلات والاسكان والمعيشة والمهنية .

١٤ - ترتب على تزايد المشكلات السابقة تزايد في الاعتماد على السلطة الرسمية داخل المجتمع .

١٥ - لم يستتبع تزايد الاعتماد على السلطة الرسمية انحصار في السلطة غير الرسمية داخل المجتمع . فما زال هناك بعض الاهلى يتجهون للسلطة غير الرسمية لحل مشكلاتهم .

### توصيات الدراسة

على الرغم من ان الباحث ، في عرضه لتأثير التصنيع على مجتمع الدراسة (ادكو) ، لم يتناول بالتقييم عامل التصنيع ، وما اذا كان العمل يعتبر في الحقيقة افضل من العمل بالمناسط التقليدية ، وذلك حتى لا يخرج الباحث من موضوع الدراسة وهدفها ، الا انه وبعد الانتهاء من عرض نتائج الدراسة ، ملقذ رأى ضرورة عرض بعض التوصيات الهامة التي تستند الى تلك النتائج ، كما تستند ايضا الى خبرة الباحث الميدانية ، وحليفته لعضاء

الجميع ، وبخاصة الأسر حالات الدراسة . ويمكن أجال توصيات الدراسة  
في العناصر الهامة التالية :

١ - يجب الاهتمام بدراسة المناطق التقليدية السائدة داخل المجتمع  
التي يتحول عنها السكان ، ومعرفة حوامل الجذب التي يهتم بها عامل  
التصنيع ، ومحاولة توفير ما يلائمها بالمناطق التقليدية ، وعدم الإقتصار  
على ميكنة البعض من هذه المناطق وذلك حتى لا يؤدي هذا إلى تدهور  
هذه المناطق ، التي تمثل مصدرا عاما للدخل يساهم في دعمهم الاقتصادي  
الفرعي .

٢ - إذا كان عامل التصنيع يعتبر من عوامل التغير الهامة التي تساهم  
في النهوض بالمستوى الاجتماعي للأفراد ، فإنه يجب ادراك أن تزايد أعداد  
المحولين للعمل بالتصنيع ، وبخاصة الأعمال الهامشية التي ترتبط به ،  
بمصدر ينشأ من حجم نمرس العمل داخل المنشآت الصناعية ، قد يسبب  
في وجود ظاهرة البطالة الممتدة ، وبخاصة لدى بعض الفئات التي تشمل  
بمقصود مؤقتة والتي يتم الاستغناء عنها من وقت لآخر .

٣ - ومن المشكلات الهامة التي كشفت عنها الدراسات  
الميدانية ، تلك المشكلات الناجمة عن إقامة المصانع الإلهية  
داخل المحيط السكني للمدينة . ولقد ترتب على ذلك عدم شعور السكان  
بالراحة والاستقرار داخل سكنهم ، وتعرضهم للضوضاء التي تسببها  
ماكينات مصانع النسيج للقلق والتوتر .

وتوصي الدراسة بضرورة ادراك المسؤولين لمثل هذه المشكلات والعمل  
على حلها ، وذلك حتى يمكن السيطرة على الآثار السلبية التي قد يجلبها  
التصنيع في بعض المجتمعات المحلية التي تأخذ به .

كذلك توصي الدراسة بضرورة اجراء المزيد من الدراسات  
التي تتناول المشكلات المختلفة التي تترتب على التصنيع ، وكذلك  
اجراء المزيد من الدراسات التي تتناول جديوي وكيفية النهوض  
بالمناطق التقليدية ، ذلك بالإضافة الى الاهتمام باجراء الدراسات التي  
تتناول تأثير التصنيع على بعض المجتمعات المحلية ، والتي يكون من أهدافها  
اظهار طبيعة التغيرات المختلفة على الانساق الاجتماعية التي يكون منها  
البناء الاجتماعي دون اهتمامها بتوضيح الجانب القوي لمبادئ التصنيع ،  
الذي يمكن أن يكون موضوعا لدراسات تطبيقية أخرى .

## **السمات الشخصية المميزة للفتيات المحجبات والساحن القيمة**

### **\* دراسة مقارنة بالفتيات غير المحجبات \***

**مال حسن هلال \***

### **أهمية الدراسة :**

تدور الدراسة الحالية حول السمات الشخصية التي تتميز بها الفتاة المحجبة ومجموعة القيم التي تعنتتها ، وذلك بمقارنتها بالفتاة غير المحجبة .

ومن هذا المنطلق فالدراسة الحالية تهتم ببحث ظاهرة التحجب لدى الفتيات الجامعيات ، من خلال جانبين من جوانب الشخصية : جانب عقلى معرفى له آثار واضحة في توجيه السلوك وهو القيم ، وجانب مزاجى له تأثيره على السلوك الاجتماعى وهو يتضمن سمات الشخصية .

سمات الشخصية ، كما كشفت العديد من الدراسات ، تنبئى فى تصرفات الافراد فى مواقف متنوعة ، وتنعكس فى كثير من مظاهر الحياة الاجتماعية وتلعب دورا واضحا فى تحديد اساليب التكيف وأنماط الاستجابة فى المواقف المختلفة سواء كان ذلك فى ميدان المعتقدات أو الاتجاهات أو المواقف الاجتماعية .

اما القيم فهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بسلوك الفرد فى كل مواقف حياته ، فهي تكمن خلف السلوك وتوجهه لتعطيه المعنى . وعلى هذا لمجموعة القيم السائدة لدى شخص ما أو جماعة من الجماعات تمثل نوعا من الضغوط الاجتماعية التي تؤثر فى سلوك الفرد تأثيرا مباشرا .

وبما أن القيم عبارة من محتويات معرفية مختارة من قبل الامراد بحيث تخلق حالة من التأثير على السلوك ، جاز لنا أن نتساءل عن طبيعة العلاقة بين درجة امتلاك الفرد لقيم معينة واكتسابه سمات خاصة . بحيث يمكن القول أن الافراد الذين ترتفع لديهم القيمة الدينية ، على سبيل المثال ، تبرزهم بسمة من سمات الشخصية عن أولئك الذين تنخفض عندهم هذه القيمة أو ترتفع عندهم قيمة أخرى .

---

**\* رسالة ماجستير ، قسم علم النفس ، كلية الاداب ، جامعة**

**عين شمس ، ١٩٨٦ .**

**\* باحثة . وحدة بحوث التحضر . المركز القومى للبحوث الاجتماعية**

**والجنائية .**

وقد تم اختيار هذه الدراسة وفقا لعدة مبررات ، وهي :

**المبرر الاول :** كثيرا ما يواجه مجتمع من المجتمعات فترة زمنية تزيد فيها انواع معينة من الظواهر التي تجذب اليها الانظار والتساؤلات ، والتي قد تأخذ الطابع الملح على المجتمع ، فتمتد لفترات طويلة واهينا أخرى قد تدهام المجتمع في شكل موجة مفاجئة .

ويعتبر لميس المرأة وزينا من القضايا التي تعرضت للتغير والتعديل ، وأثيرت حولها التساؤلات والجدل ، وذلك لاعتباره احدى ثقافات المجتمع المصري والمعبرة عن عقائده وسلوكه .

**المبرر الثاني :** نظرا لتعرض المجتمع لمليارات التغير الاجتماعي السريع والانفتاح على العالم الغربي في الفترة الاخيرة على جميع جوانبه الاقتصادية - الاجتماعية ، أصبح يهاكم المجتمعات الغربية في معظم ثقافات المعاصرة وما يستتبعها من سلوكيات وآراء جديدة أخذ يمارسها في شتى مجالات الحياة اليومية حتى أصبحت سمة من سمات جيلنا الجديد الذي اعتنقها بقوة وحساس .

وعلى الرغم من هذا كله لاحظنا انتشار ظاهرة التعجب بين فتيات وسيدات مجتمعا المعاصر ، والتبسم بقيم وتعاليم الدين الاسلامي ، بل وازداد انتشار هذه الظاهرة يوما بعد يوم بين الفتيات في سن الشباب والذي من سماته التحرر مما هو قديم وبوروث والتطلع الى ما هو جديد ومستحدث في التصرفات والسلوك ، وخاصة الملابس والزينة .

أما المبرر الثالث فيتمثل في : ندرة او قلة البحوث التي تناولت هذه الظاهرة بالدراسة . بالإضافة لعدم وجود اتساق بين نتائج الدراسات التي تناولت العلاقة بين القيم وسمات الشخصية ، مما يصعب معه تحديد اتجاه محدد تشير اليه تلك الدراسات .

في ضوء ما سبق تبدو الحاجة لاجراء هذه الدراسة ، التي تعتبر محاولة لتقديم بعض المؤشرات التي تسهم بشكل او بآخر في القضاء الضوء على السمات الشخصية التي تميز بها فئة المحجبات عن فئة غير المحجبات . وكذلك الكشف عن أهم القيم التي تتحكم في سلوكهن وتحديد اتجاهاتهن في المواقف الاجتماعية المختلفة .

وتتمثل مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على عدة تساؤلات ، هي :

— هل تميز الفتيات المحجبات بسمات شخصية تختلف عن تلك التي تتميز بها الفتيات غير المحجبات .

— هل يرتبط ارتدادهم عن المحجبات بأمتثالهم لها بمقتضى التحكم في سلوكهم وتختلف بها عن قيم غير المحجبات .

— هل هناك علاقة بين سببى المعايير والانبساطية والنسق القيمى لدى كل من المحجبات وغير المحجبات ، وأى القيم أكثر ارتباطا بهما السمتين .

وفى ضوء هذه التساؤلات ، تم تحديد الفروض الصغرى التالية :

١ — لا توجد فروق دالة بين فئة المحجبات وغير المحجبات فى اتجاهاتهن ومقاييس الشخصية والقيم .

٢ — لا توجد فروق دالة بين المحجبات وغير المحجبات فى اتجاهاتهن وآرائهن تجاه بعض المواقف الحياتية المختلفة .

٣ — لا يوجد ارتباط ذو دلالة احصائية بين انساق القيم وسمات الشخصية ( كما تقيسها الدراسة ) لدى فئة المحجبات .

٤ — لا يوجد ارتباط ذو دلالة احصائية بين انساق القيم وسمات الشخصية ( كما تقيسها الدراسة ) لدى فئة غير المحجبات .

٥ — لا تحدث تغيرات فى النسق القيمى وسمات الشخصية لدى كل من المحجبات وغير المحجبات باختلاف المراحل الدراسية .

## ٢ — عينة الدراسة :

اشتملت الدراسة على مجموعة من طالبات الجامعات المصرية ، قسمت كالآتى : مجموعة من الطالبات المحجبات ( كثفة تجريبية ) وقد بلغ حجمها ١١٢ طالبة ، ومجموعة من الطالبات غير المحجبات ( كثفة ضابطة ) بلغ حجمها ١٢٤ طالبة . وبهذا فقد بلغ الحجم الكلى لعينة الدراسة ٢٣٦ طالبة محجبة وغير محجبة . وقد تم اختيارهن من كليات متنوعة ذات طابع نظرى وعملى . وضمت العينة طالبات من الصنفين الاول والرابع ، وذلك بفرض التعرف على تأثير المجتمع الجامعى فى توجيه فكر وسلوك الطالبات .

## ٤ — أدوات الدراسة :

اعتمدت الباحثة على الأدوات التالية :

١ — مقياس الدوجاطيقية ( احد المقاييس الفرعية لمقياس صلابة التفكير وبروقته لايزنك ) .

٢ — مقياس ايزنك للشخصية .

٣ — مقياس القيم .

كما سنبين بالنسبة لتجاهلات وآراء وتفشلات القضاة القسريين وغير  
المحجبات نحو موضوعات ومشكلات متعددة .

• - أهم نتائج الدراسة :

لقد أسفرت الدراسة من عدد من النتائج ، هي :

أولاً : نتائج تتعلق بجسبات الشخصية وأصول القيم :

١ - أثبتت الدراسة أن الفتيات المحجبات أكثر هدونا وتمسكاً  
بالقيم الدينية ، مما ينشئ بداخلهن شعوراً بالراحة والاستقرار . إلا أنه قد  
يظهر لدى بعضهن درجة من درجات القلق والنفور الناتج من الخوف من  
معصية الخالق أو التصبر فيما أمر به ، بالإضافة لكثرة تفكيرهن في الموت  
ومذابح الآخرة .

٢ - تبين أن أغلب المحجبات أكثر اهتماماً بالقيم الصليبية . فبعد من  
يؤمن بأن عليهن رسالة يجب أن تؤدينها ، وهي إصلاح وتجهيز وتوجيه  
الأخريات من غير المحجبات ، ومحاولة إقناعهن بارتداء الحجاب ، كخطوة أولى  
في الابتثال لأوامر الله سبحانه وتعالى ، وذلك من طريق التفرغيب والترهيب  
أو من طريق البراهين العقلية والأدلة الدينية من القرآن والسنة .

٣ - كما أوضحنا الدراسة أن الغالبية من غير المحجبات أكثر التساهلية  
وإميل إلى الكذب . فمن أكثر انطلاقا ومرحاً وإميل للمشاركة الاجتماعية ،  
إلا أنه قد يراودهن شعور بالقلق والانفعال ، وذلك لاحتباسهن بالتصبر  
في أداء الواجبات الدينية لذلك تملن للكذب الذي هو في حقيقته نوع من  
المجازاة أو التشكل الاجتماعي ، يحاولن أن يظهرن به متمسكات بالقيم  
الدينية ، مما يخلق من حدة الصراع الداخلي الناشئ بين رغبتين الدنيوية -  
والتي لا يستطعن التصدي لها - واحتباسهن بالتصبر والكذب تجاه  
الواجبات الدينية .

٤ - إلا أن هذه النتيجة لا تعني أن فئة غير المحجبات غير متمسكات بالقيم  
والتعاليم الدينية وأن درجة تمسكهن واهتمامهن بالموضوعات والقيم  
الدينية ليست بالشدة والحق بحيث تسمح لها بالتطور على السطح والسيطرة  
على كافة الرغبات والنزعات الداخلية ، فدفعها لتبني اتجاهات وإسقاط  
تتفق وأهداف هذه القيم .

ويتبين لنا من النتائج السابقة الهادفة صحة فرضنا الأول ، الذي  
يقول بعدم وجود فروق دالة بين المحجبات وغير المحجبات في مساهمة  
الشخصية وأصول القيم .

## ثانيا : نتائج متعلقة بالاجتماعات والآراء نحو الموضوعات المطروحة :

١ - أثبتت الدراسة أن الغالبية من فئة المحجبات ارتدين الحجاب بوازع ديني ونتيجة احساسهن بمشاعر دينية قوية ، يمكن ان تطلق عليها اليقظة الدينية أو الحساس الديني .

٢ - تبين ان المشاعر المصاحبة لارتداء الحجاب لدى اغلب المحجبات تبلت في الاحساس بالراحة والهدوء والاستقرار النفسي ، اذ بلغت نسبتهن ٥٧٪ . فالانجاء نحو الدين للفرد هو حاجته للامن والطائنة والحماية من الضغوط الخارجية .

٣ - تركزت قراءات الفتيات المحجبات حول الموضوعات والنواحي الدينية التي تنمي ثقافتهن وتزيد من وعيهم بأمر الدين . وينعكس هذا الاتجاه على مسائر اهتماماتهن الثقافية والروحية ، بعكس الفتيات غير المحجبات واللاتي تركزت قراءاتهن حول الموضوعات الاجتماعية والتربوية والسياسية . ولقد أظهرت قيمة « ت » وجود فروق جوهرية وذات دلالة احصائية بينهما .

٤ - أوضحت الدراسة ان معظم مفردات العينة ، من المحجبات وغير المحجبات ، يوافقن على ضرورة أن يكون ارتداء الحجاب نابعاً من داخل الفتاة ذاتها وليس بالقهر أو الإكراه أو التقليد ، فالتمسك بالزى الاسلامي والحفاظ عليه لا يفتأ الا عن طريق تنمية الوازع والشعور الديني والافتناع بأنه يرضى على سائر نساء المسلمين .

٥ - تبين ان معظم مفردات العينة ، من المحجبات وغير المحجبات ، يوافقن على فكرة اشتغال المرأة بعد الإنتهاء من المراحل الدراسية ، الا أن هناك فروقا واضحة وذات دلالة احصائية في نوعية الموافقة : مجموعة غير المحجبات موافقتهن مطلقة وليست محددة ، أما مجموعة المحجبات فالموافقة لذهن مقرونة بمدد من الشروط ، أي أنه عمل مضبوط بمدد من القيد والقيود ، منها ، على سبيل المثال ، أن يكون العمل في الظروف المادية الصعبة ، وأن تبارس الأعمال التي تساعد في نشر تعاليم الدين الاسلامي . وهناك فئة منهم يرفضن نهائياً عمل المرأة ، ويرين أن العمل الاساسي لهما هو دورها الذي يرضه الله سبحانه وتعالى عليها ، وهو رعاية زوجها وقربة ابناتها تربية تعتمد على تعاليم الدين الاسلامي .

لقد بلغت نسبة من وافقن على فكرة اشتغال المرأة من المحجبات ٦٥٪ ، مقابل ٨٠٪ من فئة غير المحجبات ، ونسبة من رفضن هذه الفكرة ٢٥٪

ملاحظة ٢٠. من غير المحببات - ومن هنا يتضح أن تلك القوالب النفسية بين  
خبرات المحققين في اتجاهاتهم نحو عمل المرأة .

٦ - أثبتت الدراسة أن القدوة أو المثل الأعلى الذي تتخلى به الفتاة  
المحبة يمثل في رجال الدين في المرتبة الأولى أي القدوة في المجال الديني ،  
في ذلك القدوة في المجال الأسري ، متتلة في أحده أفراد الأسرة وبصفة  
خاصة الأم . وهذا يؤكد على الدور الذي تلعبه الأسرة في تهيئة المناخ والجو  
الديني للفتاة . أما الجرعة الدينية ، التي تشكل أفكارها ومعتقداتها ،  
فتمتد لها من رجال الدين ، وعلى هذا نجد اتجاهات تفكيرها مستقرة بين  
المحبات بعدد كبير ، مما يستدعيه جلي نحو كتابه .

أما القدوة لدى غير المحبات فتتثل في المجال الأسري في المرتبة الأولى  
وبصفة خاصة الأب ، يلي ذلك القدوة في المجال السياسي ، ثم القدوة  
في المجال الديني والذي يحتل المرتبة الثالثة ، ثم هناك القدوة في المجال  
الاجتماعي متتلة في الصديقات والإساقفة .

ومن هذا يتضح وجود فروق واضحة في اتجاهات وآراء ودوافع  
المحبات وغير المحبات نحو المواقف والمفكرات المختلفة . وعلى هذا فالنتائج  
السابقة تنسج منحة الفرض الثاني ، الذي يشير إلى عدم وجود فروق ذات  
دلالة بين المحبات وغير المحبات في اتجاهات وآرائهم تجاه بعض المواقف  
الدينية المختلفة .

### ثانياً : نتائج متعلقة بالثلاثة بين القيم ومكونات الشخصية :

أثبتت الدراسة وجود علاقات ارتباطية سوية بالسلب أو بالإيجاب بين  
مكونات الشخصية وأنماط القيم لدى فئة المحبات . وبناء على هذا فمن عدم  
منحة فرضنا الثالث والرابع والذين يقسمون إلى عدم وجود علاقة ارتباطية  
بين مكونات الشخصية وأنماط القيم .

- بين أن هناك علاقة ارتباطية موجبة بين القيمة الدينية ومكونة  
الشخصية ، وهي دالة عند مستوى ٠.٠١ .

- كما تبين وجود علاقة موجبة بين القيمة الاقتصادية ومكونة الشخصية ،  
وهي دالة عند مستوى ٠.٠١ . وعلاقة سلبية بين القيمة السياسية وذات السمة .

- أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية سلبية بين القيمة الدينية ومكونة  
الانتمائية ، وهي دالة عند مستوى ٠.٠٥ .

- وهناك علاقة ارتباطية موجبة بين القيمة الاقتصادية ومكونة  
الدعوية ارتباطية عند مستوى ٠.٠١ ، وهذه العلاقات الارتباطية لدى فئة المحبات



أما فيما يتعلق بالملاقات الارتباطية لدى فئة غير المحجبات فهذه :

١ - وجود علاقة ارتباطية موجبة بين القيمة الدينية وسمعة الدوجماطيقية عند مستوى ٥.٥ ر ، إلا أنها ترتبط في ذات الوقت بسمعة الكذب . والملائمة دالة عند مستوى ٥.٥ ر .

٢ - تبين وجود علاقة سالبة بين القيمة الاجتماعية وسمعة الكذب ، وهي دالة عند مستوى ٥.٥ ر .

٣ - هناك علاقة ارتباطية بين القيمة الاقتصادية وسمعة الدوجماطيقية .

لمن خلال ماسبق ، وبالأخصه نتائج الدراسة ، يظهر الدور الذي تلعبه القيم في تكوين وبلورة اتجاهات وأفكار الأفراد ، وبناء عليها يختار الفرد أساليب سلوكية في الحياة تتفق وتلك القيم .

Fourth, the study has proposed and tested a number of hypotheses with regard to the relation that urban and rural social values have with the phenomenon of development.

Fifth, the author has used social mapping technique as well as the questionnaire, in collecting the data on his random sample from the Khartoum community.

Sixth, the study's results can be summed up this way :

1 ) Contrary to rural citizens, urbanites have been proved to play a decisive role in development projects. This difference is due to the nature of the social values of the two groups. While urbanites are seen as achievement mobility oriented, rurals are shown as having fatalist social values.

2 ) The higher income of urban people is found as well to contribute significantly to the process of development.

3 ) Finally, it should be emphasized that the patterns of cultural values of the two groups in question are important factors that distinguish them as far as participating in development projects is concerned.

# Social Values and Development in Rural and Urban Areas : An Applied Research in Khartoum Community in Sudan »

By Galal Madbouli\*

Social values have certain functions for human societies, among them are:

- 1 ) The unification or the homogenization of manifestations of behaviors among individuals and groups.
- 2 ) The encouragement of individuals to orient their behaviors and their actions according to them.

Based on these assumptions, we have carried out this study on social values in rural as well as urban areas in Sudanese society, to see how they affect positively or negatively the process of change. In this research we have first surveyed the sociological literature in order to set out the theoretical framework for the study of the impact of social values on change in urban and rural settings.

Second, we also explored the social science literature dealing with social values in terms of their definitions, their classifications, etc...

Third, we discussed the role of people's voluntary ( noncoercive ) participation on the process of development :

- a ) Contribution with one's time and efforts.
- b ) Financial contribution.
- c ) Organizational contribution.

---

★ Ph.D.Sociology, Assistant Professor, Dept.of Sociology, Faculty of Arts, Cairo University, Khartoum Branch.

essential features of concrete religious ideologies with the structural and conjunctural phenomena which best illustrate the state of the social systems in a given period of its historical course.

The essential features of religious ideologies are derived on these levels of ideological discourse presentation ( of the political world ), operationalization. Formally, present — day religious movements are characterized by the pervasiveness of binary categorical oppositions, the prevalence of exclusivistic sentences directed against a generalized « other », the heavy reliance, in argumentation, on undifferentiated valuations of issues and actors, and a bias for wholistic appraisal conducive to maximum conformity. In substance, on the other hand, themes are focused on lines of moral reductionism, social reductionism, conspiratorial impressionism and messianism, and the inauguration of dogmatic institutionalism.

These features of ideological discourse are proposed to correlate with a state of social system in which a sharp decline in junctional adaptive capacity leads to generalized despair under which society is vulnerable to disintegrative processes. The use of religious themes correspond to this state where the negative consequences of the crisis strike a very large portion of society embracing more than one major social class, and when this unleashes a pervasive mood denying disorder and disruption of social system more than the lack for liberty or justice.

An examination of these correlations in the case of the Arab world needs several other distinctions and specifications. Principally, distinctions are made between revitalization movements ( a term coined by Wallace ) on the one hand, and reconfirmation movements ( with the latter being a revival of orthodoxism with a special emphasis on conformity and purity ). Various forms of religious movements are reviewed in order to further determine the precise character of religious movement in the Arab world, at the present. Lastly, evidence that the dominant social systems in the Arab world show the features which are said to correlate with the specific religious movements now active in this world is provided.

# Introduction to a Scientific Characterization of Religious Politics in the Arab World

By Mohamed El Sayed Said ☆

The sudden rise of religious political movements as the most effective power on the opposition side has puzzled scholars and progressive activists alike. Conventionally, these movements were characterized as reactionary political forces which advocate the interests of declining upper classes. By undermining the interests of the toiling masses and ignoring the real issues of contention on the domestic and global areas of class struggle, these forces are, in practice, spreading false consciousness which has to be fought in the interest of radical and progressive change. In the seventies and eighties, however, one can hardly blind himself on the significant changes that have characterized religious movements. Ostensibly, cultural retrogressive and extreme conservation are strongly intertwined with unmistakable radicalism on the social domestic field, as well as on the field of national struggle.

It was precisely the rapid evolution of a tradition of national resistance against imperialism, amongst the new zealots, which led to the changing perception of new religious political groups. Equally important is the fact that these groups never abstained from showing vehement and uncompromising hostility to secular nationalist and progressive groups.

This contradiction has prevented the crystallization of a proper judgement as to the real and precise character of religious political movements.

The purpose of this paper is to contribute to a scientific understanding of the above mentioned contradiction. The contradictory character of these religious political movements can only be deciphered by locating them in the field of social struggle. This is suggested to be undertaken by correlating the

---

☆ Ph.D.Sociology, Assistant Professor, Department of Sociology, Faculty of arts, Cairo University, Khartoum Branch.

Since the study was carried out, several national & international events took place, amongst which was the nuclear power station explosion in the Soviet Union, which appeared as a warning the future expansion of such projects. The explosion also made the discussion of such projects relevant to the ordinary citizen. Other development which appear relevant to price of petrol, all of which requires revision of the economic feasibility of the project. Finally there are a number of new factors which could negatively or positively affect the results of any other study of greater depth upon the opinion of the elites and ordinary people around the use of nuclear power.

4 ) Political feasibility: The issue raised here was that of national autonomy, sovereignty and independence. Did the project promote national liberation or dependency? What is the relationship of the project to regional and global balance of power.

### Major findings of the study :

The study revealed the differences of opinion around the need to establish a nuclear power station.

However it must be asserted here that both those supporting and opposing the project did so for national reasons with the aim of protecting national interest, promoting national independence and self — reliance.

Most of the responses from the sample under study seemed to agree that there exists an actual problem, they however differed as to the solutions and available options. With regard to the nuclear option, about a quarter of the specialized sample refused it, and about half the non — specialized experts refused it as well.

The important point that needs to be emphasized here is the very high degree of agreement between the total responses of the sample. About 62% of the responses seemed to agree upon the negative side effects of the project , particularly those to the environmental effects of nuclear power. Another point of agreement appeared with regard to the numbers of stations set up in Egypt and the fact that the project should be introduced gradually. About 64% of the responses agreed that one or two stations should be set up at first and not eight, as the government suggested.

Yet another important point of agreement amongst the sample, was the great concern of both specialized and non specialized experts over development, self reliance and national autonomy.

The study, it must be mentioned , was carried out from June to September 1985. It is expected that any complementary followup study carried out in 1986 should reveal some new important and interesting findings.

One third important factor adding to the significance of the topic, is the nature of the participants in the debate. The government appeared as the primary party in the discussions in it's capacity of decision maker. Moreover, the specialized technical elite featured is the second party in the debate. It is important to note that the ordinary citizen had no say in the whole debate. This might be due to the fact that the issue has not a direct relevance to the ordinary citizen.

The sample of the study was selected in accordance with the above — mentioned factors ; namely the participants in the debate . The sample included an elitist group of specialists as well as an elitists group of non — specialists. The first group was represented by experts working in the different fields of nuclear science. The second group was represented by university professors, journalists, writers and members of the political parties. The sample was formed of 169 individuals, 127 of whom belonged to the specialized elite and 42 from the non — specialized.

The questionnaire tested a number of essential issues within the major research topic, namely:

1 ) The necessity of introducing nuclear power:

Opinions differed. The official position believed the project to be absolutely necessary. Meanwhile opposing viewpoints did not accept the necessity of the project and suggested that the electricity problem could be solved through proper planning & guidance.

2 ) The technical feasibility. The negative side effects of the project were raised, as well as the availability of trained & proficient technical cadres. Another technical point raised was whether it was preferable to begin with one or more nuclear power station. Finally another issue raised was the sit of the project. Should it be set up in Al — Dabaah as planned? The questionnaire attempted to deal with all these issues.

3 ) Economic feasibility: The question raised here was related to the relationship between input and output, cost and benefit — was the project economically worthwhile?



## **On Elite Opinion Survey around The Use of Nuclear Power in Egypt: a Preliminary Study☆ By Amany Kandil☆☆**

The selection of nuclear power in Egypt as a research topic is of great significance. The issue has been of great importance due to a number of interlinked factors, namely the reging political & technical debates that emerged within the peoples assembly during the beginning months of 1985. The Government had proposed a project for the establishment of a nuclear power station for the generation of electricity in Al Dabah area. The project was to help meet the increasing consumption of electricity in Egypt. During the year preceding the announcement of the nuclear project, rates for the consumption of electricity increased from 12.5% to 16%.The government's proposed project instigated numerous discussions: it's necessity and the economic, political and environmental implications: of it's implementation.

Another important factor adding to the significance of the research topic is the fact that it studies a national issue facing far reaching effects upon the future of energy and development in Egypt. Moreover, the research is not only of national significance, but it has in addition some very important implications for international & global relations. It is an issue that is of primary interest to the superpowers and all international lending institutions.

☆ Participants in the study were Dr. Zeinab Shahin, Dr. Salwa Al Amry, Dr. Amany Kandil, Nagwa Khalil, Samiha Nsar, and Nazeg Ashour and Dr. Adel Zaher ( for the statistics )

☆☆ Expert. The Public Opinion Unit.The National Center for Social and Criminological Research.

bâtiment. On vit dans l'illusion que ce monde nouveau qui se construit est stable et fait pour durer.

Illusion, assurément, dans la mesure où ces commissions municipales, même si elles accomplissent un immense travail d'aménagement et donnent naissance à des formes exceptionnelles de développement urbain, restent pour une large part la chose des étrangers : le suffrage censitaire écarte d'emblée les fellahs et ouvriers, et, à Alexandrie, ce sont les deux collèges de négociants — importateurs et exportateurs qui tiennent pratiquement la Municipalité. Plutôt que d'étrangers, d'ailleurs, il convient mieux de parler d'Egyptiens d'adoption, qui s'opposent aux Egyptiens de tradition. L'édifice ainsi construit ne parviendra jamais à la solidité.

Dans ces perspectives on pourrait tenter de relire l'épisode de Denchuay, qui fit frissonner de terreur en juin 1906 aussi bien les forces occupantes que les classes au pouvoir : sans doute le sursaut des paysans contre les officiers anglais venus brûler les récoltes a-t-il un sens national; mais on pourrait voir aussi dans cette affaire l'image d'un pays déchiré entre paysans et citadins, avant de l'être entre fellahs et étrangers...

Dans ces conditions, une étude des relations ville/campagne à l'aube du XX siècle, doit se garder d'utiliser le seul filtre du despotisme oriental, si elle veut pouvoir situer les enjeux actuels. L'Egypte du début du siècle n'est pas ce monde clos fondé sur l'exploitation étatique des campagnes que l'on se plaît à représenter; divers signes, dont celui des autonomies municipales, suggèrent d'autres dimensions...

d'Europe; autrement formulée, elle a servi de discours à tous ceux qui ont travaillé en Egypte. Même l'ouvrage de référence sur les chemins de fer égyptien débute par une cinquantaine de pages sur le cours du Nil...Et chacun de répéter que tout en Egypte se trouve lié à la richesse agraire, sans même s'apercevoir de l'importance agrandissante des secteurs secondaire et tertiaire. La souveraineté du Nil va si loin que personne ne songe à la contester, tous opposant sommairement le fellah et le bourgeois étranger : si le premier produit, le second vit...

Mais ces mêmes bourgeois qui acceptaient et propageaient ce schéma, venaient le contredire dans leur pratique réelle : car on les voit prendre vis — à — vis de l'Etat une autonomie grandissante et notamment par la création de municipalités. Par décret du 11 ragab 1298 ( 8 juin 1881 ) se crée celle de Mansoura, qui autorise les habitants de cette ville à prélever des taxes sur les mouvements de marchandises afin de subvenir aux travaux de pavage, de construction d'égouts, d'éclairage des rues...A la suite d'élections, la Commission locale de Mansoura devient une personne morale totalement distincte de l'Etat, phénomène nouveau, aux conséquences importantes.... Plus tard sont créées sur le même modèle des commissions à Medinet el Fayoum, Tanta, Zagazig, Damanhour, Beni souef, Mehalla el Kobra....Sans doute ces municipalités n'ont — elles pas le caractère de multinationalité de celle d'Alexandrie, créée en 1890, et dont les membres représentent toutes les nations présentes; à ce titre, les pouvoirs du Président sont immenses.

Il est clair, donc, que la relation ville/campagne dans l'Egypte du début du siècle ne se développe pas sous le signe d'une campagne entièrement soumise à l'Etat d'une part et au grand commerce international de l'autre. Cette relation passe par la médiation d'institutions municipales locales qui réalisent systématiquement leur développement industriel et commercial : ces institutions jouissent d'une autonomie certaine vis — à — vis de l'Etat, elles sont même encouragées par le pouvoir, dans la mesure où les uns et les autres partagent l'idée que l'unique forme de revenu est agraire. En même temps cette autonomie locale permet à des bourgeois étrangers de venir s'installer et elle autorise et propage le discours sur la nouvelle Egypte; des dépenses somptuaires sont engagées, elles — mêmes à la source de capitaux, en particulier dans le domaine du

ables des corons du Nord de la France...Voilà comment un voyageur anglais des années 80 décrit l'aspect extérieur de ce ue l'on appelait " ezba ", dans la région de Damanhour : " une maison à cour, puis un quartier de travailleurs formé d'une rue de maisommettes ( " hovels " ) bâties en terre du Nil, tout cela établi sur une ligne droite, et pourvu de magasins et de jardins ".

Evitons donc le faux débat sur le développement productif et le développement improductif : on a pris l'habitude de taxer d'improductif tout de qui en Egypte, n'est pas lié à la mise en valeur agricole; on oublie le bâtiment spat exemple, alors qu'on dit, en Europe, que sile bâtiment va tout va. Et pour ce qui est du secteur tertiaire et du commerce de luxe, il suffit de se promener dans Alexandrie pour voir que la société bourgeoise rivalisait alors de dépenses somptuaires ( dupalais Tossizza aux villas de Ramleh ) et que ces dépenses entretenirent en Egypte une forte activité économique.

Enfin, il est clair que, ces relations étroites établies, la ville ne peut vivre coupée de la campagne. De nombreuses contaminations s'opèrent, qu'une étude anthropologique repérerait, dans le mode de vie, dans l'habillement, dans l'habitat — dès le début du XXe siècle la maison du fellah commence à être construite en briques, et le modèle traditionnel en forme de " trou creusé dans un tas de boue " est en recul constant —

D'un autre côté l'étude sociologique des villes moyennes laisserait apercevoir l'apparition de nouvelles activités : assureur, architecte, garagiste...N'oublions pas, enfin, l'effet de rapprochement entre les deux mondes, urbain et rural, opéré par l'usage de la monnaie, qui se répand chez les paysans et modifie leur comportement économique...

III ) Comment donc intégrer de façon cohérente les traits contradictoires que nous avons relevés ? Faut — il considérer les années 1900 comme l'âge d'or et l'âge de fer tout à la fois du capitalisme en Egypte ? Nous préférons penser que les deux " modèles " potentiels que nous avons dégagés sont complémentaires et que cette complémentarité même peut expliquer en partie l'état de choses prévalant aujourd'hui.

De la thèse du " despotisme oriental " retenons d'abord qu'elle n'est pas propre aux théoriciens marxistes — ou post — marxistes —

Ajoutons que l'une des causes de la disparition des guildes réside précisément dans la mutation des courants commerciaux : le commerce des denrées orientales — épices... — cédant la place à celui du coton exporté : l'Égypte se trouve par là étroitement intégrée dans le circuit mondial, mais, corrélativement, la campagne égyptienne voit sa dépendance immensément accrue. Il est logique, dans cette perspective, de constater, dans le monde rural lui-même, une disparition progressive des artisanats locaux, qui existaient encore pendant la période ottomane.

Si la campagne est radicalement transformée dans ses structures foncières comme dans ses modes de développement, d'autre part l'industrie se met en place. Sans prétendre rouvrir le dossier de l'industrialisation de l'Égypte entre Mohammed Ali et 1930, qu'il nous suffise de constater que, pour la période qui nous occupe, il serait inexact de décrire l'Égypte comme un pays entièrement agricole remis entre les mains de bourgeois étrangers. Si l'on ne donnait qu'un seul exemple ce serait celui d'un Grec alexandrin, très lié à sa patrie d'origine, grand propriétaire terrien mort en 1899, Averoff; le nom est célèbre, pour avoir été donné notamment au stade olympique d'Athènes, construit grâce à ses dons. Or il se trouve qu'un homme comme Averoff, qui est un bel exemple de bourgeoisie étrangère, est aussi un fondateur d'industries en Égypte, et l'un de ceux qui ont le plus profondément transformé la campagne égyptienne. Possesseur d'immenses propriétés agricoles — comme celle d'Abou Hommos, 1160 feddans — il a créé deux usines à Alexandrie, chacune employant plusieurs centaines d'ouvriers...

On voit par là les limites du modèle exposé plus haut : ce qui change dans la relation ville/campagne au XIX<sup>e</sup> siècle, ce n'est pas tant la création d'un fossé entre les deux que la mise en place d'un ensemble de relations complexes finalement plus proches du modèle occidental que du modèle dit oriental. Si la ville devient le lieu principal de l'innovation, jouant le rôle de moteur pour le reste, la campagne de son côté tend à s'urbaniser.

Entre 1890 et 1920, se multiplient les plans d'habitations industrielles pour ouvriers agricoles. Les banlieues des villes moyennes se lotissent en cités et, à Kom Ombo, à Silsileh ou sur les terres mêmes de la Daira Sanieh se multiplient les villages d'ouvriers agricoles point si dissembl-

temps — et peut — être encore aujourd'hui — une inclusion rurale dans le centre urbain, lieu de passage et d'éducation. Et Tanta, riche de son mouled d'el sayyid el Badawi et du seul hôpital waqf existant en — dehors du Caire et d'Alexandrie, conserve, quelques semaines par an, son rythme ancestral. Mais il s'agit là d'exceptions.

Au contraire, on voit de plus en plus de paysans affluer à la ville, chassés par le poids des impôts agricoles; phénomène d'exode rural que G. Baer date des années 1880 — 1890 et que l'on peut mesurer au Caire dns les années 1910; dès le deuxième recensement, celui de 1897, il apparaît que plus de 13% de la population de l'Egypte vit dans des villes dépassant les 20 000 hab. On sait par exemple que plus de 30 000 hab. du Caire en 1910, venaient de la province d'Assiout, constituant dans la capitale l'essentiel de la profession des portefaix. La ville alors n'est plus seulement le lieu de passage au savoir, ou le marché, ou le lieu de résidence du pouvoir, elle prend une autre fonction, qui est celle de toutes les villes du monde industrialisé : l'accueil des refoulés de la campagne.

Ces refoulés de la campagne, il faut le noter, ne sont plus alors intégrés dans les cadres traditionnels des corporations urbaines : recrutés dans les villages par les " kholi — s " afin de servir de main-d'oeuvre aux ateliers et aux usines, ils échappent aux réseaux des corporations, passant contrat directement avec les entrepreneurs, presque toujours européens. Cette décadence ou marginalisation progressive des " guildes " urbaines peut s'interpréter de deux façon opposées : ou bien on voit là un signe, parmi tant d'autres, de l'occidentalisation du pays, et de l'abandon du modèle " oriental ", ou bien, au contraire, on voit là un coup sévère porté à l'autonomie relative dont jouissaient les villes encore au XVIII<sup>e</sup> siècle, sauvegardant, au sein d'un système massivement agrarien et d'exploitation étatique, des espaces limités d'autonomie municipale et ce, par l'activité économique, sociale et religieuse des métiers. Les corporations disparaissant, c'est une enclave d'autonomie qui disparaît avec elles, laissant la place à une exploitation élargie et systématisée du territoire : plus que jamais, la campagne vient servir la ville, ou plutôt une caste urbaine, non plus, comme c'était le cas dans le système traditionnel, par la fourniture de revenus agricoles utilisés à entretenir un artisanat de luxe, mais, plus profondément, par la fourniture d'une main — d'oeuvre bon marché pour les manufactures.

domination: celle de l'Etat qui règle les cultures et fixe les impôts, et celle de la bourgeoisie urbaine, qui commercialise les cultures et prête l'argent au paysan.

II ) Pour être largement indiscutable un tel schéma n'en est pas moins insuffisant. En effet il tend à trop simplifier les oppositions. Et sans essayer de bâtir un contre — modèle, il nous a néanmoins paru utile de signaler quelques points problématiques.

Il n'y a guère que Gabriel Baer ( dans un article publié dans le livre d'A. Udovitch: " The islamic Middle — East " ) qui ait tenté de synthétiser les diverses données et voulu pondérer certaines affirmations trop simplistes.

En effet, l'opposition ville/campagne n'a rien de nouveau en Egypte; que l'on envisage le nombre des écoles, ou le voile des femmes, les usages alimentaires ou sexuels, le matériau de l'habitat, les ville s'est toujours distinguée de la campagne. Mieux, elle a toujours eu, comme résidence du multazim, un rôle — clé dans la mise en valeur agricole. Par ailleurs les travaux sur les corporations urbaines — ceux de G. Baer lui — même et ceux d'A. Raymond sur le Caire au XVIII<sup>e</sup> siècle — font apparaître une accumulation de capital propre à la ville sans doute liée à des capitaux d'origine rurale, mais s'autofinancant en grande partie. C'est le cas de l'artisanat textile — qui va s'effondrer, il est vrai, au cours du XIX<sup>e</sup> siècle — , comme celui du bâtiment. Or on sait que le bâtiment est, aux XIX<sup>e</sup> — XX<sup>e</sup> siècles un des moteurs de l'économie égyptienne. Que l'on lise là — dessus les pages essentielles écrites par Roger Wwen sur le " building boom ". D'autre part, si l'on revient aux sociétés anonymes, on peut lire les statistiques déjà mentionnées autrement : si, effectivement, plus de la moitié des investissements se font dans le domaine agricole, les plus importantes sociétés, celles qui immobilisent les plus gros capitaux entre 1900 et 1910, sont des sociétés de grands travaux et de grands travaux urbains, de la Compagnie Universelle du Canal de Suez à Héliopolis Company, en passant par les Tramways du Caire.

Certes un aspect essentiel tend à disparaître, l'aspect religieux qui faisait de la ville le réceptacle et le milieu transformateur de la campagne. Si des itinéraires comme ceux des soufis étudiés par J — C Garcin pour le XIV<sup>e</sup> siècle deviennent exceptionnels, l'Azhar demeure néanmoins pour long-

pour l'instant qu'à produire une richesse dont seules profitent les classes aisées.

On peut donc considérer que deux mondes se mettent en place : d'un côté la terre, exploitée et systématiquement mise en valeur, où vit un fellah misérable, et de l'autre une ville qui se transforme radicalement sous l'effet conjugué d'un afflux monétaire croissant et d'un modèle occidental de plus en plus puissant. Des villes comme Mansoura portent cette rupture inscrite dans leur forme même : on a d'un côté la vieille ville, peu, changée depuis la " Description de l'Egypte " et de l'autre les quartiers élégants avec des maisons aux façades italiennes; et ce n'est plus un placage : si, en 1870, on ne trouvait qu'une seule rue de type occidental, avec trois hôtels " de quinzième ordre ", quelques magasins et une poste, le tout tenu par des Grecs, on constate, en 1910, que tous les services d'une ville moderne se sont installés et toutes les rues transformées : le style italien des maisons, l'asphaltage des rues et les plantations font apparaître la vieille ville comme une simple survivance. Le même phénomène se constate à Tanta ou à Medinet el Fayoum.

On peut donc parler d'un véritable fossé se creusant entre ville et campagne, fossé qui prend son origine dans la transformation de l'agriculture de subsistance en agriculture industrielle productrice de " cash crops "; à cela se lie la création de tout un réseau de voies ferrées, et l'intrusion de la monnaie dans la vie quotidienne. A partir de 1880, seul le paiement en argent liquide est autorisé pour les impôts, ce qui rend essentiel le rôle des intermédiaires financiers ( usuriers ou banque agricole ). De même l'établissement de Tribunaux Mixtes au Caire et à Alexandrie d'abord, puis dans les villes de province, renforce le rôle de pôles secondaires des villes du Delta.

Ainsi le schéma est — il relativement simple à résumer dans ses grandes lignes : l'Etat, fort depuis Mohammed Ali, a mis sur pied un système élaboré de contrôle des productions agraires; parallèlement, il a favorisé l'entrée de l'Egypte rurale dans le marché monétaire mondial, ce qui a permis la mise en place d'une bourgeoisie souvent étrangère qui exploite et endette le paysan. La relation ville/campagne s'exprime alors par un double système de



peut aussi considérer que certaines villes tiennent leur composition sociale particulière d'un passé qui n'a rien à voir avec le commerce international: ainsi Tanta, dont le tiers ( ! ) de la population se trouve classé sous la rubrique: " hommes de religion "; mais des villes comme Zagazig, en revanche, ou Mehalla el Kobra, ou même Fayoum, et bien sûr Alexandrie, annoncent l'avenir : ici c'est la catégorie " commerçants et artisans " qui représente la grande majorité de la population, et c'est ici que s'installent ces bourgeois " compradores " qui vont réer une nouvelle Egypte, partagée entre « indigènes » et « égyptiens », deux termes qui vont de moins en moins se recouvrir. Quand on parle des " bourgeois compradores ", on ne désigne pas, à l'aube du XXe siècle, ces Grecs traditionnels, qui depuis plus de cent ans, tenaient un commerce ou l'hôtel dans chaque petit centre ( ainsi les 18 " étrangers ", tous grecs, recensés en 1897 à Dékernis, près de Mansoura; ou les 34 grecs, sur 53 étrangers à Abu Kébir; la même proportion se retrouve à Kafr el Dawar, ou Bilbeis, ou à Qus en Haute Egypte. )

Ce qui change, c'est le poids grandissant d'une bourgeoisie cosmopolite dont les Grecs ni les Italiens, souvent de simples prolétaires, ne sont pas les vrais représentants. Ce sont des Anglais, des Français et quelques " levantins " ( libanais, syriens, turcs ) qui, du Caire, d'Alexandrie, de Mansoura ou de Zagazig, tiennent les terres et l'Etat. Ce sont eux que le recensement de 1897 découvre en nombres croissants à Ismailia ( 1890 étrangers et 5 000 égyptiens ).

à Port Said ( 11400 étrangers et 30770 égyptiens ).

à Tanta ( 1400 étrangers, dont 400 français ) ou

à Zagazig ( 1600 étrangers sur 34000 hab. ) et évidemment à Alexandrie.

Ce sont eux qui vont tenter de créer le mythe de l'Egypte " nouvelle et cosmopolite " dont " l'arabe " n'est qu'un élément. Pour eux, l'Egypte respire grâce à la Bourse de Mina el Basal à Alexandrie, construite par le collège des négociants de cette ville. A partir de ce coeur se dessine l'ensemble du réseau qui irrigue tout le pays, puisque ces négociants possèdent ou du moins exploitent d'immenses domaines de plusieurs milliers de feddans dans le Delta. Ces hommes, même vivant cinq mois sur douze en Europe, se considèrent égyptiens et s'interrogent le plus naïvement du monde sur les " indigènes " qui sont à éduquer, mais qui ne servent guère

parlant de ces villes moyennes: "leur citadinité ne se détache que graduellement de l'énormité du monde rural alentour. En ce sens elles n'obéissent pas au patron de la madina musulmane classique, structurellement opposée aux bourgades et aux campagnes. Elles viennent de la base. C'est leur force..."

Dans ces conditions la ville est bien évidemment le lieu privilégié de la mise en exploitation des campagnes. Et, en même temps, elle n'est qu'une courroie de transmission pour ceux qui gouvernent les destinées de l'Egypte. Car les Anglais changent fondamentalement l'administration entre 1890 et 1894, concentrant leurs efforts sur les Waqfs, les Domaines princiers, l'irrigation, le système de la propriété et des impôts. Les rapports de Lord Cromer sont sur ce point significatifs. Dans le même sens, un rapport de Garstin, en 1899, explique qu'il vaut mieux faire l'économie de l'asphaltage des rues du Caire que prendre le risque d'un canal mal fait: "Il importe avant tout de consacrer les fonds disponibles à l'amélioration des divers services ayant pour résultat immédiat l'augmentation de la superficie cultivable"

Ainsi la cause est-elle entendue: les investissements tant privés que publics favorisent la mise en valeur agricole, ou du moins une certaine forme de mise en valeur. Sur 27 sociétés anonymes créées entre 1856 et 1890, 10 le sont aux fins de crédit agricole et de promotion agraire. puis, entre 1895 et 1902, 21 sociétés sur 56 créées le sont aux mêmes fins. D'autre part, on constate qu'en 1911, la moitié du capital des sociétés anonymes était investi dans des sociétés de crédits, et 20% dans des sociétés industrielles et agricoles. Il n'y a là aucune ambiguïté, d'autant plus que l'arsenal juridique destiné à protéger les terres agricoles ne cesse alors de se renforcer et que les travaux publics, on l'a vu, l'irrigation pour vocation première; d'où l'importance des débats qui accompagnent la construction du premier barrage d'Assouan, assurant à l'Egypte les avantages de l'irrigation pérenne.

Dès lors, la relation ville/campagne semble assez claire: c'est une relation de prédation. Le cas du Caire doit sans doute être du premier recensement, celui d'Amici Bey, que la capitale, qui compte près de 92 000 "cultivateurs" sur 327 500 hab., n'est pas un milieu homogène. On

difficile de hiérarchiser trop nettement les instances , même si cette hiérarchisation a l'avantage d'expliquer beaucoup de la situation actuelle .

I ) Pourquoi partir des années 1900 ? parce qu'elles marquent l'installation en Egypte d'un système administratif nouveau et que, l'installation de ce système est concomitant avec une mutation radicale de l'habitat, des formes urbaines et des modes de vie. C'est la période pendant laquelle l'Egypte semble vivre au rythme de la Bourse au coton d'Alexandrie, tandis qu'un luxe ostentatoire sans précédent s'affiche . C'est encore le moment où les villes connaissent une brusque croissance numérique, le Caire passant de 327 000 hab. en 1877 à 570 000 hab. en 1897. Alexandrie passant de 165 000 hab. à 320 000 pendant le même temps , cependant que la hiérarchie des villes moyennes se modifie. Damiette, par exemple, voit sa population décroître légèrement, alors qu'apparaissent de nouveaux centres comme Zagazig, fondée en 1836 autour des « cotton gins », et atteignant les 35 000 hab. à la fin du siècle, ou Tanta, ville traditionnelle, mais dont le développement rapide — la population y passe de 14 800 à 58 000 — témoigne d'une transformation.

Ces villes, auxquelles il faut ajouter d'autres centres du Delta, comme Mansoura et Mehalla el Kobra sont essentiellement des villes — marchés, des villes de transfert, où les Européens viennent s'installer par centaines à la fin du siècle. En 1897, date du second recensement, seules deux villes de plus de 30 000 hab. ne se situent pas au N. du Caire ( ce sont Assiout et Fayoum ). Toutes les autres sont sur le Canal et dans le Delta, et c'est dans ces villes du Delta que vivent 7% de la population recensée comme étrangère.

C'est tout à fait logique si l'on se rappelle que c'est alors que sont mises en place les lignes de transport, qui font de certains centres de véritables noeuds de communication. Entre la première, ligne construite en 1852 entre le Caire et Alexandrie pour la Malle des Indes, et le tissu serré des voies nationales ou privées qui desservent au début du xxe siècle tous les petits centres d'Egypte, s'est produite une mutation radicale, par laquelle, en quelque sorte, des villes — souks transformées en villes — entrepôts. Faisant le tableau de l'Egypte du Delta au début de ce siècle, Jacques Berque écrit,

Dans le cadre de notre interrogation sur les rapport ville/campagne , on devrait donc se trouver devant une opposition tranchée entre la cité au luxe ostentatoire, lieu de résidence de grands propriétaires terriens absenteïstes, et, de l'autre côté , la campagne productrice de richesses mais misérable et exploitée; la ville s'enrichissant selon un système économique de traite en abritant une bourgeoisie de transitaires, bourgeoisie « compradore » ( selon la dénomination devenue courante ).

C'est ce schéma que nous nous proposons d'interroger, par goût de la complexité — car il est trop clair pour n'être pas indiscutable — et aussi parce que les travaux sur les villes — et particulièrement les villes moyennes — laissent apparaître le fonctionnement d'un schéma plus différencié.

Il est vrai que, de Ali Pacha Moubarak à Gamal Hamdan, toutes les analyses sont centrées sur le thème de la domination absolue du Nil. Ainsi, en 1901, Joseph Nahhas, dans son ouvrage sur « La situation économique et sociale du fellah égyptien », répétait à son tour: « L'Egypte est un pays agricole. L'industrie manufacturière y est peu importante et ne produit que des objets usuels... D'où nous pouvons conclure que la prospérité de ce pays est à la merci du Nil et de L'administration qui, par ses travaux utiles et ses mesures sages domestiquera ce grand fleuve.... Le rôle de l'administration est ici capital... L'Etat est le souverain dispensateur des eaux. ».

Il ne s'agit pas, par goût du paradoxe, de vouloir prouver le contraire. Il n'est pas question d'ignorer le rôle central de l'Etat dans l'organisation des cycles agraires ou dans la mise en valeur. Assurément, c'est l'Etat qui a toujours, directement ou indirectement, réglé l'usage de l'eau. C'est le ministère des Travaux Publics qui, à l'époque où Nahhas écrivait, fixait le système des rotations. C'est l'Etat qui, assurant l'essentiel de ses revenus sur l'impôt, appauvissait le paysan pour enrichir une classe, celle des bénéficiaires de l'Iltizâm, classe qui n'avait en réalité peu de relations avec la campagne.

Néanmoins, et en partant de l'exemple des années 1900, il nous a paru nécessaire de rendre le débat moins simple. Dans un pays qui est à la fois de vieille tradition urbaine et de vieille tradition d'irrigation, il nous paraît

## DU DESPOTISME ORIENTAL A L'AUTONOMIE MUNICIPALE:

Interrogation sur L'Egypte au XXe Siecle

LUC BARDULESCO☆

ROBERT ILBERT

Le texte que nous voudrions présenter ici se présente davantage comme une série d'hypothèses de travail et de questionnements sur une recherche en cours que comme un tableau achevé des relations ville campagne dans L'Egypte en mutation depuis un siècle. Ce qu'il est question d'interroger dans ce rapport ville/campagne, c'est le processus de changement qui a entraîné L'Egypte vers d'autres modes de vie mais qui, aussi, a pu aboutir à un certain nombre de « blocages », blocages étonnants si l'on pense que le premier « décollage » industriel et agricole de l'Egypte a lieu à peu près au même moment que celui de l'Europe centrale et bien avant celui du Japon...

Il se trouve que nous disposons depuis plusieurs dizaines d'années d'un schéma explicatif qui semble parfaitement s'appliquer à la vallée du Nil et qui est appelé « Despotisme oriental », ou, plus précisément, ici: « Despotisme hydraulique ». Selon ce schéma, l'Etat contrôlerait étroitement la production des richesses par le biais de l'irrigation, l'irrigation de son côté nécessitant de grands travaux et une attention permanente. Les produits agricoles comme la vie rurale dans son ensemble seraient largement mis au service d'une caste dirigeante résidant en ville et entretenant par sa fortune un artisanat de luxe d'une part, et un grand négoce international d'autre part. Un pouvoir central insuffisamment puissant entraînerait une baisse du revenu agricole, mais une mise en valeur trop poussée et systématique entraînerait à son tour des blocages: ce que Karl Wittfogel appelle la « loi de rentabilité administrative décroissante ».

---

☆ C.E.D.E.J. Le Caire.

## Footnotes

- ١ - أنظر كتاب ميشيل فوكو الذي لفت الأنظار إلى منهجه المتميز والذي صدر عام ١٩٦٦ : Foucault, F., *les mots et les choses, une archéologie des sciences humaines*, Paris: Gallimard 1966.
- وأنظر كتابه الذي خصصه لشرح منهجه .  
Forcault, F., *L'archéologie du savoir*, Paris: Gallimard, 1969. 69.
- ويصدد الدراسة التحليلية والنقدية لمنهج فوكو ونظرية أنظر المراجع الأساسية التالية :
- Majer — Poetzl, P., ,  
Michel Foucault's archeology of western culture, toward a new science of history, Chapel Hill., U. of North Carolina Press, 1983.
- Sheridan, A., Michel Foucault, the will to truth, London N.Y. : Tavistok Publications, 1980.
- Dreyfus, H.L. Rabinow, P.P., Michel Foucault, Beyond structuralism and Hermenertics, U.S.A., The University of Chicago Press, 2 end edition, 1983.
- see: Major — Poet21, op.cit,P.S١٠(٢)
- (٣) محمد هابيد الجابري ، الخطاب العربي المعاصر ، بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨٢ .
- (٤) محمد هابيد الجابري : نقد العقل العربي (١) تكوين العقل العربي ، بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨٢ ، الجزء الثاني : بنية العقل العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٦ .
- (٥) — Kuhn, T.S., the structure of scientific revolutions, the University of Chicago Press, 2 ed, 1970.
- (٦) أنظر : مجلة المستقبل العربي ، مجلد ٣٧ ، عدد ٣ ، ١٩٨٢ ، ٦ - ٢٥
- Tuvher, B., Marx and the end of orientalism, London: Allen and Unwin, (٧) 1978.
- (٨) أنظر : ناهد صالح ، نحو علم اجتماع عربي : دراسة في سوسيولوجية مناهج البحث ، في : نلوة نحو علم اجتماع عربي ، أبو ظبي ٢٥ - ٢٨ أبريل ١٩٨٣ ، المركز الاقليمي العربي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية .
- (٩) Khan, A., Strategic Studies in the third world, a suggested approach, Biiss Journal 3,2, April, 1984, 117 — 135.

Second , in — depth analysis of national problems and specific policy proposals could be put forward to the policy — makers for necessary action . Then comes the question of national security against both internal and external threats.

Putting all these proposals into consideration, it is worthwhile mentioning that a steady movement towards the attainment of the goals of this strategy is going on in some Arab countries. In Morocco there is the “ Club for dialogue ” which held several seminars about vital questions, like problems of democracy in the Arab world and the problem of elaborating an Arab cultural project . In Egypt a “ Forum for Democratic Thought ” has been established to discuss the basic elements of a cultural national project which, as specified in its programme, are: cultural authenticity, democracy, national independence, social justice , independant development, and the popular struggle against the zionist aggression in the area. In Jordan there is also a forum for dialogue whose members are business men and intellectuals.

Over and above all these tasks the primary goal for Arab intellectuals is to practice a double — edged critique, vis — à — vis the negative aspects in our cultural heritage , and all foreign ideologies of domination. In the face of a real Israeli threat our major responsibility is to prepare our nation to defend itself and be ready for the confrontation in this protracted conflict.

not based on the critical analysis of the intensive debate going on in the Arab world. In other words, the struggle over the basic direction of the Arab society will affect the theory and practice of the social science if it is perceived — as it should be — as not isolated from society.

The analysis of the conflicting discourses, and the epistemological critique of the ancient paradigm, or of the emerging paradigms are but one task of the Arab social scientists. More important as we look to the future is the elaboration of strategy for the social sciences in the Arab world. In this context we need first to revise the Western concept of strategy to broaden its scope to cover areas which are not dealt with in this concept. Traditionally defence and national security are the chief preoccupation of strategic studies. But are these also the concerns of the Third World countries?

An excellent article a Bangladeshi scholar, Abdur Rob Khan, raises this basic question and specifies a general catalogue of problems faced by the Third World countries. <sup>(9)</sup>

These are the following:

- Threats to security.
- Lack of national integration.
- Lack of national consensus.
- Low levels of political development.
- Lack of legitimacy of the state apparatus.
- Unresolved conflicts and colonial legacy.
- Poverty, low level of development and resource scarcity.

Such concerns make it clear that the context of strategic theorizing in the Third World is different from that of the developed West. Several problems from this catalogue are existent in the Arab world. The broadening of the concept of strategy may help in adding to the research agenda these important problems.

Finally, what will be the role of Arab social scientists in the future, putting in consideration the existence of conflict between Arab discourses, and the process of formulating a new paradigm? Here again there is total agreement with Khan, about the decisive role of building up a national consensus. Social sciences could provide a two — fold role in this respect. First is providing a forum for different shades of opinion and different interest groups including the policy planners, civil and military bureaucracy, academic and political leaders. Continuous series of dialogue could be initiated and the outcomes should be carefully analyzed and feed back.



Of the papers delivered at the conference, the one written by Nahed Saleh, Director of the National Center Social and Criminological Research. In her paper entitled « Toward an Arab Social Science: A study of the Sociology of Methodology »<sup>(8)</sup> she presents brilliantly the case for the establishment of an Arab social science. But what is meant by an Arab social science? According to Dr. Saleh, it is an Arab science by virtue of its intellectual orientations, stemming from our own social history, by its subject — matter, which has Arab society as the central topic; by its tackling the basic issues in Arab society and not the marginal topics; and by its direction towards serving the interests of ordinary individuals, and not in the service of specific social classes, or institutions or limited interests.

3 — The third direction in the process of formulating a new paradigm is presenting the Islamic model to replace the Western, or foreign, or alien models. We have here several contributions coming from different sources. First of all there are many contributions by eminent Shii scholars, like Ali Shariati, Bani — Sadre, Talkani, and Bakr Al — sadre. On the other hand, there are important writings by sunni scholars, like Sayed Kotb, A. Auda. El Mawdody. Finally there is a very interesting selection of highly sophisticated Islamic writings by some Pakistani scholars who are fully aware of the concepts and models of Western theory. For example, Sardar, in his important book. " The Future of Islamic Civilization applies the systems analysis approach to Islamic civilization ". Also Kalim Saddiki applies Kuhn's notion of paradigm to contemporary Islam in order to compare the Islamic and western models.

These three directions are competing in this process of formulating a new Arab paradigm. And this competition is linked organically to the conflict between Arab discourses referred to in the first part of this presentation.

### III

## Towards the Formulation of a Strategy of Arab Social Science

As I have said in the beginning any discussion of the present position of Arab social science, or prediction of its future development, is valueless if

the Keynesian theory of unemployment as it is of today's social scientific models of military — civilian relations, political formation, patterns of growth, nuclear family, democratic association, and the like. »

The process of formulating a new paradigm has taken at least three major directions:

1 — An attempt to build a Marxist paradigm to replace the positivist and functional paradigms. A group of Egyptian sociologists, for example, have tried to apply a Marxist framework in their M.A. and Ph.D. dissertations and other works. Some non — academic writers ( Ahmed Sadek Saad, a long — time Egyptian Marxist ) have written a history of the Egyptian model of production, applying the Marxist theory of the Asiatic mode of production, which aroused a heated debate about the validity of the framework itself being applied to Egyptian realities.

2 — Very recently a movement toward the establishment of an Arab sociology has begun. Evidence of this movement is to be found in some writings and conferences. Representative of these writings is a very important article written by the Tunisian sociologist Abdel Khader Zagal about " Western schools of thought and the social structures of the Middle East " <sup>(6)</sup>, Zagal tried in this article to use the social basic argument by Bryan Turner in his important book *Marx and the End of Orientalism* <sup>(7)</sup>, to criticize the application of both the Marxist and Weberian approaches in studies about the Middle East. He ends his article by referring to Ibn Khaldun, calling for an Arab effort to build an Arab paradigm which may be more appropriate for the study of Arab Society.

On the other hand a very important seminar was held in Abu Dhabi from 25 — 28 April 1983 organized by the Arab Regional Center for Research and Documentation in Social Sciences in Cairo. The basic theme of the seminar is revealing: « Towards an Arab Social Science ». It was also very indicative that Dr. Ahmed Khalifa who has been the director for the National Center in Egypt for more than twenty years, stated in his opening remarks that after 25 years of experiences in the practice of social research in the Arab world we should ask ourselves: are we taking the right direction, or have we just relied upon western theories and imported methodologies, which have not helped us to understand our social problems in depth?

8 — An adoption — without serious critique — of the definition of social problems presented by Western sociology.

9 — A belief that the ideological commitment of a researcher adversely affects his or her objectivity .

These are some of the basic features of the ancient paradigm of social science in the Arab world which has come under fire since the late 1960 s. ( I am speaking here mainly about Egypt . ).

### Towards a New Paradigm:

The critique of the ancient paradigm was launched under the impact of some basic writings about the rise of the western sociological theory. Zeitlin's book " Ideology and Sociological Theory " was widely read by Egyptian sociologists. Unlike books written about the history of ideas, Zeitlin presented for the first time the history of sociology as a battle between two competing paradigms: the conservative defended by Durkhiem, Weber and Pareto ; and the radical defended by Karl Marx. For the first time the true story of the emergence of sociology as a discipline whose function was mainly to defend the status quo . i . e . the capitalist system, was revealed.

From this beginning a series of epistemological questions have been raised. First of all doubts have emerged concerning the validity of the belief in a value — free social science. Also claims of researcher neutrality towards research problems have been proven to be a myth . On the contrary, the commitment of the researcher has been stressed , and more attention paid to the theoretical framework of any research within which the stand and position of the researcher should be clear.

More importantly, many questions have been raised concerning the appropriateness of postulates, concepts, and models drawn from Western sociology. Egyptian political scientist Bahgat Korany, in an excellent study about « Underdevelopment and Political Theory: The case of Foreign Policy Analysis » quotes a Moroccan scholar, Abdel Baki Hermasi, who stated that these postulates, concepts and models « ... represent extrapolation of discrete ( European ) experiences and that attempts to universalize them beyond the time and place from which they emerged are likely to undermine their plausibility. This is as true of yesterday's Malthusian theory of population, the Marxist theory of the increasing misery of the masses, and

From my point of view this is a combination of shared symbolic generalizations, models, values, metaphysical principles, and concrete problem situations. Without undertaking any systematic study. I will highlight some of the basic shared ideas:

1 — Social science is a Western phenomenon. This idea is related to a basic postulate, accepted by philosophers, historians and sociologists of science, that science in its origin as well as in its classical modernity ( 17 th century ) is essentially western. This postulate , according to the well known and influential Egyptian historian of science, R. Rashed of the C .N .R .S . at Paris, is still conditioning contemporary scientific ideologies . For social science the story is similar. Western references tell us that sociology was created as a discipline by August Comte. It is seldom that Ibn Khaldun is mentioned. The contributions of scholars from non — western countries are rarely mentioned in the textbooks tracing the emergence and development of social sciences. Instead, the contributions of the Arabs, the Indians, the Chinese, are generally ignored.

2 — The idea of a value — free social science has been widely accepted , under the impact of the French school of sociology.

3 — Empiricism ( sometimes in its vulgar forms ) has been accepted under the impact of American sociology as the equivalent of « good science ».

4 — A belief in a clear cut difference between science and ideology has been adopted. The idea that science, especially social science , can be mixed with ideology was not accepted until the 1960 , under the impact of some basic works about the sociology of knowledge.

5 — Functional analysis has been adopted by political scientists without awareness of its *raison d'être* and function in the context of American political science.

6 — The ahistorical approach in the practice of sociology led to the involvement of sociologists in empirical studies with scant regard for social history.

7 — A negative attitude , perhaps implicit, towards religion led to the exclusion of religious problems in all their varieties from the research agenda . ( The sociology of religion in the Arab world is very underdeveloped . ).

We use the term paradigm as defined by T .S . Kuhn in his well — known book « The Structure of Scientific Revolutions ».<sup>(5)</sup> Kuhn's talk of a paradigm is meant to direct our attention to these common factors, reference to which is required in explaining the behaviour of scientists. The question here is: What do the members of the scientific community share that accounts for the communication and relative unanimity of their professional judgments?

The particular things that Kuhn wishes to isolate through the notion of a paradigm include the following:

( i ) Shared symbolic generalizations :

This meant to cover the basic theoretical assumptions held in common which are deployed without question.

( ii ) Models:

Agreement on models may be agreement either that a particular analogy provides a fruitful heuristic to guide research, or that certain connections should be treated as identities.

( iii ) Values:

Kuhn takes it that the members of the scientific community will agree that theories ought to be, so far as possible, accurate, consistent, wide in scope, simple and fruitful.

( iv ) Metaphysical Principles:

A scientific community will agree on certain untestable assumptions which play an important role in determining the direction of research.

( v ) Examples or Concrete Problem Situations:

What Kuhn has in mind is the agreement one finds within a scientific community on what constitutes the nice problems in the field and on what constitutes their solution.

It is well known that Kuhn's notion of paradigms has been shown to be systematically ambiguous. Nevertheless, one may use the notion because paradigms ( or « disciplinary matrices » as Kuhn refers to them later ) do have identifiable characteristics. The question now is if we accept ( in its very general sense ) the notion of the paradigm, how can we characterize the ancient paradigm of Arab social science?

The critique of the Arab Mind. <sup>(4)</sup> Nevertheless, a few critical remarks should be stressed. Because he has limited himself to a very narrow definition of the "discourse", El Gabry seems in his study to be ahistorical, insofar as he never studied the historical conditions of the emergence of a certain type of discourse; and also asocial in that he was not interested in the conditions for the failure or success of a certain discourse. He is not interested, for example, in the study of the wide popularity of the "Islamic discourse" in the Arab world now. This dialectic between thought and existence, which is basic to any sociology of knowledge, is totally absent in his analysis. To be fair to El Gabry, one should consider his reply: « I am not a sociologist of knowledge, I am studying the discourse from the epistemological point of view ».

If we accept the El Gabry's classification of the Arab discourses one may raise some questions, some of them formulated as research problems:

1) First of all is it possible to « impute », if we use this concept proposed by Karl Mannheim, each discourse to the social groups which adopts it?

2) How can the goals of cultural authenticity, Arab unity, social justice, democracy, and formulating independent Arab paradigm, be achieved?

3) What are the similarities or the differences between competing Arab discourses concerning these goals?

And what is the possibility for arriving at a national consensus?

## II

### The fall of the Ancient Paradigm and the Problematic of the Emerging New Paradigm

As an observer of the scene of Arab social science in the last thirty years I may assert that the ancient paradigm has fallen, and that we are now in the process of creating a new paradigm, a process which is characterized by extreme differences of opinions between Arab social scientists regarding the coming paradigm. It is a simultaneously a process and a battle of ideas, and can be linked to the conflict between competing Arab discourses which we dealt with in the beginning.

Before entering into the discussion, let me first define what I mean by a paradigm, and the characteristics of the ancient paradigm.

This is a basic methodological principle which is often ignored in the heated ideological debate in the Arab world. Ideologies are defended or criticized as if they were mere ideas, without referring to the historical experience, and the practice of these ideas. Thus the Islamic discourse stresses the basic ideas in Islam, referring to a certain corpus of texts ( which may differ according to the religious doctrine of the speaker ) but it is only rarely that any systemic study of the Islamic practice in the past is done. The same criticism may be applied to the " liberal discourse " or to the " socialist discourse " .

The analysis of discourse has been used by the Moroccan philosopher Mohamed Abed El Gabry to present a critical study of the " contemporary Arab discourse " . This is the title of his book, published in 1982 . <sup>(3)</sup> El Gabry appears from his introduction onwards as very aware of the centrality of the problem of method. He states clearly his choice: he will not limit himself with the conditions specified by certain authors about the application of their techniques or methods. Thus, in using the concepts of " discourse " or " epistemè " he may use them not necessarily as Foucault has used them. That is why in studying the contemporary Arab discourse he focused his attention on the contradictions in the various discourses , and rarely referred to practice. He was interested more in measuring the internal consistency than to evaluate the living experience.

**He classifies the Arab discourse into four major ones.**

a). The Renaissance discourse which deals mainly with questions related to the reasons for underdevelopment and the conditions for renaissance of the Arab world, and the basic problem of authenticity and modernity.

b). The political discourse which deals with the problem of religion and the state, and the question of democracy.

c ) The National discourse which deals with the questions of Arab unity and socialism, and the liberation of Palestine.

d). The philosophical discourse which deals with establishing the roots of the philosophy of the past and advocating a contemporary Arab philosophy.

I will not be able to discuss in detail this highly intelligent book of El Gabry, which was the introduction to his recently published seminal work,

3 ) The classification and analysis of the conflicting Arab discourses and the epistemological critique are not sufficient to elaborate a futuristic outlook about the development of Arab science. An " alternative " concept of strategy should be formulated to be applied in the Arab world. This concept would have the basic function, among others, of conditionim the theoretical and applied practices in Arab sciences and, more important, set out the research agenda.

# I

## Some Remarks on Conflicting Discourses in the Arab World

There are several ways of " reading " ideologies. One may assert that the analysis of text or of discourse which reveals a specific ideology has developed as an area of research in the last three decades. Structuralism, semiology and structural Marxism are basic schools of thought which enriched the study of ideology. The names of Roland Barthes, Althusser, Michel Foucault, Derrida and Kristeva are the most representative of scholars whose works are the sources of new concepts, approaches, and theories.

The analysis of the discourses used by the French philosopher Michel Foucault is one of the ways proposed to analyze ideology. <sup>(1)</sup> By discourses Foucault meant " organized bodies of knowledge and practice in their spatiotemporal articulations ". <sup>(2)</sup> Certain discourses may reveal the existence of a specific " epistémé ", a term used by Foucault to indicate the existence of a more intricate set of relations.

The terms " discourse " and " epistémé " are frequently regarded as ideosyncratic expressions for the more common terms " discipline " and " world view " but Foucault stresses, however, that these terms refer to a different classificatory scheme. We will not indulge here in a technical discussion about all these terms and concepts; what is important for us is the definition given to the " discourse " by Foucault which combines the analysis of ideas and practices in the same time. If we are studying, for example, the " liberal discourse " in the Arab world, we should study not only the basic ideas incorporated in this discourse over time, and its changes, but also the practice of these ideas.



# **In search of a New Identity of the Social sciences in the Arab world : Discourse , Paradigm and Strategy .**

**By El Sayed Yassin<sup>☆</sup>**

The basic challenge to Arab social science in the 1980 s can be characterized by the search for a new paradigm after the fall of the ancient one. This is a very complicated process. It needs, if it is to be objectively understood, the adoption of a global approach in which the particular is studied in the light of the whole, and in which technical jargon does not replace the epistemological discourse necessary for understanding the present course and future developments.

Briefly, I would like to state from the outset three principles on which our approach in tackling the problem is based:

1 ) Any discussion of the present position of the social sciences in the Arab world, or prediction of its future development, cannot hold any real value unless based on the critical analysis of the intensive ideological debate which is going on in the Arab world. Hence, the adoption of a technical approach in proposing a research agenda for the Arab world without putting it in the wider socio — political context is worthless.

2 ) An epistemological critique of the theoretical and applied practices of Arab social science in the past and the present should be carried out as a necessary step towards the understanding of its problems, and planning for its future. such a critique should concentrate on the analysis of the conflicting Arab discourses; and the debate about the prerequisites and conditions of the new paradigm of Arab social science after the fall of the old one. We have in this context three basic controversies:

— The Marxist versus the functional.

— The Arab versus the Western.

— The Islamic versus the non — Islamic purely and simply, whether this non — Islamic is described as Western, foreign, positivist, or alien.

---

<sup>☆</sup> Director. center for Political and Strategic Studies, Cairo, Egypt.

54 — Richard Titmus : Commitment to Welfare , Allen and Unwin , London , 1968 , p . 163 .

55 — Francis G . Snyder : Law and Development in the Light of Dependency Theory , in Law and Society , Spring 1980 . p . 744 .

56 — Caesar Espiritu et al : Project Sarilakas : A Philippine Experiment in Attempting to Realize the Right to Development , prepared for the International Commission of Jurists' Conference on Development and the Rule of Law — The Hague , April 27 — May 1 , 1981 .

57 — Law and Population Symposium in Tunis , op . cit . p . 235

58 — Taha Hussein : The Future of Culture , ( in Arabic ) Beirut , 1973 , p . 115 .

59 — Status of women and family planning , op . cit . p . 43 .

60 — In Japan , a poll in 1950 showed that 60% of a chosen sample depend on their children to secure their future . Another poll in 1970, revealed that only 25% of the sample relied on their children for their livelihood . It was believed that the change was due to the success of old age security measures .

( See Dirck Stryker : Lecture on Economics and Population , in Seminar on Law and Population , Fletcher School of Law and Diplomacy , 1975 ) .

- 37 — Law and Population project in Egypt , part I, 1974 .
- 38 — I . Kamal et al. An attempt to estimate the magnitude of probable incidence of induced abortion in U .A. R . , in *Induced Abortion* , edited by Nazer , IPPF 1971 , pp . 136 .
- 39 — Comparative studies show a trend towards full or partial legalization of abortion in many countries, such as U .S . , Japan, Russia, India and China. In some countries menstrual regulation is distinguished from abortion and is permitted . ( see UNESCO, op . cit . p . 102 ) .
- 40 — Stephen Isaacs and al . , *Population Policy* , the Center for Population and Family Health , Columbia University , 1985 , p . 20 .
- 41 — Symposium on Law and Population — Text of Recommendations held in Tunis June 17 — 21 , 1974 ; *Law and Population Monograph Series* , no 20 ( 1974 ) , the Fletcher School of Law and Diplomacy , Tufts University .
- 42 — Central Agency for General Mobilization and Statistics : *Population Estimates*, Cairo , 1967 .
- 43 — Law and Population project , op . cit . V .II , p . 182 .
- 44 — The National Specialized Councils : *Reforming Primary Education* , Cairo , 1979 , p . 51 .
- 45 — Report on the World Social Situation , U .N Department of International Economic and Social Affairs , 1982 , E/CN5/ 1983 , ST/ESA/ 125 , p . 39 .
- 46 — Adel Azer and Nadia Halim : Socio — Economic Laws Affecting Fertility , in the symposium on Law and Population in the Middle East and North Africa , Cairo 7 — 10 December 1976 . , p . 104 .
- 47 — Law and Population project , op . cit . p . 183 .
- 48 — Henry Richardson : *Economic and Financial Aspects of Social Security* op.cit .
- 49 — Adel Azer : *Social Security in Egypt — An Attempt to Deal with the Problem of Poverty* ( in Arabic ) , the National Center for Social and Criminological Research , 1981 .
- 50 — Law and Population , op . cit . p . 184 .
- 51 — Law and Population in Mexico , op . cit .
- 52 — UN Department of Economic and Social Affairs : *Status of Women and Family Planning* , E/CN6/575/ Rev . , New York , 1975 , p . II .
- 53 — J .A . Ponsioen : *National Development* , Mouton , the Hague , 1968 .

18 — See Richard D . Robinson: The First Turkish Republic, Harvaru University press, 1963, p . 84.

19 — Saney: op . cit . p . 72.

20 — Julius Stone: Social Dimensions of Law and Justice; Stevens and Sons, London, 1960 , pp . 487 — 489.

21 — Population and the Role of Law in the Americas — Proceedings of a Seminar of the Human Rights Committee at the 18th Conference of the Inter — American Bar Association in 1973.

22 — Law and Population Series, op . cit . , no 18 , 1974 . p : 10.

23 — UNESCO: Readings on Population for Law students, ISBN, 92 — 3 — 101364 — 5 , 1977 pp . 9 — 10.

24 — Gerardo Cornejo et al: Law and Population in Mexico, Mono-graph no. 23 , 1975, issued by the Flectcher School of Law and Diplomacy.

25 — Law and Population project in Egypt, undertaken in the National Center for Social and Criminological Research, with Dr. Ahmed Khalifa as director, and Dr. Adel Azer as principal investigator V . I in 1973, V . II in 1975.

26 — UNESCO: Readings on Population, op , cit , p . 61.

27 — op . cit . p . 62.

28 — Mohamed Abu Zahra: Personal Status — Marriage — (in Arabic ) 1950, p. 16; also Mohamed Youssef Moussa: The Regulations of Personal Status, Dar EL Kateb EL Arabi ( in Arabic ) 1958 , p . 38 .

29 — Adel Azer: Law and Population in Egypt, Manila Conference on the Law of the World, August, 21 — 26 , 1977 .

30 — Saney: op . cit . P. 76 .

31 — Stephen Isaacs and Rebecca Cook: Laws and Policies Affecting Fertility; A Decade of change. Population Reports issued by Johns Hopkins Univerity, series E , no . 7 , 1984 , p . 138.

32 — The Egyptian Woman in Twenty Years ( 1952 — 72 ), issued by the Central Agency for Statistics and Mobilization, 1974 , pp . 19 , 20.

33 — Nemat EL Henawi: Some Demographic Characteristics of Population Growth in Egypt, in a Seminar on the Relations between Population and Development in Africa, Cairo , 1974 , p . 9.

34 — Population Reports; op . cit . p . 117 .

35 — These countries are: Chad, Ivory Coast, Malawi, the Vatican, Laos, Kampuchea and Saudi Arabia.

36 — Population Reports, op . cit . P. 127 .

## Notes and References:

- 1 — The Social Survey of the Egyptian Society ( in Arabic ) 1952 — 1980 , undertaken by the National Center for Social and Criminological Research, Cairo, 1985, pp.44 — 109.
- 2 — Those who are below 15 years and those who are above 64 years, correlated to the economically active population.
- 3 — Abdel Salam Hassan Abdel Hadi: Population Policy in Egypt ( in Arabic ), in Population Studies, V. 11 , no . 69 , 1984 PP . 3 — 6 . Also : The National Policy for Population and Family Planning ( in Arabic ), issued by the Agency for Family Planning and Population, 1979.
- 4 — Central Agency for Statistics and Mobilization: Statistical Year-book 1932 — 1982, published in 1983, p 8 .
- 5 — Nadia Halim Suliman: The **Present** Situation of the Population Problem ( in Arabic ), in the periodical « Tanmiat EL — Mogtama, v . VII , published by Friedrich Ebert Foundation, Cairo, 1983, p 21 .
- 6 — Edwin W. Patterson: Jurisprudence — Men and Ideas of the Law, Brooklyn, 1953, p .13 .
- 7 — Dennis Lloyd: The Idea of Law, Pelican, 1970, p . 208 .
- 8 — Philip Heck: The Jurisprudence of Interests, translated and edited by M. Magdolena Schock, Harvard University Press , 1948, p . 31.
- 9 — Rosco Pound: An Introduction to the Philosophy of Law, 1954 ,p .47 .
- 10 — Adam Podgorecki: Law and Society, Routledge and Kegan Paul, 1974 , p . 247.
- 11 — Podgorecki: op. cit. p. 241.
- 12 — P . de Bruyne, J. Herman et M . de Schoutheete: Dynamique de la Recherche en Science Sociale, p . 6 .
- 13 — Podgorecki: op . cit . P . 42 .
- 14 — Guy E . Swanson: Social Change, Scott, Foresman and Co ., Illinois, 1964 , p . 442.
- 15 — Paul Amselek: Methode Phenomenologique et Theorie du Droit, Paris, 1964 , p . 12.
- 16 — This was the experience of Iran when Reza Shah prohibited wearing the veil ( See Parvis Saney: Law as an Instrument of Social Change, paper presented in the Symposium on Law and Population in the Middle East and North Africa, Cairo, 7 — 10 December 1976, p . 67 ).
- 17 — Saney: op . cit . p . 74 .

Taha Hussein, the prominent Egyptian intellectual and ex — minister of education had pointed out that “ literacy ” as a goal is ineffective. A person who undergoes such training, “ would acquire insignificant knowledge, would be incapable of objective thinking, easily influenced and dangerous to himself and to society. ” <sup>(58)</sup> I have also referred to the problem of drop — outs in various countries.

In short, the crucial issue in education ( as is the case in all components of socio — economic policy ) is the relevance of education to the underprivileged, the quality <sup>(59)</sup> provided, and the educational goals which are sought.

Similarly, Social Security Schemes: would be ineffective if the pensions are below the standards of living. Japan's experience is relevant. <sup>(60)</sup>

Health education and services would have no impact, unless the services ( including family planning ) reach — out to the underprivileged, and take account of their values and traditions.

In conclusion, I would like to point out that the aim to achieve equity, and translating this goal into socio — economic and population policies, and into social legislation , are areas which require legal involvement. By adopting the proposed approach, law and population would acquire a new countenance, and the components of this field would be functional — thus contributing to a reality which would be meaningful to the bulk of the target population. Only then, can we envisage « free and responsible parenthood ».

b) In this context, I would like to return to the Mexican Law of population and its recommendation: "to promote the full integration of marginal groups in national development". Within the framework of a policy geared towards social justice, queries would be raised as to the nature of development; and whether the marginals would share in the fruits of such development, or would be "integrated" into an "exploitative" development. Expedience would entail reiterating with Dependency theory: "Development for Whom?" <sup>(55)</sup>

c) The provision of basic needs raise similar queries: is it conducive to a distribution of amenities based upon equity? Or is the provision based on a strategy of coping and living with poverty? <sup>(56)</sup>

4) The proposed approach to equity entails a restructuring of the components of social policy especially as concerns the underprivileged.

i) Contradictions and conflicts between the components of socio — economic policy must be avoided. Sometimes population policies are foiled by unwitting or unintended policies in other sectors: school books may portray the family as a traditional, large, extended entity. The mass media may propagate traditional values, etc.. Clarity of vision and of purpose are vital.

ii) Among the integral elements of a policy based upon equity, two requisites are pivotal:

a) To provide a service (or any other component of socio — economic policy) that is "functional" for the underprivileged.

b) The implementation or delivery should be based on a process of "outreach" to the underprivileged.

Within this context, the following policy issues are of special importance.

### The field of education:

Population policies in developing countries often refer to the "elimination of illiteracy," as a primary goal. <sup>(57)</sup> I have already mentioned that statistics reveal that "literacy" (reading and writing without holding a certificate) does not bring a change of attitude towards procreation. The same negative impact has been observed in other areas such as polygyny.

cases, I would dispute the view that parental decisions to have a large family would be irresponsible or irrational.

Among the underprivileged, deprivation constrains their choice, and needs dictate their decisions. What is meaningful to them, is that which proves « functional ».

If a change of attitudes is sought, then there has to be a prior change in policy orientation and emphasis.

To every policy issue related to population ( such as development, health, education, social security... ) an additional ingredient should be added: such a policy should be formulated in accordance with the precepts of « Social Justice ».

This may be interpreted as a simple application of the principle of « equality ». I refute such an interpretation or orientation, as being futile.

On the other hand, the proposed approach seeks to achieve a far — reaching impact, which I shall attempt to demonstrate.

1 ) Equality or equal opportunity as a criteria, would not contribute to social justice for the underprivileged. Social justice should be understood as distributive justice based upon equity.

2 ) Social justice, thus understood as distributive justice based upon equity , is a general approach to the formulation of socio — economic policy; and is at the same time, a particular goal to be attained within each policy issue related to law and population.

3 ) Adoption of this approach in dealing with the underprivileged , entails a different outlook and different goals, and would produce entirely different consequences to those of other approaches. Some examples would clarify the intricacies involved.

a ) In the field of development, a view had propagated the idea that economic growth would be able, by itself, to produce enough commodities for the improvement of the population's standard of living. <sup>(53)</sup> This proved to be a myth. With such an approach, deprivation persists. <sup>(54)</sup> A recent reminder, are the serious repercussions which confront conservative policies in the West, as a natural outcome to propagating economic growth at the expense of mass unemployment.



5) The main goal of social security is to provide maintenance for individuals and their dependents who are in need, because of sickness, unemployment, old age etc.<sup>(48)</sup> In some developing countries such schemes fall short of providing for the minimum standard of living,<sup>(49)</sup> in such cases parents rely to a great extent on their male offspring to provide security for the future. For instance, 72% of the rural females and 30% of the urban females stated that a mother with only female offspring should continue to bear children until she gives birth to a son.<sup>(50)</sup> To this sector of the population — and under prevailing conditions — it would be futile to point out the utility and desirability of birth control.

The previous indications, in addition to various research findings in Egypt and in most of the developing countries, assert the existence of a strong correlation between the hurdles which face population policies, and the socioeconomic problems which are suffered by the bulk of the underprivileged sectors of the population. In this context, I would like to draw attention to the Mexican Population Law which endorsed the promotion of « the full integration of marginal groups in national development ».<sup>(51)</sup>

Meanwhile, if we concede the premise that the underprivileged should be the main target for population policies; the logical sequence would be to consider what constitutes a relevant policy to this sector of society?

### Proposed contribution to law and population :

The point of departure, in my view, is the assumption that parents have a basic human right « to determine freely and responsibly the number and spacing of their children ».

A U.N. document offered the following clarification:

« The responsible decision takes into account, among other factors, the right of every child to be a wanted child, and the needs of the community as a whole »<sup>(52)</sup>. What this clarification overlooked, is the very common situation which occurs in developing countries, wherein the « child is wanted », though this may be against, or in conflict with the interests of society. I have already mentioned that among the underprivileged, child labour may be an essential source of income; and having a large number of children could be the only source of security for parents in old age. In such

## Decisive factors for law and population:

The starting point in reappraising legal involvement in population matters, is to venture on answering some crucial queries such as : what are the hurdles which face population policy? Where do the problems lie? Which bulk or sector of society do they concern? Why are these issues relevant to that particular sector?

The following are some indicators which may serve to answer these questions.

1 ) A strong correlation exists between the levels of education and the rates of fertility. In 1960, statistics revealed that both illiterate and literate ( read and write but do not hold a certificate ) wives, were responsible for the highest averages of births — 4 . 47 and 4.95 children respectively.

The average dropped to 3.56 children among holders of a primary certificate; and to 2 . 21 among holders of a secondary certificate; and to 1 . 82 among university graduates. Our research on law and population confirmed this correlation. <sup>(43)</sup>

2 ) School drop — outs are the primary source of illiteracy. A recent study revealed that the two main causes of this phenomenon are low standards ( 60% of drop — outs ) among primary school students ( usually underprivileged ); and the need for child labour to increase family income ( 31% of drop — outs ) <sup>(44)</sup>

3 ) High infant mortality is correlated to the desire to give birth to a large number of children. In advanced countries the rate of infant mortality is 15 per thousand, while in developing countries it reaches a high rate ranging between 90 — 100 per thousand . In a few countries it ranges between 125 — 149 per thousand. In Egypt, it is about 85 per thousand . <sup>(45)</sup>

The findings of our research showed that 78.3% of the wives in rural areas and 52% of the wives in urban areas have suffered the death of at least one infant. <sup>(46)</sup>

4 ) Related to this picture, is the high percentages of miscarriages among the underprivileged; 35% in rural areas and 39% in urban areas. <sup>(47)</sup>

This contributes to the female preference for several pregnancies.

nature of fertility regulation programmes. Meanwhile, in other countries laws state explicitly incentives such as limiting to three the number of paid maternity leaves to a government employee, limiting child allowances to three children etc<sup>(40)</sup>.

In Egypt taxation laws state an exemption of a certain sum for « having one child or more ».

The Tunis Symposium on Law and Population <sup>(41)</sup> offered a balanced view on this subject, it was recommended:

1 ) That any benefits or services provided as incentives to family planning be in addition to the benefits and services to which all persons are entitled as basic human rights.

2 ) Governments ensure that any benefits or services withheld or withdrawn as disincentives in the context of family planning do not conflict with the enjoyment of basic human rights.

## V ) Appraisal of efforts in law and population

I have referred to the various attempts and approaches to population policy in Egypt which have ranged between the preoccupation with a single factor, and the adoption of a developmental approach to population policy. Within the context of these attempts, lawyers' contributions to the field of population have been modest. Their contributions were limited to fertility regulation — to which law contributed the structure and organization of the agencies concerned with family planning; in addition to the removal of restrictions on contraception. Moreover, the legal tool has been used to stipulate national policies on population.

On the other hand, lawyers were negative on at least two scores:

a ) No attempt was made to change some laws which clearly conflict with population policies, such as the restrictive laws on abortion.

b ) Lawyers have not been involved in, nor have they contributed to the formulation of population policies.

I will return to this point eventually.

its wide incidence. Kamal who carried out a study in Cairo University hospital in 1969, reported that the incidence of abortion among cases brought into hospital, was 37.5%. Among these cases, 35.5% were induced. <sup>(38)</sup>

In actual practice abortions are undertaken for medical indications if the mother's life or health are endangered. Abortions for economic and social considerations have become widely accepted, and in fact openly performed in some of the university hospitals.

The situation presents a clear example of « Legislative Lag », in which the law is outdated and lags behind the changing needs of society. <sup>(39)</sup>

The Islamic view on abortion forbids abortion after 120 days of pregnancy, because according to a « hadith », the « beginning of life » occurs after this period. But by applying the general rule that « necessity legalizes prohibitions », pregnancy may be terminated if it endangers the woman's life.

As for abortion during the first 120 days, the view of Islamic schools are divided concerning it.

Some prohibit it, apart from the case of « necessity ».

Those who allow abortion during the first 120 days, set the following conditions:

- 1 ) If the nursing mother's milk dries at the early signs of pregnancy, while the husband cannot provide a wet nurse. This has been interpreted by the Zaidiya school as allowing abortion in case of extreme poverty and inability to face the expenses of more children.
- 2 ) If the mother's health would be injured by pregnancy.
- 3 ) If the baby is in an abnormal position suggesting a difficult delivery.

However, no steps have been taken to change existing legal prohibition.

## **F )Incentives and disincentives:**

The use of incentives and/or disincentives to influence fertility behaviour is still a controversial issue. It has been considered inappropriate by some nations, particularly in Latin America, which have stressed the voluntary

## D ) Voluntary Sterilization:

Countries differ in their regulation of voluntary sterilization <sup>(36)</sup>.

On the one hand, some countries provide special legal provisions permitting it for family planning purposes. ( eg. Austria, Cuba, Czechoslovakia, Denmark, Spain, Turkey, and Tunisia ).

On the other extreme, some countries consider it illegal. ( These are few such as Burma, Chile, Iran, Saudi Arabia and Somalia ).

Other countries have no specific legal regulations on sterilization, and this was interpreted in favour of the operation. Many countries fall into this category ( such as the UK, US, Canada, India, China, Germany and others ).

In Egypt, there are no laws which regulate or prohibit sterilization. However, according to medical ethics, the written consent of the patient — undergoing the operation — and the spouse, should be acquired. If the surgeon does not obtain this document, legal action may be brought against him.

Meanwhile, the Islamic doctrine prohibits permanent methods of sterilization; but approves sterilization for medical indications <sup>(37)</sup>.

## E ) Abortion:

The Egyptian penal law, issued in 1937, takes a harsh stand against abortion. The act is punishable by imprisonment whether it is committed by the pregnant women herself or by another person. On the other hand, if the aborter is a medical doctor, surgeon, pharmacist or midwife, the penalty is augmented to long — term imprisonment.

### A case of legislative lag

Despite legal prohibition, abortion exists in Egypt, in both urban and rural areas. Some attempts to estimate the size of the phenomenon, showed

Government support may take the form of offering services or providing financial assistance to private associations engaged in the field. Many countries provide both types.

In 32 countries, including Japan, Syria and Greece, governments report that they do not provide support, but also place no restrictions on family planning. Among this category, Rumania has a pronatalist policy.

Only seven countries restrict access to modern methods of fertility regulation <sup>(35)</sup>.

In Egypt, as previously mentioned, the first stage of government involvement in Family planning was in 1962. At present, the National Council for Population is presided by the President of the Republic. The main targets for present population policies are family planning coupled with child care, female employment and the reduction of illiteracy rates.

The bulk of family planning services is provided by the Ministry of Health which presides over health centres in both urban and rural areas. Private associations under the auspices of the Ministry of Social Affairs — and aided financially by the latter and by international donors — contribute to the provision of services.

These associations are subject to Law no. 32/1964 which exempts association fees and custom duties.

There are no restrictions on the production, importation and distribution of contraceptives. Pharmaceutical companies, national and foreign, manufacture them locally. The government facilitates importation of raw material and no customs are levied. Some diaphragms, condoms and spermicidal are imported.

Contraceptives are dispensed in the family planning centres at subsidized prices. They are also sold in pharmacies without a medical prescription.

The staff working in the government centres are given incentives for the sale of contraceptives.

First hypothesis: Certain authors hold the view that divorce contributes indirectly to population growth because wives believe that giving birth to several children contributes to family stability <sup>(33)</sup>.

A sample of divorced males and females were asked if they believed that divorce could have been avoided had they had more children. Their views were nearly equally divided.

Meanwhile, the research findings showed that the rate of child — birth among divorced women was very low. In fact 61% of the rural women and 47% of the urban ones had no children. Official statistics confirm this finding.

Second hypothesis: Others maintain that divorce would contribute to population increase, if one ( or both ) of the couple remarries and has more children.

1 — According to official statistics of 1970, 55% of divorces occurred during the first three years of marriage. Naturally, women would not give birth to a large family during this short period.

2 — A sample of divorced women who remarried, was compared to a sample of married women whose marriages were not interrupted by divorce. The two samples were divided into groups of similar periods of marriage. The comparison showed:

a ) The divorced women had an average of 8.7 years of married life, and an average of 1.4 children. The married women who did not divorce had an average of 18.4 years of marriage and 4.2 children.

b ) On the average divorced women spend 7.5 years unmarried before remarrying. These years , of course , shorten their period of fertility .

### C) Fertility Regulation:

A recent study on law and policies affecting fertility <sup>(34)</sup> reveals that family planning services constitute the most common government activity to influence population growth. In 1965 only 21 countries supported family planning. By 1983 about 127 countries out of 166 countries covered by the 1983 UN Monitoring Report on World Population Trends and Policies, supported the provision of contraceptive methods.

This is represented by countries such as Kuwait, Saudi Arabia, Sudan and Libya.

b ) The second trend requires judicial consideration of whether " equality in treatment " is possible. This is the stance of Moroccan law. The Syrian law empowers the court to forbid polygyny, if the man is found to be unable to provide for family needs.

c ) The third trend ( represented by Tunisia ) explicitly prohibits polygyny, and considers it a crime.

Egypt is among the countries which permit polygyny, but restrict it indirectly — thus avoiding any conflict with religious precepts. In Egypt a law was passed in 1980. ( later replaced by act 100/1985 ) requiring the husband to state in the marriage contract any existing marital ties . The registrar is legally bound to inform the previous wife. The latter is entitled to ask for divorce if she considers that she has been harmed by the new marriage .

The Moroccan law entitles the woman to state in the marriage contract a clause prohibiting her husband to marry another. If the latter does not observe the clause, the wife would be empowered to terminate the marriage. In Indonesia, the law requires court consent, and adds that the husband may be fined if he does not treat all wives fairly<sup>(31)</sup>.

### **Polygyny and procreation :**

Statistics in 1980 showed that polygynous marriages in Egypt represented 2.5% of the total number of marriages contracted by Muslims. Many of these marriages would be in rural areas, and often the reason would be the desire to have more children<sup>(32)</sup>.

Our field research showed a positive correlation between polygyny and higher rates of child — birth. The findings showed an average of 6.6 children among polygynous marriages in rural areas, and 5.4 children among polygynous marriages in urban areas. The average number of children born to the total sample of married couples was 4.18 children.

### **B ) Divorce:**

Our study on law and population sought to test two hypotheses:



The decisive factors are in the following research findings: An important phenomenon ( not revealed by official statistics ) was manifested in a number of marriages which had been contracted in violation of the legal minimum age. The findings were as follows: 5% of the rural female sample stated that they had married at the age of 12; 7 . 7% married at the age of 13; 6 . 7% at the age of 14; and a significant percentage 22 . 7% had married at the age of fifteen. Thus the total percentage of rural women who had married before the minimum legal age ( 16 years ) was approximately 42% of the rural sample. Also a few of the male sample had married before the legal age ( 18 years ) <sup>(29)</sup>.

The law requires evidence of the age at marriage to be presented before the local registration official ( the Maazun ). However, if one of the couple does not possess a birth certificate, the law allows him/her to prove the age by presenting a medical certificate estimating the approximate age. This flexibility on the part of the law is in fact a loophole for many violations of the legal minimum age.

This phenomenon presents a situation of " Cultural lag ", in which the law conflicts with social values and traditions , and consequently fails to achieve the intended goal. The factors which underly this situation and which contribute to attitudes favouring early marriages, are the parents' desire to find a suitable match for their daughters to preserve their chastity and poor parents' desire to reduce family expenses by marrying girls off at an early age. Financial aid from the family makes these marriages possible. Illiteracy is another factor which is strongly correlated to early marriage.

In view of the various socio — economic factors which contribute to early marriage in Egypt, any attempt to raise the minimum age — under these circumstances — would be futile.

A similar conclusion was reached by professor Saney in Iran <sup>(30)</sup>.

## 2 ) Polygyny:

There are three main trends in Arab legislation concerning polygyny.

a ) The first permits polygyny without restrictions — apart from the religious requirement of " doing justice to them and dealing equally between them " .

Often, it is suggested that the minimum legal age should be raised on the assumption that this measure would contribute to the reduction of birth rates. Others contest this assumption.

A view states that in countries with high fertility rates, such as Latin America, raising the minimum age would have no effect; for evidence there has shown that women marry later and still have a large family <sup>(27)</sup>.

In my opinion, this issue is influenced to a great extent, by cultural and socio — economic variables. The Egyptian experience gives evidence to that effect.

### Age at marriage in Egypt:

Marriage in Islam is a contractual relationship which is established by the agreement of the parties concerned before two witnesses. Though, from the religious point of view, no formalities are required, yet the law states that the registration of the marriage contract is a pre — requisite for the hearing of any law — suit in court concerning the marriage <sup>(28)</sup>.

According to law 78/1931, the minimum legal age for marriage is 16 years for females and 18 years for males. Law 44/1933 stipulates that officials are forbidden at the risk of a penalty to register a marriage if one of the couple is below the minimum age.

According to official statistics in 1980, the average age of women at marriage was 22 years. On the other hand our field study in the law and population project had shown that the average age of the female sample was 18 . 7 years in rural areas and 19 .3 years in urban areas.

Official statistics reveal that those who married at an early age, and had a long married life, had also a high birth rate.

### Cultural lag :

The question which presents itself in this context is: should the law in Egypt adopt the often suggested recommendation that the minimum legal age be raised as a measure to reduce the period of fertility?

in addition to being an instrument of social policy, law can be also used as a catalyst for social reform.<sup>(23)</sup>

Another interesting attempt was the enactment of a « General Law on Population » in Mexico in January 1974. Article I, stated the objective of the law: « to regulate the phenomena that affect population in regard to size, structure, dynamics, and distribution in the national territory, with the goal of achieving just and equitable participation in the benefits of economic and social development »<sup>(24)</sup>.

The flexibility in the demarcation of the areas covered by the so — called Population Law, is a natural consequence of the wide range of factors which are related to, or which may affect, the population.

The relevance of these factors would naturally vary in the different cultures and according to the prevailing socio — economic conditions.

An assessment of the implications of law on population problems in Egypt has yielded insight and contributed to better understanding of the use of law in this field. A summarized version of the main findings is presented in the following section.

#### A ) Marriage and Divorce laws:

In this context I will deal with the following issues:

- 1 ) The minimum legal age at marriage .
- 2 ) Polygyny.
- 3 ) Divorce.

#### 1 ) The minimum legal age at marriage:

A survey of women's age at first marriage, undertaken in several countries, has revealed that the average age ranges from 16 years to 24 ( or 25 ) years. However, various factors both social and economic contribute to pressure young girls into early marriages. Foremost among these factors are poverty and the low standards of education.

Among the age group 15 — 19 years, 40% of this age group in Africa, 30% in Asia, 15% in America , 9% in the Soviet Union and 7% in Europe were found to have married at that early age<sup>(26)</sup>.

b) Another view sustains the principle that the « Right to Life » should be protected from the moment of conception. The proponents of this view are against any interference in the sphere of procreation, and propose restrictions on contraception and abortion.

c) Others uphold the « Right to Individual Liberty » and access to information and to means for family planning. This view allows the interruption of premature pregnancy on the woman's request.

Meanwhile, the UN has adopted a balanced solution. The Teheran Proclamation of 1968 stated: « that parents have a basic human right to determine freely and responsibly the number and spacing of their children .» The UN Declaration on Social progress and Development in 1969, added that the « knowledge and means necessary » to exercise this right should be made available to parents<sup>(23)</sup>.

More recently, the 1984 International Conference on Population in Mexico City urged governments to « ensure that all couples and individuals have the basic right to decide freely and responsibly the number and spacing of their children and the information, education and means to do so .»

Thus an equilibrium is set up between the individual right to determine the size of the family, and the right of society to promote the concept and methods of family planning, and make them available for individual choice.

The UN position on this issue, has initiated increasing interest on the part of lawyers to contribute to population studies and policies. Some forerunners in this emerging field of interest, claimed the existence of a so called « Population Law ».

The demarcation of the boundaries of Population Law is not easy to outline. Only a few have attempted to define and demarcate this area of the law. Luke T. Lee defines Population Law as « that body of the law which relates directly or indirectly to the population growth, distribution and those aspects of well — being affecting or affected by population size and distribution ».

To support this view reference is made to Woldheim's declaration that « demographic questions should be examined jointly with other factors such as: public health, education, employment, nutrition, housing and environment ». The role of law in this area would not be limited to enforcing policies, it would also reflect, refine and coordinate policies. Moreover, and

popular resistance, did succeed, through the use of coercive measures to change individual behaviour. Nevertheless, the values remained intact and people's attitudes persisted unaltered. Eventually, the legal grip loosened and traditional behaviour reemerged<sup>(16)</sup>. On the other hand, if the belief system is undermined without being replaced by alternative values, the whole social structure would be endangered<sup>(17)</sup>.

Scholars who witnessed Atatürk's forceful changes recorded the following implications: « We are facing spiritual chaos — the entire cultural heritage of a people was upset »<sup>(18)</sup>.

However, and despite the difficulties encountered in such cases, social change is not impossible. In fact, experience offers various strategies. Some authors suggest that the law should be supported by other social institutions. It is also reported that if an individual's needs are changed, or if his learned habits of thought and behaviour cease to satisfy his needs, adjustments in attitudes and values would be possible<sup>(19)</sup>.

Others maintain that since individual belief is mostly derived from group belief, strategies should envisage ways of influencing group belief. It is also suggested that group psyche — which is the resultant of action and interaction between individuals — can be influenced, if changes are successfully introduced in the processes of individual interaction in society<sup>(20)</sup>.

These theoretical considerations serve as a background to our appraisal of law and population.

#### IV . Comparative theoretical and practical experience in the field of law and population:

The legal stance on the subject of population control is divided:

a ) In search for a rationale for intervention, it was suggested that family planning schemes would be an application of the Brazilian doctrine of « social protection ». This doctrine concerns itself with individual problems of a social nature, which if left without solution are felt to have a direct impact on other individuals and finally on society.<sup>(21)</sup>

existing state of affairs. On the other extreme is the belief in the omnipotence of law in all fields of social life<sup>(10)</sup>. Both views are unjustified. Law, as any other social institution, may contribute to social change or may sustain the status quo. In both cases the legislative policy is « purposeful », and consequently should be based upon scientifically justified prediction of the effects of the proposed legal enactment<sup>(11)</sup>. And since law does not function within a vacuum, but rather it interacts with various social, cultural, economic and other factors; knowledge of the « social reality » becomes a vital prerequisite to legislation. This knowledge can be acquired only if the phenomenon is studied dynamically, i.e. as it exists and interacts within its social context.<sup>(12)</sup>

The methodology required to assess the propriety of the use of law as an instrument of social change, goes far beyond the traditional legislative practice of « drafting » laws. Several crucial scientific processes are performed before this final legislative technique. The required procedure includes the following steps:<sup>(13)</sup>

- a ) Studies of comparative legislation and policies.
- b ) Recognition of the limitations of the legal instrument.
- c ) Adequate socio — legal analysis of the field covered by the legislation<sup>(14)</sup>.
- d ) Awareness of the values of the population concerned and forecasting the expected psychological effects of the proposed innovation <sup>(15)</sup>.
- e ) The ability to unify all the information in a synthesis which would be used as core of the proposed legislative policy.
- f ) Finally drafting the law.

### 3 ) Law and the belief system:

The most resilient areas to social change through law, are those related to strongly entrenched values in society's belief system. Awareness of the strength of such values, of the social forces which reinforce them and of the leeway or degree of flexibility possible for the introduction of change — are all vital considerations for the legislator. The different possible repercussions must be carefully weighed. Past experience reveals that some laws which were promulgated contrary to deeply entrenched values and despite strong

Consequently the average share of each individual is 0.14 of a feddan. The situation would be even more critical, if according to forecasts, the population reaches in the year 2000, 70 million<sup>(5)</sup>.

### III — Theoretical considerations:

#### Law and Social Change

##### I — The social nature of law

Within contemporary legal thought, limited controversies still persist on the nature of law and its role as an instrument of social change. Traditional trends — which still survive in parts of the third world — view law as a mere imperative, and restrict the role of legal scholars to the analysis of basic abstract concepts and to the interpretation of existing texts <sup>(6)</sup>. Such views run the risk of total detachment from the interminable, dynamic changes which are characteristic of contemporary societies.

On the other hand, with the development of the social sciences, legal scholars became aware of the need to relate law to social phenomena<sup>(7)</sup>.

Eugen Ehrlich spoke of the « living law » which consists of the « ways of acting together of men in society ». Later developments in the sociological study of legal phenomena, asserted that an « individual right » is but a « social interest » protected by a legal norm. The German School ( known as the Jurisprudence of interests ) stressed the need for studying the prevailing interests in each society, with the aim of eliminating potential conflicts between different social interests, and protecting those which are deemed of import to society <sup>(8)</sup>.

Several criteria have been proposed for the evaluation of social interests. The one which proved of practical value was, that each social interest should be evaluated according to its social role, its participation in constructing the social order and in contributing to society's social ideal<sup>(9)</sup>. This, of course should not conflict with human rights or lead to the adoption of dehumanizing measures. The choice would also be influenced by the ideological stance of the ruling party or group.

## 2 ) Law as an instrument of social change:

The traditional stance professes that law can do no more than sanction the

In 1973 a new policy was adopted, giving priority to a socio — economic approach to reduce population growth. Nine factors were chosen on the basis of their close correlation to procreation. These were: the family's socio — economic standard of living, education, the status of women, mechanization in agriculture, industrialization with emphasis on agricultural industrialization, reducing infant mortality, social security, mass media, availability of services for family planning. Each ministry concerned was asked to contribute to the promotion of this plan of action.

Another phase began in 1975, this time a developmental approach was adopted and four targets for action were set.

- 1) To reduce population growth to an optimum size within the framework of the country's socio — economic policy for development.
- 2) To set up new communities in the western desert and in Sinai.
- 3) To give more weight to development in rural areas.
- 4) To promote the productivity of the labour force.

In 1985, The Population Council was reorganized and named the « National Council for Population », under the chairmanship of the President of the Republic. Among its present functions are the following:

- Approval of population policies which would promote the highest rate of economic and social development.
- Approval of population projects, with special emphasis on: family planning, child care, increasing possibilities of work for women and reducing illiteracy rates.

Meanwhile, the rate of annual population growth remains high and inconsistent. During the period 1961 — 65 the rate of growth was 2.8 %; in 1972 it dropped to 2 %; in 1980 the rate of growth rose sharply to 3 %; and dropped again in 1982 to 2.7% <sup>(4)</sup>. A view deems that the first drop ( in 1972 ) was due to the Population Council's concentrated medically — oriented efforts in family planning. Others do not concede this view for lack of evidence.

Meanwhile, the continuous population increases represent a serious problem. The danger becomes more pronounced when we realize that during the past eighty year <sup>(5)</sup>, the population increased by 293%. Whereas the increase of cultivated land during the same period did not exceed 16.2%.



The structure of the population shows a continuous shift in favour of urban areas — a fact of import to an agricultural country. Statistical data in 1947, 1960 and 1976 show an increase in urban population ( 33%, 37% and 44% respectively ) and a decrease in rural population ( 67%, 63% and 56% respectively).

The economically active population was estimated in 1976 at 11.1 thousand persons representing 30% of the total population. Of relevance is the fact that the economically active males represent 54.1 % of the total population, while the females do not exceed 5.5 % of the total population. On the other hand , the economically active females represent 9% of the female population.

Another important consideration is the high dependency ratio<sup>(2)</sup>: 2.5 dependents to every person in the work force .

Recognition of the different problems related to population , and of possible paths to population policy has evolved through various phases.

## II — Development of population policies in Egypt .

Awareness of various issues <sup>(3)</sup> in the field of population can be traced back to 1922. However, during the period from 1922 until 1951 activities in this area were limited to individual initiatives through private associations, a few conferences and some scholarly works in universities.

The following period between 1952 — 1961 witnessed medical attempts and services in family planning and treatment of sterility.

The first official population policy was drawn up in 1962 and aimed primarily at reducing the birth rate. In 1965 a Supreme Council for Family Planning was established to plan and coordinate policies; its Executive Council was entrusted with implementation. During this phase, population policy singled out the medical approach to family planning through units run by the government and some private associations.

## Law and Population A Reassessment

By Adel Azer<sup>☆</sup>

Before embarking upon the task of reassessing the theoretical and practical efforts achieved in the field of law and population, a few words on the population profile in Egypt may be appropriate.

### I. Population profile in Egypt:

The growth of the population in Egypt has outgrown the size compatible with the exploitation of the country's resources, which renders population growth a national problem.

A few figures<sup>(1)</sup> would help to realize the nature and extent of the problem.

In thirty years the size of the population doubled; from 19 million in 1947 to 38 million in 1974. This phenomenon is mainly due to a decrease in death rates and a persistently high birth rate.

Marriages are on the increase: in 1973, 339 thousand marriages were contracted. The parallel figure in 1977 was 383 thousand marriages. Marriage rates are between 9.5 — 10.3 for every thousand of the population. These marriages yield 39.5 births for every thousand of the population. In short, Egypt receives a new born every 22.1 seconds. The average number of children per family is 5.1 children.

☆ ( LL.D ) Counsellor and Head of Law and Social Policy Research Unit, the National Center for Social and Criminological Research, Cairo.



**Table of Contents**

**In Foreign Languages:**

- 1 - Law and Population: A Reassessment**  
Adel Azer
- 2 - In Search of a New Identity of the Social Sciences in the Arab World: Discourse, Paradigm and Strategy.**  
Al Sayed Yassin
- 3 - Du Despotisme Orientale a l'Autonomie Municipale**  
Alain Rousillion
- 4 - Abstracts of Articles in Arabic**

**In Arabic:**

- 1 - Elite Opinions on the Use of Nuclear power in Egypt: A Preliminary Study.** Amany Kandil
- 2 - Introduction to a Scientific Characterization of Religious Politics in the Arab World.**  
Mohamed Al Sayed Said.
- 3 - Social Values and Development: A Comparative Study of Rural and Urban Societies.**  
Galal Madbouli.
- 4 - Conferences and Seminars**
- 5 - Dissertations.**

# **The National Review of Social Sciences**

Issued by

**The National Center for Social and  
Criminological Research**

Zamalek P.O., Cairo, Egypt

Editor in Chief

**Ahmed M. Khalifa**

Assistant Editor

**Ezzat Hegazy**

Editorial Secretary

**Nagwa H. Khalil**

# **The National Review of Social Sciences**

*Issued by  
The National Center for Social and  
Criminological Research  
Cairo*

Law and Population.

In Search of New Identity of the Social Sciences  
in the Arab World

Du Despotisme Orientale a l'Autonomie Muni-  
cipale

In Arabic:

Elite Opinions on the Use of Nuclear power in Egypt

Introduction to a Scientific Characterization of  
Religious Politics in the Arab World.

Social Values and Development

Conferences and Seminars

Dissertations.

